



APA
الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين
International Association For Experts & Political Analysts

مقتطف الصحف الصهيونية

الاثنين 26 أيار 2025

مقالات ودراسات وتقارير

معهد دراسات الأمن القومي: الجولة الخامسة من المحادثات الأميركية الإيرانية: ما الذي تغير؟

بقلم سيما شاين، والداد شافيت

انعقدت الجولة الخامسة من المحادثات بين الولايات المتحدة وإيران في روما في 22 مايو، حيث أكد مسؤولو الإدارة الأميركية على أن أي اتفاق يجب أن يضمن عدم قدرة إيران على الاحتفاظ ببرنامج تخصيب اليورانيوم. ولا تزال إيران تُصر على أن الأساس الوحيد المقبول للمفاوضات هو "استمرار التخصيب المنخفض المستوى للأغراض المدنية". واتفق الطرفان على الاجتماع مجددًا قريبًا.

سبقت الجولة مكاملة هاتفية بين الرئيس ترامب ورئيس الوزراء نتنياهو، أعرب خلالها ترامب، وفقًا لمُتحدث باسم البيت الأبيض، عن رغبته في التوصل إلى اتفاق مع إيران - إن أمكن - وصرح بأن المفاوضات "تسير في الاتجاه الصحيح". وأضاف المُتحدث أن الرئيس رجل صفقات يؤمن إيمانًا راسخًا بالدبلوماسية.

ويبدو أن نشر هذه التصريحات يُمثل إشارة واضحة لإسرائيل بالامتناع، على الأقل في الوقت الحالي، عن التفكير في توجيه ضربة عسكرية. وتكتسب هذه الرسالة أهمية خاصة في ضوء التقارير الإعلامية الأميركية التي تفيد بأن الاستخبارات الأميركية رصدت مؤشرات على استعدادات إسرائيلية لتوجيه ضربة لإيران.

تأمل إيران أن تُفضي المفاوضات إلى اتفاق قائم على موقفها الجوهري المتعلق بحقها في التخصيب. وقد أشارت طهران إلى استعدادها لاتخاذ الخطوات اللازمة لطمأنة المجتمع الدولي بأنها لا تنوي السعي إلى برنامج نووي عسكري. وفي ختام الجولة الخامسة، صرح وزير الخارجية الإيراني عراقجي بأن هذه الجولة كانت من أكثر جولات المفاوضات احتراافية حتى الآن، وأنه يعتقد أن هناك الآن فهمًا أفضل لمواقف إيران. وألح إلى أنه تم تقديم مقترحات فنية لسد الثغر، وأنه بمجرد أن يراجعها الطرفان، يمكن أن تركز الجولات القادمة من المحادثات على صياغة اتفاق. في الوقت نفسه، صعدت إيران من تهديداتها لإسرائيل، في محاولة على ما يبدو لردع أي عمل عسكري.

يبدو أن طهران تُدرك جيدًا الخطاب الإسرائيلي المُتنامي حول "فرصة سانحة" لضرب البرنامج النووي الإيراني، خاصةً بعد الضربات القوية التي تلقاها وكلاؤها الإقليميون - لاسيما حزب الله - ونقاط ضعف إيران عقب الضربة الإسرائيلية في أكتوبر/تشرين الأول 2024.

بعد خمس جولات من المحادثات، من الواضح أن كلاً من الولايات المتحدة وإيران مهتمتان بمواصلة استنفاد القنوات الدبلوماسية. يتطلب الجدول الزمني التوصل إلى اتفاق في المستقبل القريب لتحديد ما إذا كانت آلية "العودة السريعة" - إعادة فرض عقوبات مجلس الأمن الدولي - ستُفعّل قبل الموعد النهائي في أكتوبر/تشرين الأول. أشار مسؤولون أميركيون إلى أن الهدف الحالي هو صياغة المعايير الأساسية لاتفاق جديد، مع ترك العديد من التفاصيل للمفاوضات المستقبلية. ومع ذلك، إذا مضت الأطراف قدمًا على هذا المسار، فهناك مخاوف من أن المفاوضات بشأن الجوانب الفنية قد تواجه صعوبات، ما قد يمنع تنفيذ الإطار المُقترح - مع السماح لإيران بكسب الوقت وتأجيل تفعيل آلية "العودة السريعة".

* * *

معهد دراسات الأمن القومي: اتجاهات التجارة بين إسرائيل والصين عام 2024

بقلم تومر فضلون

يستعرض هذا المقال ويُحلل اتجاهات التجارة بين إسرائيل والصين عام 2024 في ظل حرب السيوف الحديدية والحرب التجارية الدائرة. تبرز ثلاثة تطورات رئيسة مقارنةً بالعام 2023:

أولاً. ارتفعت الواردات من الصين بنسبة ٢٠ في المئة تقريبًا عام 2024، بعد انخفاض بنسبة 18 المئة بين عامي 2022 و2023. ولانزال إسرائيل تستورد سلعةً من الصين أكثر من أي دولة أخرى، وفي العام 2024، بلغت نسبة السلع المستوردة إلى إسرائيل من الصين حوالي 15 في المئة.

ثانيًا، استمر انخفاض الصادرات الإسرائيلية إلى الصين. وفي العام 2024، انخفضت الصادرات الإسرائيلية إلى أدنى مستوى منذ العام 2014، مما زاد العجز التجاري مع الصين إلى أكثر من 10 مليارات دولار لأول مرة.

ثالثًا، شهدت التجارة مع هونغ كونغ ارتفاعًا ملحوظًا. منذ عام 2022، تضاعفت الصادرات إلى هونغ كونغ وهي الآن في أعلى مستوى لها على الإطلاق. بالإضافة إلى ذلك، يقارن هذا المقال أيضًا تجارة إسرائيل مع الصين بتجارتها مع شركائها التجاريين الرئيسيين، الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. على الرغم من نمو التجارة مع الصين، لا يزال إجمالي حجم التجارة مع الصين أقل من نظيره مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. ويختتم المقال بتحليل للتحديات الرئيسية التي تواجه التجارة مع الصين في ظل عصر الحروب التجارية العالمية الحالي.

ووفقًا لبيانات المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي، شهد العام 2024 زيادة كبيرة في حجم تجارة السلع (باستثناء الماس) بين إسرائيل والصين، بعد انخفاض حاد في العام السابق. بلغ حجم التجارة 16.276 مليار دولار عام 2024، بزيادة قدرها 11.7 في المئة تقريبًا مقارنةً بـ 14.567 مليار دولار عام 2023. وتمثل هذه الأرقام أعلى مستويات التبادل التجاري بين البلدين، باستثناء

عام الذروة 2022 (17.701 مليار دولار). وظلت الواردات الصينية، ولاتزال، المكون الرئيس للتجارة بين إسرائيل والصين. ففي العام 2024، ارتفعت الواردات من 11.268 مليار دولار إلى 13.517 مليار دولار أميركي، مسجلةً زيادة قدرها 20 في المئة.

استمر التراجع في الصادرات الإسرائيلية إلى الصين عام 2024، مسجلةً انخفاضاً بنسبة 16.5 في المئة - من 3.299 مليار دولار عام 2023 إلى 2.759 مليار دولار عام 2024 - مسجلةً بذلك أدنى حجم للصادرات الإسرائيلية إلى الصين منذ العام 2014. خلال العقد الماضي، ارتفعت الصادرات إلى الصين بشكل مطرد، ما جعلها ثاني أهم وجهة تصديرية لإسرائيل بحلول العام 2020، بعد الولايات المتحدة (باستثناء دول الاتحاد الأوروبي، ولكن قبل أي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي). ومع ذلك، بحلول العام 2023، تراجعت الصين إلى المركز الثالث بعد أيرلندا، وفي العام 2024، كانت الصادرات إلى الصين أعلى بقليل من صادراتها إلى هولندا (2.707 مليار دولار أميركي)، التي احتلت المرتبة الرابعة بين وجهات التصدير الإسرائيلية.

اتجاهات الواردات من الصين إلى إسرائيل

لطالما شكّلت الواردات من الصين العنصر الرئيس في العلاقات التجارية بين إسرائيل والصين. ومع ذلك، فإنّ انخفاض الصادرات إلى الصين وارتفاع الواردات منها قد جعل الواردات أكثر هيمنةً في العلاقات التجارية الثنائية. لسنوات عديدة، شكّلت الواردات الإسرائيلية من الصين حوالي ثلثي إجمالي حجم التجارة بين البلدين، بينما شكّلت الصادرات حوالي الثلث. في العام 2018، وهو عام الذروة للصادرات الإسرائيلية إلى الصين، انخفضت حصة الواردات من الصين إلى 59 في المئة من إجمالي التجارة، بينما بلغت الصادرات 41 في المئة (6.83 مليار دولار مقابل 4.77 مليار دولار على التوالي).

وعلى الرغم من انخفاض الصادرات عام 2019، إلا أن حصتها انخفضت بشكل طفيف إلى 40 في المئة من إجمالي التجارة. ومع ذلك، منذ بداية أزمة كوفيد-19، زادت الواردات من الصين إلى إسرائيل بينما انخفضت الصادرات الإسرائيلية إلى الصين بشكل كبير. تعكس بيانات التجارة لعام 2024 ذروة في هذا الاتجاه، حيث انخفضت حصة الصادرات الإسرائيلية من إجمالي التجارة بين البلدين إلى أدنى مستوى تاريخي لها عند 17 في المئة، بينما بلغت الواردات من الصين ذروة بلغت 83 في المئة - 2.579 مليار دولار من الصادرات مقارنة بـ 13.517 مليار دولار من الواردات. ومن غير المستغرب أن يتجاوز العجز التجاري مع الصين (باستثناء هونغ كونغ) 10 مليارات دولار لأول مرة، ليصل إلى 10.758 مليار دولار. باختصار، فإن العجز التجاري لإسرائيل مع الصين أخذ في الاتساع.

يعكس تكوين السلع المتداولة بين إسرائيل والصين في الفترة 2023-2024 زيادة واسعة النطاق في كل قطاعات الاستيراد الرئيسية. وقد نمت واردات المعدات الكهربائية بنسبة 25 في المئة، من 2.032 مليار دولار إلى 2.695 مليار دولار. كما استمر الارتفاع الحاد - 13.5 في المئة - في واردات المركبات الصينية، من 1.77 مليار دولار إلى 2.032 مليار دولار.

وفي حين أن الزيادة الكبيرة في واردات المركبات الكهربائية ظاهرة عالمية، إلا أن هذا الاتجاه واضح بشكل خاص في سوق صغيرة مثل إسرائيل. فمن مستويات تكاد تكون ضئيلة عام 2020، تجاوزت الواردات حاجز الملياري دولار، وتشكل الآن ما لا يقل عن 15 في المئة من إجمالي واردات إسرائيل من الصين. واحدة من كل خمس سيارات جديدة على الطرق في إسرائيل عام 2024 صُنعت في الصين، وتبرز BYD في الصدارة، حيث استحوذت على ربع مبيعات السيارات الكهربائية، وكانت طراز السيارة

الأكثر مبيعاً في إسرائيل عام 2024 (سيارة Atto 3، الكهربائية والعاملة بالبنزين). في الوقت نفسه، شهدت قطاعات الاستيراد الأخرى نمواً ملحوظاً، بما في ذلك ارتفاع بنسبة 30 في المئة تقريباً في منتجات المنسوجات والملابس.

يتمشى نمو واردات إسرائيل مع الاتجاه العالمي لزيادة واردات الدول من الصين عام 2024. وفي ظل محدودية قدرة الصين على تحفيز الاستهلاك الخاص المحلي، ركزت الحكومة الصينية على توسيع الصادرات لتحقيق أهدافها في النمو الاقتصادي. ولذلك، سجّلت الصين زيادة ملحوظة في صادراتها عالمياً بنسبة 6 في المئة عام 2024. وفي ذلك العام، بلغت الصادرات الصينية 3.577 تريليون دولار، متجاوزةً بذلك رقمها القياسي السابق البالغ 3.544 تريليون دولار المسجّل عام 2022. وإلى حدٍ كبير، لعب دفع الصين نحو التصدير دوراً محورياً في معالجة فائض الطاقة الصناعية في الصين، وتعويض ضعف الطلب المحلي، ودعم نمو ناتجها المحلي الإجمالي.

ومع ذلك، تُعدّ الزيادة السنوية التي تُقارب 20 في المئة في الواردات الإسرائيلية من الصين استثنائيةً، حتى مقارنةً بالاتجاه العام. وقليلٌ من الدول شهد نموًا كبيراً في الواردات من الصين عام 2024 مقارنةً بالعام 2023 كما حدث في إسرائيل. ومن بين الاستثناءات البرازيل (23 في المئة)، والإمارات (19 في المئة)، وفيتنام، والسعودية (18 في المئة)، حيث نمت الصادرات الصينية أيضاً بمعدلاتٍ مُماثلة. ومع ذلك، في حالة إسرائيل، لا يُمكن أن تُعزى هذه الزيادة الحادة إلى جهود التصدير الصينية وحدها؛ بل هي في الأساس نتيجةً لعملياتٍ داخليةٍ داخل إسرائيل على مدار العامين الماضيين.

أحد العوامل الرئيسة وراء هذا الاتجاه هو قاعدة المقارنة. عادةً ما يتم قياس إحصاءات التجارة بالنسبة إلى العام السابق، وفي العام 2023، شهدت الواردات الإسرائيلية انخفاضاً حاداً مقارنةً بالمتوسطات العالمية - بشكل عام خاصة من الصين. ففي ذلك العام، شهد الاقتصاد الإسرائيلي حالة من عدم اليقين بسبب الاضطرابات المحيطة بالإصلاح القضائي خلال الأرباع الثلاثة الأولى، تلاها أداء اقتصادي ضعيف بشكل خاص في الربع الأخير من العام بسبب الحرب في غزة ولبنان.

أدى هذا المزيج من عدم الاستقرار السياسي والحرب إلى تقليل الاستهلاك الخاص طوال العام 2023. انخفض إجمالي الواردات إلى إسرائيل بنحو 7 في المئة، بينما انخفضت الواردات من الصين بنحو 15 في المئة. في ظل هذه الخلفية، يمكن تفسير الزيادة البالغة 20 في المئة تقريباً في الواردات من الصين عام 2024 على أنها انتعاش - عودة إلى خط الاتجاه العام الذي ميز إسرائيل قبل اضطرابات العام 2023. وبالمقارنة مع العام 2022، يجب اعتبارها زيادة معتدلة بنحو 1.5 في المئة.

العامل الثاني الذي يُسهم في زيادة الواردات الإسرائيلية من الصين هو الاستهلاك الخاص الذي ارتفع بنحو 4 في المئة عام 2024 نتيجة انخفاض السفر إلى الخارج نتيجةً للحرب. إضافةً إلى ذلك، نما إنفاق المستهلكين في أواخر الربع الأخير من العام 2024، نظراً لتوقع تطبيق إجراءات مالية جديدة في يناير 2025. وقد أدى هذا الارتفاع في الطلب إلى زيادة واردات السلع الاستهلاكية بنسبة 12 في المئة. في السنوات الأخيرة، زوّدت الصين إسرائيل بحصة كبيرة من هذه الفئة التي تشمل الأجهزة المنزلية والسيارات الكهربائية.

اتجاهات الصادرات من إسرائيل إلى الصين

يواصل تكوين الصادرات الإسرائيلية إلى الصين اتجاهًا سائدًا في السنوات الأخيرة: انخفاض واسع النطاق يتركز في قطاع أجهزة الكمبيوتر والإلكترونيات والمعدات البصرية - وهو الصادرات الرئيسية من إسرائيل إلى الصين في السنوات الأخيرة. وبينما كان هذا القطاع هو المحرك وراء النمو الملحوظ في الصادرات الإسرائيلية إلى الصين في العقد الماضي، فإنه يقود الآن هذا الانخفاض. وفي ذروته، بلغت صادرات هذا القطاع إلى الصين حوالي 3 مليارات دولار. وفي العام 2024، انخفضت هذه الصادرات بنسبة 23.6 في المئة - من 1.72 مليار دولار عام 2023 إلى 1.39 مليار دولار. وبينما تُصعّب تصنيفات الصادرات الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء تحديد اتجاهات هذا القطاع التصديري المهيمن، تُوفّر بيانات قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة الإلكترونية (Comtrade) مزيدًا من الوضوح، كاشفةً أن السبب الرئيس لهذا الانخفاض هو الانخفاض الحاد في صادرات أشباه الموصلات من إسرائيل إلى الصين.

ارتفعت صادرات الرقائق الإسرائيلية إلى الصين، وتحديدًا ضمن الفئة التجارية HS 8542 (الدوائر الإلكترونية المتكاملة والوحدات الدقيقة). ووفقًا لهذه البيانات، ارتفعت صادرات هذه الفئة خلال العقد الماضي من مستويات ضئيلة إلى حوالي مليار دولار عام 2013، لتصل إلى ملياري دولار عامي 2018 و2020. وبناءً على ذلك، بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى الصين ذروتها عام 2018 عند 4.77 مليار دولار، مدفوعةً بشكل رئيس بصادرات هذه الفئة. وبين عامي 2017 و2022، بلغ متوسط الصادرات السنوية في هذه الفئة وحدها 1.5 مليار دولار. مع ذلك، عام 2023، انعكس هذا الزخم، حيث انخفضت صادرات هذا القطاع إلى 1.05 بلايين دولار، ثم إلى 1.60 مليون دولار فقط عام 2024.

يرتبط سبب هذا الانهيار في الصادرات، بطبيعة الحال، بالتطورات الأوسع التي حدثت في السنوات الأخيرة. أطلق الرئيس دونالد ترامب أول حرب تجارية عام 2018. وفي العام 2019، انخفضت الصادرات الإسرائيلية إلى الصين في هذه الفئة إلى النصف - من 1.978 مليار دولار عام 2018 إلى 1.053 مليار دولار عام 2019. وفي العام 2020، تعافت الصادرات إلى 1.936 مليار دولار وظلت فوق مليار دولار في كل من عامي 2021 و2022. بعبارة أخرى، فإن المؤشرات المبكرة عام 2018 على أن المنافسة بين القوى العظمى - وعلى وجه التحديد، المخاوف من أن الصادرات التكنولوجية إلى الصين قد تكون مقيدة - لم تؤثر بعد على الصادرات في الفئة 8542.

بدأ التحول الدراماتيكي بقانون CHIPS and Science لعام 2022 الذي وقعته الرئيس جو بايدن في أغسطس 2022. فرض هذا القانون قيودًا كبيرة على تصدير التقنيات المتقدمة إلى الصين، ما أثر بشكل مباشر على الصادرات من شركات مثل Intel-Israel. يمكن رؤية آثار القانون بالفعل عام 2023 وبالتأكيد عام 2024. كما تأثرت دول غربية أخرى، بما في ذلك أيرلندا. ووفقًا لبيانات كومتريد، صدرت أيرلندا رقائق إلكترونية إلى الصين بقيمة 8.77 مليار دولار عام 2022، وبحلول العام 2024، انخفض هذا الرقم إلى 3.84 مليار دولار، أي بنسبة انخفاض قدرها 56 في المئة.

ومن الجدير بالذكر كيف تكيف المصدرون الإسرائيليون مع هذه القيود. فبدل المعاناة من انخفاض الصادرات إلى الصين، شهدت الصادرات الإسرائيلية السنوية في هذه الفئة تحولاً جذرياً، حيث أُعيد توجيه أحجامها بشكل أساسي إلى أيرلندا

والولايات المتحدة. ووفقًا لبيانات كومتريد، بلغ إجمالي الصادرات الإسرائيلية حول العالم في الفئة 8542 حوالي 5.8 مليار دولار عام 2024، مقارنة بـ 5 مليارات دولار عام 2022، أي بزيادة قدرها حوالي 16 في المئة. في الواقع، على الرغم من بلوغ متوسط صادرات هذه الفئة إلى الصين 1.5 مليار دولار سنويًا بين عامي 2017 و2022، فقد توقعت الشركات بالفعل اتجاه السياسة الأمريكية وبدأت في الاستعداد لقيود أكثر صرامة.

لا شك أن القطاع الأكثر مسؤولية عن انخفاض الصادرات إلى الصين هو قطاع المعدات الإلكترونية عمومًا، والرقائق الإلكترونية خصوصًا. ومع ذلك سجل انخفاض في كل الفئات تقريبًا مقارنةً بالعام 2023، باستثناء المنتجات الغذائية التي ظلت مستقرة. على سبيل المثال، انخفضت صادرات المواد الكيميائية من إسرائيل إلى الصين بشكل ملحوظ، على عكس الدول الأخرى التي زادت صادراتها إلى الصين. ووفقًا لبيانات كومتريد، انخفضت صادرات الأسمدة من إسرائيل إلى الصين على مدار السنوات الثلاث الماضية من حوالي 400 مليون دولار سنويًا إلى حوالي 200 مليون دولار. وخلال هذه السنوات نفسها، ارتفعت واردات الصين من الأسمدة من روسيا بشكل حاد - من 780 مليون دولار إلى 1.3 مليار دولار - ما قد يساهم في انخفاض صادرات إسرائيل الكيميائية إلى الصين.

التجارة مع الصين، بما في ذلك هونغ كونغ

تُعدّ هونغ كونغ حاليًا جزءًا لا يتجزأ من جمهورية الصين الشعبية، إلا أن منظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات الاقتصادية الدولية، بالإضافة إلى المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي، تُحافظ على الفصل بين التجارة مع الصين والتجارة مع هونغ كونغ. بالنظر إلى الواقع السياسي، من المناسب دراسة اتجاهات التجارة بين إسرائيل وهونغ كونغ كجزء من الصورة الأوسع للعلاقات التجارية مع الصين. تضيف التجارة مع هونغ كونغ (باستثناء الماس) 3.804 مليار دولار إلى التجارة مع الصين. وقد بلغ إجمالي التجارة مع الصين، بما في ذلك هونغ كونغ، 20.08 مليار دولار عام 2024. وإجمالاً، تشكل التجارة بين إسرائيل وهونغ كونغ أقل من خمس (19 في المئة) إجمالي التجارة بين إسرائيل والصين، بما في ذلك هونغ كونغ، وبالتالي فإن تأثيرها على الصورة التجارية الشاملة محدود.

ومع ذلك، فإن اتجاهات التجارة مع هونغ كونغ مثيرة للاهتمام وتقدم صورة مختلفة إلى حد ما عن التجارة بين إسرائيل والصين. فعلى النقيض من الانخفاض المستمر في الصادرات الإسرائيلية إلى الصين، تستمر الصادرات إلى هونغ كونغ في الارتفاع. ففي العام 2024، كانت هناك زيادة كبيرة بنسبة 31 في المئة في الصادرات الإسرائيلية إلى هونغ كونغ - من 1.090 مليار دولار عام 2023 إلى 1.429 مليار دولار. بهذه الطريقة، تضاعفت الصادرات إلى هونغ كونغ خلال عامين ووصلت إلى مستوى قياسي. كما ارتفعت الواردات الإسرائيلية من هونغ كونغ خلال العام الماضي بنسبة 22 في المئة، من 1.948 مليار دولار عام 2023 إلى 2.375 مليار دولار.

يكشف فحص قطاعات التصدير والاستيراد الرئيسية عن ظاهرة مثيرة للاهتمام. أبرزها أن الجزء الأكبر من نمو الصادرات إلى هونغ كونغ قد سُجّل في الفئة الرئيسية لأجهزة الكمبيوتر والإلكترونيات والمعدات البصرية التي قفزت بمقدار 202 مليون دولار - من 784 مليون دولار عام 2023 إلى 986 مليون دولار عام 2024 - ما يمثل 60 في المئة من إجمالي الزيادة في الصادرات

إلى هونغ كونغ. وقد سُجِّلَت أيضًا زيادة ملحوظة - تضاعفت فعليًا ثلاث مرات - في صادرات فئة معدات النقل الأخرى خلال العام الماضي. كما ارتفعت الواردات من هونغ كونغ في القطاعات الرئيسية، بما في ذلك زيادة بنسبة 27 في المئة في واردات المعادن الأساسية - من 245 مليون دولار عام 2023 إلى 310 ملايين دولار عام 2024.

يمكن أن توفر التجارة مع هونغ كونغ سياقًا قيمًا لاستكمال تحليل العلاقة التجارية بين إسرائيل والصين، ما قد يُفسر الانخفاض المستمر في الصادرات إلى الصين، بالإضافة إلى امتداد أنماط الاستيراد المتغيرة:

أولاً. يندرج النمو الكبير في صادرات أجهزة الكمبيوتر والمعدات الإلكترونية والبصرية إلى هونغ كونغ ضمن نفس القطاع الاقتصادي الذي شهدت فيه الصادرات الإسرائيلية إلى الصين انخفاضًا مستمرًا - وإن لم يكن في صادرات الرقائق.

ثانيًا. على مدار العقد الماضي، ظلت الصادرات الإسرائيلية إلى هونغ كونغ مستقرة نسبيًا عند حوالي 500 مليون دولار سنويًا. من العام 2020 إلى العام 2024، ارتفعت الصادرات إلى هونغ كونغ بنسبة 70 في المئة تقريبًا، من حوالي 530 مليون دولار إلى 900 مليون دولار. وخلال الفترة نفسها، انخفضت الصادرات إلى الصين بمقدار 1.4 مليار دولار. في السنوات الأخيرة، شددت الصين اللوائح والإجراءات التنفيذية ضد الكيانات الأجنبية، ما خلق عقبات متزايدة أمام المصدرين. في المقابل، وفي ظل مبدأ "دولة واحدة ونظامان"، تواصل هونغ كونغ تقديم شروط تنظيمية أبسط وأكثر كفاءة. ومن المحتمل أن يستفيد المصدرون الإسرائيليون بشكل متزايد من بيئة هونغ كونغ الأكثر ملاءمة للوصول إلى السوق الصينية. وتتوافق الزيادة البالغة 15 في المئة في الصادرات من هونغ كونغ إلى الصين عام 2024 مع هذه الاتجاهات.

ورغم أن هذا الارتفاع مثير للإعجاب، إلا أنه لا يزال لا يعوض تمامًا الانخفاض العام في الصادرات الإسرائيلية. في العام 2024، بلغ إجمالي الصادرات إلى الصين وهونغ كونغ 4.18 مليار دولار، وهو أقل بكثير من المتوسط السنوي البالغ حوالي 5 مليارات دولار للصادرات إلى الصين (بما في ذلك هونغ كونغ) خلال الفترة 2018-2022.

تجارة السلع: تحليل مقارنة

لاتزال تجارة السلع بين إسرائيل والصين - بما في ذلك هونغ كونغ - تُشكّل عنصرًا أساسيًا في التجارة الدولية لإسرائيل. ففي العام 2024، بلغ إجمالي تجارة إسرائيل في السلع 143.670 مليار دولار، منها 20.08 مليار دولار مع الصين وهونغ كونغ. وارتفعت حصة التجارة مع هذين الشريكين إلى مستوى قياسي بلغ حوالي 14 في المئة في العام الماضي، مقارنةً بـ 13 في المئة عام 2022.

من منظور أوسع، لاتزال الصين ثالث أكبر شريك تجاري لإسرائيل، بعد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. ففي العام 2024، بلغ حجم تجارة إسرائيل مع الاتحاد الأوروبي حوالي ثلثها - 47.42 مليار دولار، مقارنةً بـ 46.71 مليار دولار عام 2023، بزيادة قدرها 1.5 في المئة فقط. وتُعد الواردات العنصر الرئيسي في تجارة إسرائيل مع الاتحاد الأوروبي. ففي العام 2024، بلغت الواردات من الاتحاد الأوروبي 30.7 مليار دولار، مقارنةً بـ 29.6 مليار دولار عام 2023، بزيادة قدرها 4 في المئة. على صعيد الصادرات، صدرت إسرائيل بضائع بقيمة 16.7 مليار دولار إلى الاتحاد الأوروبي عام 2024، بانخفاض طفيف بلغ حوالي 1 في المئة مقارنةً بالعام 2023.

نمت التجارة مع الولايات المتحدة، ثاني أكبر شريك تجاري لإسرائيل، بنحو 4 في المئة خلال العام الماضي، من 22.08 مليار دولار عام 2023 إلى رقم قياسي بلغ 23.06 مليار دولار عام 2024. ولاتزال الولايات المتحدة الوجهة الرئيسية لصادرات البضائع الإسرائيلية، مع زيادة بنسبة 3.5 في المئة في الصادرات إلى الولايات المتحدة عام 2024، من 13.7 مليار دولار عام 2023 إلى 14.2 مليار دولار. كما ازداد اعتماد إسرائيل على السوق الأميركية كوجهة تصدير من 24 في المئة من إجمالي الصادرات الإسرائيلية في العام 2023 إلى 26 في المئة عام 2024. كما زادت الواردات من الولايات المتحدة، من 8.4 مليار دولار عام 2023 إلى 8.87 مليار دولار عام 2024، بزيادة قدرها 5.5 في المئة.

تجدر الإشارة إلى أن التجارة مع الصين أصبحت عنصراً هاماً في التجارة الدولية لإسرائيل في السنوات الأخيرة. تمثل الصادرات إلى الصين (بما في ذلك هونغ كونغ) 7.6 في المئة من إجمالي صادرات إسرائيل من السلع عالمياً - 4.188 مليار دولار من أصل 54.89 مليار دولار. والواردات أكثر أهمية، حيث تمثل 17.8 في المئة من واردات السلع إلى إسرائيل - 15.89 مليار دولار من أصل 88.78 مليار دولار. ومع ذلك، وعلى عكس الشريكين التجاريين الرئيسيين - الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة - فإن التجارة مع الصين تقتصر على السلع. وتُعد تجارة الخدمات التجارية بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي، خاصة مع الولايات المتحدة، بالغة الأهمية، حيث تصل إلى عشرات المليارات من الدولارات. في المقابل، فإن تجارة الخدمات مع الصين هامشية، حيث تبلغ بضع مئات الملايين من الدولارات فقط.

وبعيداً عن الكتل التجارية الرئيسية الثلاثة، من الواضح أن إسرائيل تسعى إلى تنويع شركائها التجارية. والجدير بالذكر أن إسرائيل زادت وارداتها ليس فقط من الصين وهونغ كونغ، ولكن من دول أخرى في آسيا. أدى هذا الاتجاه التصاعدي إلى عام قياسي في الواردات من آسيا. وفي العام 2024، جاء حوالي 31 في المئة من إجمالي الواردات الإسرائيلية من الشرق. للمقارنة، عام 2022 - الذي كان سابقاً عام الذروة للواردات الإسرائيلية من الصين - شكلت الواردات من الشرق 27 في المئة من إجمالي الواردات الإسرائيلية، وهو مستوى لم يتم تجاوزه حتى العام 2024.

التجارة في عصر الحروب التجارية

الاتجاهات الرئيسية الثلاثة في التجارة مع الصين، كما هو موضح أعلاه، هي زيادة كبيرة في الواردات من الصين، وانخفاض مستمر في الصادرات إلى الصين، وارتفاع حاد في الصادرات إلى هونغ كونغ. دفعت هذه الاتجاهات مجتمعة حصة التجارة بين إسرائيل والصين (بما في ذلك هونغ كونغ) إلى ذروة بلغت 14 في المئة من إجمالي التجارة الدولية لإسرائيل. في ظل المناخ الحالي، من الصعب التنبؤ بالاتجاه المستقبلي لهذه الاتجاهات، لأنها تتطور على خلفية تطورات غير مسبوقه في التجارة العالمية.

في الأشهر الأخيرة، دخل نظام التجارة العالمي مرحلة غير مسبوقه من الاضطراب. وتركز الحرب التجارية الثانية التي بدأت مع عودة الرئيس دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، مجدداً على الصين. ومع ذلك، وخلافاً لحرب 2018 التجارية، فإن الحرب الحالية أوسع نطاقاً بكثير، إذ تهدد بفرض حواجز جمركية في العالم، ما قد يُحدث تغييراً جذرياً في نظام التجارة ويزيد من حالة عدم اليقين بشكل كبير. وتميل الدول بشكل متزايد إلى الانغلاق على نفسها، وحماية الإنتاج والصناعات المحلية، وتنويع شركائها التجارية لتقليل التعرض والتبعية. ويبدو أن تباطؤاً كبيراً في التجارة الدولية أمر لا مفر منه، وهو تباطؤ سيؤثر أيضاً على

إسرائيل. وسواء شاءت أم أبت، فإن إسرائيل تدخل مرحلة صعبة للغاية في نظام التجارة العالمي بشكل عام، وفي سياق التنافس بين القوى العظمى بشكل خاص.

أدى ارتفاع صادرات الصين خلال العامين الماضيين إلى زيادة كبيرة في حجم الصادرات الصينية إلى شركائها التجاريين. وحتى قبل تولي ترامب الرئاسة، أدى هذا الاتجاه إلى ارتفاع الرسوم الجمركية في العديد من الدول التي كانت قلقة بشأن الضرر الذي لحق بصناعاتها المحلية. حتى الدول الصديقة للصين، مثل البرازيل، أو تلك التي تعتمد عليها بشكل كبير، مثل روسيا، بدأت برفع الرسوم الجمركية على بعض السلع الصينية خلال العام الماضي. وقد دفع هذا المزيج من الرسوم الجمركية المرتفعة في الدول الصديقة والحرب التجارية التي يقودها الرئيس ترامب الصين إلى تكثيف جهودها للتصدير إلى أسواق ذات حواجز جمركية أقل.

يزيد هذا المزيج من خطر إغراق السوق الإسرائيلية بالبضائع الصينية الرخيصة، ما قد يضر بالمصنعين المحليين، كما حدث بالفعل خلال العام الماضي. كشفت بيانات جمعية مصنعي إسرائيل عن صورة مفاجئة: فقد تم شحن ما يقرب من 5 في المئة من إجمالي قضبان ومقاطع الألمنيوم المصدرة من الصين عام 2024 إلى السوق الإسرائيلية الصغيرة نسبيًا.

في الواقع، كانت إسرائيل خلال العام الماضي واحدة من أكبر خمس دول مستوردة لقضبان الألمنيوم من الصين. وقد احتج مصنعو الألمنيوم المحليون بالفعل على الواردات وطالبوا بإجراء تحقيق في ما إذا كانت منتجات الألمنيوم الصينية تُغرق السوق - أي تُباع بأقل من كلفة الإنتاج أو بأسعار أقل من تلك الموجودة في السوق المحلية للمصدر - ما يُلحق الضرر بالصناعة المحلية.

أوائل مايو/أيار، وحتى قبل انتهاء التحقيق، فرضت هيئة الضرائب التجارية بوزارة الاقتصاد تعريف جمركية مؤقتة تصل إلى 146 في المئة على واردات قضبان ومقاطع الألمنيوم لحماية الصناعة المحلية. وبذلك، انضمت إسرائيل إلى قائمة طويلة من الدول التي فرضت قيودًا على واردات الألمنيوم من الصين لحماية الصناعات المحلية. وفي ظل الظروف الحالية، يُخشى من أن تتأثر صناعات إسرائيلية أخرى نتيجة زيادة الصادرات الصينية. ينبغي على إسرائيل مراقبة التطورات العالمية عن كثب، بما في ذلك القيود والمبررات التي تتبناها دول أخرى، وتعديل سياساتها وفقًا لذلك.

علاوة على ذلك، من المرجح أن تواجه إسرائيل، في ظل إدارة ترامب، ضغوطًا متزايدة في التجارة الدولية. وقد تجلّى هذا الضغط بالفعل في فرض تعريف جمركية بنسبة 17 في المئة على البضائع الإسرائيلية الداخلة إلى الولايات المتحدة. ردًا على تعريفات ترامب، ألغت إسرائيل التعريفات الجمركية على البضائع الأميركية المصدرة إلى إسرائيل، والتزمت تقليص عجزها التجاري مع الولايات المتحدة. في أبريل 2025، أفادت التقارير أن الضغط الأميركي أدى إلى إلغاء عقد إسرائيل مع شركة CRRC الصينية، التي كان من المفترض أن تزود الخط الأزرق للسكك الحديدية الخفيفة في القدس، والمقرر افتتاحه عام 2030، بعربات وقاطرات. وأشارت الإدارة الأميركية إلى علاقات الشركة المزعومة بالجيش الصيني، وقد تنشأ مخاوف مماثلة بشأن شركات ومنتجات صينية أخرى، ما قد يزيد من توتر العلاقات التجارية بين إسرائيل والصين.

الخلاصة

شهدت التجارة بين إسرائيل والصين تغيرات جذرية في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين. تميز العقد الثاني بزيادة مطردة في كل من الواردات والصادرات إلى الصين، وخلال تلك السنوات، استفادت إسرائيل من الفرص التي أتاحتها التجارة مع ثاني أكبر اقتصاد في العالم. وقد أفاد اكتساب موطئ قدم في السوق الصينية المتنامية المصدرين الإسرائيليين ومكّن إسرائيل من تنويع وجهات صادراتها. وفي الوقت نفسه، ساعدت الواردات الصينية في التخفيف من ارتفاع كلفة المعيشة في إسرائيل. في المقابل، تميز العقد الثالث بتقلبات مدفوعة بعوامل محلية، مثل حرب السيوف الحديدية والاضطرابات السياسية، وتأثيرات عالمية مثل أزمة كوفيد-19 والصراع العالمي على السلطة.

يُبرز انهيار صادرات التكنولوجيا الإسرائيلية إلى الصين وانسحاب إسرائيل الواضح من عقد عربات السكك الحديدية مع شركة CRRC الصينية تحت ضغط أمريكي كيف أن القرارات التجارية مع الصين لا تُتخذ في القدس وحدها. ومع ذلك، حتى في هذا السياق، من المهم تحديد الحدود الاستراتيجية لتعظيم فوائد العلاقات التجارية مع الصين. على الصعيد الدولي، ورغم الخطاب المناهض للصين - خلال إدارتي بايدن وترامب - فإن الولايات المتحدة لم تنفصل عن الصين، وكذلك الحال بالنسبة لدول غربية أخرى، مثل أستراليا، رغم صدامها المباشر مع الصين عام 2020. وبالمثل، فإن إسرائيل لم تنفصل عن الصين، ومن غير المرجح أن توقف تجارتها الثنائية. حتى في عصر الحروب التجارية والاعتماد المتزايد على الذات، ستظل التجارة الخارجية مصلحة رئيسة لكل من إسرائيل والصين. ولتحقيق هذه المصلحة، يجب على إسرائيل اتباع سياسة تجارية مع الصين لا تراعي الفوائد الاقتصادية فحسب، بل تراعي أيضًا الأمن القومي، وحماية الصناعات المحلية، والأهم من ذلك، الحفاظ على علاقتها الخاصة مع الولايات المتحدة.

في ما يتعلق بالصادرات، فقد تأثرت القطاعات الأكثر حساسية واستراتيجية، بما في ذلك التكنولوجيا، بالفعل، ومن المرجح أن تستمر في التأثر. ويعتمد تقليل الضرر على استمرار الحوار مع إدارة ترامب بشأن التكنولوجيا بشكل عام وأشباه الموصلات بشكل خاص. وسيساعد تعزيز هذا الحوار على تحديد الخطوط الحمراء ومجالات المرونة في القطاعات الأخرى أيضًا. ومع ذلك، بالنظر إلى النمو المذهل للصادرات الصينية والقلق العالمي الذي أثارته، من المهم ألا نغفل أن الصين تُعد أيضًا من أكبر المستوردين في العالم، حيث تشتري سلعة بقيمة 2.5 تريليون دولار سنويًا، محتلةً المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة. ورغم سعيها نحو الاعتماد على الذات، لا تزال الصين تعتمد على الواردات. لذلك، ينبغي على إسرائيل تحديد القطاعات غير الحساسة التي يمكن أن تتوسع فيها صادراتها إلى الصين.

أما بالنسبة للواردات، فينبغي على إسرائيل مراقبة التطورات العالمية المتعلقة بالواردات من الصين عن كثب، خاصةً ما يتعلق بمخاوف مكافحة الإغراق في الغرب. فالدول الغربية تُبدي حذرًا متزايدًا تجاه الواردات الصينية، مثل الهواتف الذكية والمركبات الكهربائية وأجهزة الكمبيوتر والكاميرات وأجهزة الاستشعار وأدوات المراقبة وأدوات جمع البيانات. وينبغي على إسرائيل مواكبة هذه التطورات مع إجراء تحليلاتها الخاصة للتكاليف والفوائد لهذه الواردات. وينبغي القيام بذلك أيضًا بالتنسيق الوثيق مع الولايات المتحدة، سعيًا لتحقيق التوازن بين الأولويات الاقتصادية والاعتبارات الأمنية والاستراتيجية.

علاوة على ذلك، وكما هو موضح في هذه المقالة، يُشكّل التدفق المتزايد للسلع الصينية ذات الأسعار التنافسية خطرين رئيسيين:

أولاً. يتطلب تضرر الصناعات المحلية - وخاصةً عندما تكون أسعار الواردات غير عادلة - تدخلاً حكومياً وتدابير وقائية.

ثانياً. يُشكّل الاعتماد المتزايد على الصين مخاطرة استراتيجية. يجب على إسرائيل تنويع مصادر وارداتها، إذ ينطوي الاعتماد المتزايد على مصدر واحد على مخاطر كبيرة في عصر الحروب التجارية، كما يتضح من اضطرابات أخرى مثل مقاطعة تركيا للسلع الإسرائيلية التي بدأت في مايو 2024.

دخلت العلاقات التجارية بين إسرائيل والصين دوامة من التوترات الجيوسياسية وعدم الاستقرار العالمي، ما يجعل التجارة الثنائية أكثر خطورة من أي وقت مضى - اقتصادياً واستراتيجياً ودبلوماسياً. ومع ذلك، مع معايير دقيقة للسياسات، قد تُحقق إسرائيل نتيجة إيجابية في ظل هذه الظروف - ما يؤدي إلى علاقة تجارية أكثر توازناً تأخذ في الاعتبار الاعتبارات الأمنية لإسرائيل، وعلاقتها بالولايات المتحدة، والصناعات المحلية، ومصالح المستهلكين الإسرائيليين. وفي المستقبل، يتعين على إسرائيل أن تدير سياستها التجارية بحكمة وأن تستمر في التجارة مع أوروبا والولايات المتحدة والصين بطريقة تقلل إلى أدنى حد من الأضرار الجانبية الناجمة عن المنافسة بين القوى العظمى والحرب التجارية الحالية.

* * *

موقع واللا الاخباري: "أصوات إطلاق نار وصراخ محتجزين": إسرائيليون يبلغون عن مكالمات من أرقام مجهولة

بقلم ينون بن شوشان

انتشرت في الساعات الأخيرة تقارير مقلقة على مواقع التواصل الاجتماعي من مواطنين يزعمون تلقيهم مكالمات هاتفية من أرقام غير مألوفة (في كل مرة رقم مختلف)، تم فيها تشغيل تسجيلات مزعجة بشكل خاص. وبحسب الشهادات، فإن هذه الأصوات تشمل إطلاق النار، وصرخات الألم، والتفجيرات، وحتى أصوات المحتجزين وهم يصرخون طلباً للمساعدة. وفي بعض الحالات، تم تعرف هذه التسجيلات على أنها مقاطع من مقاطع فيديو وزعتها حماس في وقت سابق.

وتثير هذه التقارير حالة من الذعر بين الجمهور الإسرائيلي، خاصة في ضوء احتمال أن تكون هذه حرباً نفسية تمارسها جهات معادية، على الأرجح إيران، بهدف بث الخوف والارتباك بين الجمهور الإسرائيلي. وبحسب العديد من التعليقات على تطبيق Truecaller لمعرفة هوية المتصل، فقد ذكرت أرقام مختلفة أن المكالمات تم تلقيها في الساعة الرابعة صباحاً، بل وأشار تعليق آخر إلى سماع صراخ ذكوري أثناء المكالمات.

ويجدر تأكيد أن هذه الادعاءات لا يوجد لها تأكيد رسمي حتى الآن، وتستند فقط على منشورات المواطنين والتعليقات الخاصة. ومع ذلك، فإن نطاقها وتوقيتها يثيران المخاوف بالتأكيد ويستوجبان النظر فيهما.

في رد رسمي، أعلنت المديرية الوطنية للأمن السيبراني أنها تلقت بلاغات عديدة خلال الأربع والعشرين ساعة الماضية: "في الساعات الأخيرة، تلقى مركز 119 التابع للمديرية الوطنية للأمن السيبراني بلاغات عديدة عن مواطنين تلقوا مكالمات هاتفية

تتضمن تسجيلاً يتضمن رسائل تخويف وأصوات انفجارات وصراخ في الخلفية. وتؤكد المديرية أن هذه محاولات لإثارة الذعر بين الناس، وأن مجرد استقبال المكالمات لا يضر بجهاز الهاتف. وفي حال استقبال مثل هذه المكالمات، يجب فصل رقم الهاتف وحظره على الجهاز". وفي الوقت نفسه، أصدر مقر عائلات المحتجزين بياناً لاذعاً حول هذا الموضوع: "في الساعات الأخيرة، وردت تقارير عن مكالمات هاتفية يُزعم أنها من مقر عائلات المحتجزين، من أرقام مجهولة، يتم فيها تشغيل تسجيلات لمحتجزين يصرخون من الرعب على خلفية قصف الجيش الإسرائيلي (مقاطع من تسجيلات من مقاطع فيديو وزعتها حماس سابقاً).

"نؤكد أن المحادثات والتسجيلات ليست لصالح مقر عائلات المحتجزين لإعادة المحتجزين".

أكدت القيادة الدعم الواسع من الجمهور الإسرائيلي لعودة المحتجزين، ومطالبة الحكومة بالتحرك: "شعب إسرائيل يؤيد عودة جميع المحتجزين ووقف الحرب. لقد حان الوقت للحكومة أن تنفذ إرادة الشعب وتعيدهم جميعاً دفعة واحدة. 596 يوماً ظل المحتجزون يهتفون".

ولم تصدر السلطات بياناً رسمياً حتى الآن، لكن من المحتمل أن يصدر في وقت لاحق اليوم. ورغم عدم وجود تأكيد قاطع على أصل هذه المحادثات أو غرضها، فإن التأثير النفسي واضح.

* * *

موقع واللا الاخباري: ذكرتنا وزارة الخزانة بضرورة معالجة كلفة المعيشة: أولئك الذين يعانون من الديون لن يستفيدوا.

بقلم يهودا شاروني

أنهت إدارة الموازنة بوزارة المالية خلال نهاية الأسبوع صياغة خطة لخفض كلفة المعيشة التي تم عرضها أمس في اجتماع موسع مع وزير المالية. وهذه هي المرة الأولى التي يُطلب فيها من الخزانة معالجة قضية غلاء المعيشة، بعد أن لم تعالج الخزانة القضية لمدة عام تقريباً ولم تجتمع لجنة غلاء المعيشة منذ حوالي ستة أشهر.

إن وضع هذه القضية على جدول الأعمال يثبت أن وزير المالية بتسلييل سموتريتش يدرك أن هذه القضية قد تكون عاملاً في الانتخابات المقبلة بسبب نقطة ضعفه وأنه يحتاج إلى حلول في هذا الموضوع. ويتمثل محور خطة التمويل في معالجة الجوانب المالية المتعلقة بتكاليف المعيشة (الفائدة على الرهن العقاري والودائع).

تسعى وزارة المالية إلى إجبار البنوك على دفع فوائد على أرصدة السحب على المكشوف حتى لو لم يتم استثمارها في الودائع. ويبلغ حجم هذه الأموال في النظام المصرفي 231 مليار شيكل. ويطلبون أيضاً وزارة الخزانة بتحسين الإفصاح المناسب للعملاء والشفافية بشكل كبير بشأن الوضع في حساباتهم.

ومن بين الخطوات الأخرى التي تدرسها وزارة الخزانة خفض كلفة المعيشة في قطاع الأغذية. ويجري النظر في إمكانية زيادة الرسوم الجمركية على الواردات من المنتجات الغذائية (مثل الجبن) بشكل كبير وضمان انتقال الخصم في نهاية المطاف إلى جيب المستهلك. ومع ذلك، في مجال أسعار السكن، تقرر، بتوجيه من وزير المالية، عدم التطرق إليه. ورغم أن برنامج "مهير لمشتاكون" كان قد بدأه في السابق وزير المالية السابق موشيه كحلون، إلا أن سموتريتش قرر عدم الاقتراب من الميدان. فعلى

سبيل المثال، لن يتم تقديم أي إعانات إضافية للقروض العقارية، بل سيتم إنشاء لجنة لفحص ما إذا كانت البنوك تعمل على رفع أسعار المساكن بشكل مصطنع من خلال إجبار المقاولين على الوصول إلى الحد الأدنى من الربحية في المشاريع (تقرير صفر).

لكن خطة التمويل مخيبة للأمال وتتناسب مع الاحتياجات السياسية لوزير المالية. إن إجبار البنوك على البدء في دفع الفوائد من خلال التشريع هو أمر غير مسبوق في القطاع المصرفي العالمي. وهذا يضاف إلى الضريبة البالغة 2.5 مليار شيكل المفروضة عليهم بالفعل، وإلى خطة المنافع للعملاء البالغة 3 مليارات شيكل، التي يشجعها بنك إسرائيل.

ولم يتم تناول قضية كلفة المعيشة في عدد من المجالات الحرجة، مثل أسعار المواد الغذائية، حيث يتم البحث عن حلول سحرية في شكل خفض التعريفات الجمركية، في حين يعاني القطاع الزراعي بالفعل من القرار المتسرع بخفض التعريفات الجمركية على الواردات من الولايات المتحدة.

علاوة على ذلك: لا يتم تناول أسعار الرحلات الجوية التي تضررت في الأسابيع الأخيرة نتيجة حظر الرحلات الجوية إلى إسرائيل. إن شركة "العال"، التي تم خصصتها بفضل الحكومة، لا تتسامح مع الضغوط الحكومية، وباستثناء الخصومات المحددة على الرحلات الجوية إلى لارنكا وأثينا، فإنها ترفع الأسعار.

* * *

موقع واللا الاخباري: "ال فشل المستمر": غرامة قدرها 1.5 مليون شيكل على شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية

تعترم هيئة الأوراق المالية الإسرائيلية فرض غرامة قدرها 1.5 مليون شيكل على شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية عقب خطأ إداري استمر لأكثر من شهرين، حيث لم يتم تعيين رئيس لمجلس إدارة الشركة منذ انتهاء ولاية عمير بيرتس في ديسمبر/كانون الأول الماضي. وبحسب الهيئة، فإن هذا يعد مخالفة مستمرة لقانون الشركات، بعد فشل الشركة في استيفاء الشرط القانوني لتعيين رئيس مجلس إدارة خلال 60 يوماً.

وراء نية هيئة الأوراق المالية فرض غرامة باهظة على شركة IAI عاصفة تعيينات متواصلة - تتركز حول محاولة فاشلة لتعيين رئيس جديد للشركة. بعد انتهاء ولاية عمير بيرتس في نوفمبر 2024، اختار مجلس إدارة الشركة بسرعة البروفيسور غابي ساروسي لهذا المنصب، لكن لجنة التعيينات العليا رفضت ترشيحه.

السبب: لم يستوف ساروسي، على الرغم من خبرته في المجال الأمني، المتطلبات الأساسية للمنصب - بما في ذلك الافتقار إلى الخبرة الإدارية ذات الصلة والمسؤولية عن منظمة تضم نحو 15 ألف موظف. علاوة على ذلك، لم يتبق له سوى ثلاثة أشهر في فترة ولايته كمدير، وهو ما جعل تعيينه رئيساً أقل أهمية.

إلى جانب انتقاد الإخفاقات الإجرائية، لم تبخل اللجنة أيضاً بالتعليقات على السلوك السياسي المحيط بالتعيين - وعلى وجه الخصوص الصدام بين وزير الدفاع إسرائيل كاتس، الذي دعم ساروسي، ومسؤولين كبار آخرين في الليكود مثل جلعاد أردان وديفيد أمسال، الذين عارضوا التعيين. وأشارت اللجنة أيضاً إلى أن مجلس الإدارة لم يفحص بشكل شامل مدى ملاءمة

سيروسي للمنصب ولم يعين رئيسًا في الوقت المناسب، ما أدى إلى خلق حالة من سوء الإدارة في واحدة من أهم الشركات الحكومية في الاقتصاد.

* * *

موقع واينت: متى تنتهي الحرب الأبدية؟

بقلم ناحوم برنياع

إن الأشخاص الذين يؤمنون بالخلود يبدون لي متشككين: فالخلود هو البيئة الشرعية للعمل للأنبياء والشعراء، لهم ولهم فقط. يتم الحكم على الجميع بناءً على ما يجب عليهم المساهمة به هنا والآن. ولهذا السبب وجدت صعوبة في الإعجاب بالرأي المتعلم الذي قدمه اللواء ديفيد زيني، مرشح ننتياهو لمنصب رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك). ونقل عن زيني قوله إن الحرب بين إسرائيل والعرب هي حرب أبدية، وهو ما لم ينكره حتى الآن. وكان استنتاجه العملي هو أنه من المحذور عقد صفقة لإطلاق سراح المحتجزين: ففي الحرب الأبدية لا يتم عقد الصفقات.

ووصفه ننتياهو بـ"المسيح"، بحسب إحدى المنشورات، عندما قرر عدم تعيينه سكرتيراً عسكرياً له. إن المسيحيين ليسوا أشخاصاً سيئين، ولكنهم غير مؤهلين لقيادة منظمة براجماتية مثل جهاز الأمن العام (الشين بيت) الذي قد تحوله مسيانيته إلى عدو للدولة ومواطنيها وقيمها. لقد فهم ننتياهو هذا في الماضي.

علاوة على ذلك، زيني مخطئ. إن الصراع العربي الإسرائيلي طويل بالفعل مقارنة بالصراعات القومية الأخرى، ولكنه مجرد فصل واحد في تاريخ الشعب اليهودي وفاصلة في تاريخ الأمم؛ والحروب ليست أبدية. وتتسم هذه الاتفاقيات بالطابع المؤقت وتنتهي باتفاق شامل يسمح لكلا الجانبين بالتعافي. لا حب لا سلام – التطبيع. أقترح على الجنرال زيني أن يقرأ القصة الرئيسية في العدد الصادر أمس من صحيفة نيويورك تايمز. تحكي عن قضية مشبوهة في فيتنام.

القصة هي أن عائلة ترامب تريد بناء مجمع للغولف بالقرب من العاصمة هانوي باستثمار قدره مليار ونصف المليار دولار. أحد السكان يعارض الخطة، لأنها تتضمن هدم المقبرة التي دفن فيها أجداده. ومع ذلك فقد وقع على اتفاق؛ أجبرته الحكومة الشيوعية الفيتنامية على التوقيع. وتأمل الحكومة أن تترجم المعاملة التفضيلية التي تمنحها لترامب الرجل إلى سياسة تعريفية جمركية متأنية من جانبه.

وبينما كنت أقرأ، فكرت في زوال الحروب: قبل خمسين عاماً، هُزمت الولايات المتحدة في حرب طويلة ومؤلمة. اليوم، يقوم الفائزون بقصف الحساب البنكي للرئيس المهزوم بالأموال.

الأبدية تكمن؛ الخلود مسكرة. إن الجمع بين أشخاص لديهم خط مباشر نحو الأبدية وسياسيين مثل ننتياهو وكاتس الذين يفكرون فقط في أنفسهم ومكانتهم، قد يكون قاتلاً. كل يوم ومثاله المخيف

نُشر يوم الجمعة مقال بقلم طوفا زيموكي في "ملحق السبت" لصحيفة "يديعوت أحرونوت"، تصف فيه كيف تقوم أوريت ستروك، العضو في كتلة سموتريتش، بتعيين أشخاص يفكرون مثلها في مناصب قضائية. وقالت ستروك بفخر "لقد استجبنا لـ74 من أصل 178 موعداً". وذهب شريكها وزير العدل ليفين إلى خطوة أبعد من ذلك. وأصدر بياناً أشاد فيه بالقاضي الذي أطلق سراح المشتبه بهم في قضية قطر غيت. لقد رسم القاضي بألوان سياسية، كل ذلك حتى يراه الجمهور ويتأثر. وأضاف أن "قرار القاضي ميزراحي دليل على الرياح الجديدة التي تهب في النظام القضائي".

لقد ارتكبت الجرائم وترتكب، والجيش لا يبذل جهداً كافياً للتحقيق فيها وتقديماً مرتكبها إلى العدالة. وهكذا هو الحال في غزة منذ بداية الحرب، وهكذا هو الحال في الضفة الغربية: العالم يعرف ويصدم يوماً بعد يوم. لكن العالم معاد للسامية، وكاتس يعمل لصالح القاعدة، والقاعدة لا تريد أن تعرف.

ويقدم إسرائيل كاتس لمسة ساخرة لهذا الاتجاه. دخل منصب وزير الدفاع بتصميم ثابت على أن يكون الرقيب الأول الأكثر سخافة وغير ضروري في القاعدة: لم يدرس الموضوع؛ لا يحدد السياسة؛ لا يترك أثراً، بل يوبخ، ويمنع، ويزعج الجميع، مع أو بدون سلطة. الحرب الوحيدة التي تشغل باله حقا هي الحرب على ميراث نتنياهو.

وأعلن خلال نهاية الأسبوع أنه سيمنع يائير غولان من ارتداء الزي العسكري ودخول معسكرات الجيش. ويزعم غولان أن هذا الأمر ليس من صلاحياته. وأعلن أمس أنه سيمنع النائب العام العسكري من حضور مؤتمر نقابة المحامين. السبب: في المؤتمر السابق، كشفت عن بيانات حول الجرائم التي ارتكبها الجنود أثناء القتال. إذا لم تكشف عن ذلك، فلن يعرف العالم.

إن الفشل الأكبر الذي يواجهه كاتس هو التعامل مع إيال زامير، رئيس الأركان الذي أوصى بترشيحه للانتخابات. في إسرائيل، رئيس الأركان ليس تابعاً لوزير الدفاع، بل هو تابع للحكومة، ولكن المجموعة المرجعية له هي الجيش وأعضاء هيئة الأركان العامة. هناك قواعد أخلاقية؛ هناك إرث؛ هناك احترام للنظام. عندما يتلقى جنرال عرض عمل من رئيس الوزراء، يجب عليه أن يقدم تقريره على الفور إلى رئيس الأركان. لا يتم اختصار الزوايا في مثل هذه الأمور؛ لا أكذب. من غير الممكن إدارة جيش وفق معايير مركز الليكود. ولذلك لم يكن أمام رئيس الأركان خيار سوى إقالة اللواء زيني والدفاع عن رئيس أركان الجيش يفعات تومر يروشالمي. في الواقع، أجبر كاتس زامير على إصدار بيان يشرح له وللجمهور لماذا تحمي النائبة في ظهورها الدولة والجيش الإسرائيلي ونتنياهو وكاتس نفسه من المزيد من التورط.

رئيس شاباك مسيحي؛ وزير دفاع مثير للمشاكل؛ وزير عدل مدمر؛ رئيس وزراء تخريبي. لماذا نستحق هذا العقاب؟

* * *

موقع واينت: بنيامين نتنياهو يعرض: هكذا نفع الأمر بشكل سيء

بقلم أرييلارينغل هوفمان

تقول نكتة حزينة في الأجهزة الأمنية: "من يرغب في التعيين في منصب رفيع، عليه أولاً وقبل كل شيء أن يضمن معارضة نتنياهو لتعيينه. فبدون ذلك، لن ينجح الأمر". وبالمناسبة، فإن الجيش ينسب هذا التصريح إلى غادي آيزنكوت. ويزعمون أنه قال ذلك

عندما كان أفيغدور ليبرمان وزيراً للدفاع وأوصى بتعيين اللواء نيتسان ألون رئيساً لأركان الجيش ليحل محل إيزنكوت. نتنياهو، كما هي عادته عارض ذلك، وأراد أن يكون إيال زامير. لقد انتظر ليبرمان اللحظة المناسبة، وعندما صعد نتنياهو على متن الطائرة. المتجهة إلى عُمان إن لم أكن مخطئاً. اتصل ليبرمان بالطائرة التي لم تكن بعد جناح صهبيون الشهير، وأبلغه أن المسافر هو أفيغدور ليبرمان.

إنه فقط بدأ في وقت أبكر بكثير. نتنياهو، كقاعدة عامة، لا يريد من يوصي به وزير الدفاع. لديه اعتباراته الخاصة. لم يكن يريد أن يحل شاؤول موفاز محل أمنون ليبكين شاحاك، ولم يكن يريد أن يحل بيبي غانتس محل غابي أشكنازي، وعندما انتهت الملحمة مع يوآف غالانت، استدعى إيزنكوت وعرض عليه المنصب. وقال إيزنكوت شكرًا، لكنه أوضح ما يعتقد أنه الترتيب الصحيح. وعندما انتهى غانتس، لم يعد نتنياهو يريد إيزنكوت، وأراد بدل ذلك يائير غولان. لماذا؟.

على أي حال، بعد جولات لا نهاية لها من اللقاءات، تم إغلاق الأمر بالقرب من قبر ديفيد بن غوريون، في محادثة مع موشيه يعلون - بحضور رؤوفين ريفلين، الرئيس آنذاك. وعندما انتخبت حكومة التغيير هيرتسي هاليفي، ساد الصمت مرة أخرى. ولكن عندما انتهى ليفي، اقترح نتنياهو الذي كان يريد زامير قبل جولتين، هذه المرة ديفيد زيني. وهو لواء جديد لم يكن قائداً، ولا نائباً لرئيس الأركان. ولا حتى رئيساً للاستخبارات العسكرية. ويقولون إن الاقتراح بدأ على الأريكة في بلفور، وهو الاسم الرمزي لـ "زوجتي". نتنياهو يستبعد المرشحين لأسباب خطيرة: أحدهما من يوروم كوهين، والآخر من مؤسسة ويكسنر. إن حقيقة نشأتهم في جهاز الشاباك أو الموساد لم تساعدهم.

ولحسن الحظ، قرر إسرائيل كاتس - وتم اختيار زامير لمعرفة ذلك بعد لحظة من تقديمه كاختياره من قبل نتنياهو. وبدأ نتنياهو يجعل حياته أكثر مرارة، وفي خطوة ملتوية بشكل لا يصدق أعاد إلى الواجهة زيني الذي يتابعه منذ 18 عامًا. لقد تم عقد الصفقة في المقعد الخلفي لسيارة الوزارة، من دون علمه، وبالطبع ليس في حضور السكرتير العسكري - الذي كان يجب عليه أن يكون هناك بموجب القانون - والأسوأ من ذلك، من دون علم زامير أيضًا. نتنياهو أغلق مع زيني، وزامير أغلق معه بسرعة قياسية. لقد رماه بعيداً عن الأنظار، بصراحة.

وكل هذا بعد وقت قصير من ملحمة إيلي شارفيت، قائد البحرية السابق، الذي كان في أحد الصباحات المرشح الأكثر ملاءمة لهذا المنصب، وقبل أن تشرق الشمس تم إبعاده، عندما اكتشف غوتليب صورة له في إحدى المظاهرات. كل هذا، بينما نتنياهو يستبعد مرشحين آخرين لأسباب ذات دلالة كبيرة - أحدهم رجل من يوروم كوهين، والثاني كان في مؤسسة ويكسنر، والثالث كما تعلمون. إن حقيقة أنهم نشأوا في جهاز الشاباك أو الموساد، وشغلوا سلسلة من المناصب العليا وقدموا سجلاً مثيراً للإعجاب - لم تساعدهم.

إن قدرة نتنياهو المذهلة على اختيار الرجل المناسب في المكان المناسب يمكن تلخيصها في ثلاث ملاحظات:

الأولى هي أنه، كما كانت الحال مع عصابة الأربعة في الصين قبل خمسين عاماً، هنا أيضاً، يقوم أربعة أشخاص بهذه المهمة: الرئيس، و"زوجتي"، وعازف الطبول، ودري. في بعض الأحيان يستخدمون مستشاراً خارجياً من ميامي.

الثانية فتتعلق بأسلوب عمل الفريق المكون من أربعة أفراد: الحرث العميق الذي يكسر التربة ويجففها، وكما يعلم كل مزارع، يعقمها.

وقد صاغ آيزنكوت الثالثة في مقابلة أجريت معه أمس: "نتناهو"، كما قال، "غير قادر على فعل الشيء الصحيح. فهو يفعل كل شيء بالعكس". وختم قائلاً: "هذه ليست مشكلة المشرف، هذه مشكلة المعين". ولكن كما نعلم، فإننا ندفع الثمن.

* * *

موقع واينت: صدمة في العالم. ولكن ماذا يحدث في إسرائيل؟

بقلم عينايف شيف

لقد جاء مقتل الإخوة التسعة من عائلة النجار من خان يونس في قصف غزة في توقيت مليء بالسخرية الرهيبة: ففي حين نشأ إجماع غير عادي في التيار الرئيس ضد كلمات يائير غولان، فإن إسرائيل تظل غير مبالية إلى حد كبير بحادث مروع بكل المقاييس. في حين أن كثيرين شعروا بالإهانة من ادعاء الغولان بأن "الدولة العاقلة لا تقتل الأطفال كهواية"، إلا أن قلة من الناس قادرين على التساؤل كيف ولماذا يموت هذا العدد الكبير من الأطفال في هذه الحرب، نقطة على السطر. في حين أن الموت الشنيع لـ 12 طفلاً في مجدل شمس في يوليو/تموز الماضي بسبب نيران حزب الله خلق غضباً جماعياً في إسرائيل، وأدى في النهاية إلى تغيير الاتجاه على الجبهة الشمالية، فإن وفاة تسعة أطفال من عائلة طبيين يتم الإبلاغ عنها في إسرائيل تحت العنوان الرمزي "صدمة للعالم"، وبالطبع القلق الوطني بشأن "فقدان الشرعية".

كل هذا فظيع، ولكنه ليس مفاجئاً بطبيعة الحال: إن الدعوات من داخل الحكومة والائتلاف إلى ارتكاب جرائم حرب. من الترحيل والتجوع إلى إعدام كل الرجال في غزة، كما اقترح نائب رئيس الكنيست نسيم فاتوري. أصبحت بمثابة "صباح الخير": شيء يقال دون تفكير مرتين. العاملان الوحيدان اللذان لا يزالان قادرين على إثارة نوع من الانتفاضة العامة منذ انتهاك إسرائيل لاتفاق وقف إطلاق النار هما الخوف على حياة المختطفين والخطر على حياة المقاتلين.

وحتى هناك، كما تبين، يجب أن نكون حذرين في عدم انتقاد الجيش الإسرائيلي بشكل مباشر الذي يستخدم تكتيكاً متطوراً: فهو يتناقض علناً مع غموض المستوى السياسي في ما يتعلق بأهمية إطلاق سراح المحتجزين، بينما يتم تنفيذ عمليات برية لا تؤدي إلا إلى تأخير نهاية الحرب، وإلحاق الضرر بأعداد كبيرة من الأبرياء، ولا تعزز إطلاق سراحهم، وتعرض سلامة المقاتلين الجسدية والعقلية للخطر من أجل أهداف مثيرة للجدل.

في نهاية هذا الأسبوع فقط، نشر رونين بيرغمان معلومات صادمة في هذه الصحيفة، حول كيف أن الهجوم على النفق الذي كان يقيم فيه عيदान ألكسندر كاد أن يؤدي إلى وفاته، قبل وقت قصير من إدراك الأميركيين أنهم اضطروا إلى خداع الحكومة الإسرائيلية لتأمين إطلاق سراحه.

في الواقع، أصبح من الواضح أن تصريحات رئيس الأركان وكبار المسؤولين في الجيش الذين يبيعون للجماهير بشكل مباشر ومن خلال وسائل الإعلام المذعورة "التنسيق الكامل مع قيادة الأسرى المفقودين" (أو كما يبدو: "لدينا مذكرة من نيتسان ألون")،

المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، الذي قال بانفعال إن "الحختجين موجودون أمام أعيننا طوال الوقت"، لم يحترم المقال حتى بالرد على الأسئلة المتعلقة بالتحقيق في هذه الحادثة الخطيرة.

بعد السابع من أكتوبر/تشرين الأول، اتخذت إسرائيل إجراءات أكثر من مشروعة، رداً على هجوم وحشي نفذته منظمة وحشية، جلبت على نفسها وعلى رعيّتها تدمير غزة. ولكن بعد عشرين شهراً، فإن ما يهدد إسرائيل ليس "الصدمة في العالم". بل حقيقة أن حتى موت تسعة أطفال من غزة لا يحرك عضلة واحدة في الوجه، في حين أن المعارضة لاستمرار الحرب على أسس أخلاقية وإنسانية. بما في ذلك حقيقة أن الأسر في إسرائيل تتمزق بسبب الحزن والإصابات الخطيرة والإرهاق العقلي والأضرار الاقتصادية. أصبحت على الهامش. إن "التسونامي السياسي" يمثل مشكلة استراتيجية. إن الإحصار الداخلي الذي يدمر القدرة على الدفاع عن إسرائيل وعن صلاحها هو خطر وجودي.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: استطلاع: معظم الإسرائيليين يعتقدون أن نتنياهو يهتم بالبقاء في السلطة أكثر من اهتمامه بالانتصار في الحرب وتحرير الرهائن

نصف المشاركين في استطلاع القناة 12 يقولون إنه من الممكن أن تسعى الحكومة لإلغاء الانتخابات بحجة وجود حالة طوارئ وطنية، وهو ما ينفيه نتنياهو: "هذا لن يحدث. نحن ديمقراطيون"

يعتقد معظم الإسرائيليين أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو مهتم بالبقاء في السلطة أكثر من اهتمامه بالانتصار في الحرب أو تحرير الرهائن، وفقاً لاستطلاع رأي أجرته قناة تلفزيونية إسرائيلية وبثت نتائجه مساء الجمعة.

ورداً على سؤال حول الهدف الرئيسي الذي يسعى إليه نتنياهو، قال 55٪ من المشاركين في استطلاع أخبار القناة 12 إن الهدف هو البقاء في السلطة، بينما قال 36٪ إن الهدف هو إعادة الرهائن، و9٪ قالوا إنهم غير متأكدين. وعندما استبدلت عبارة "إعادة الرهائن" بعبارة "كسب الحرب"، ظلت الإجابات كما هي تقريبا.

عند سؤالهم عن سبب عدم إبرام صفقة أخرى لتبادل الرهائن، أشار 53٪ ممن شملهم الاستطلاع إلى أسباب سياسية، بينما قال 38٪ إن الأسباب مشروعة، و9٪ لم يكونوا متأكدين.

وعند سؤالهم عما إذا كان نتنياهو قد نجح بشكل عام في إقناعهم في مؤتمره الصحفي هذا الأسبوع، قال 62٪ من المستطلعة آراؤهم إنه لم ينجح، بينما قال 34٪ إنه نجح، و4٪ لم يكونوا متأكدين.

ورداً على السؤال عما إذا كانوا يصدقون نتنياهو عندما قال إنه لا يعلم عن عمل كبار مساعديه لصالح قطر، والذي تحقق فيه الشرطة في قضية تعرف باسم قضية "قطر-غيت"، قال 58٪ إنهم لا يصدقونه، بينما قال 30٪ إنهم يصدقونه، و12٪ قالوا إنهم غير متأكدين.

كما أشار الاستطلاع إلى أن نصف المستطلعة آراؤهم يعتقدون أن هناك احتمال أن تلغي الحكومة الانتخابات المقررة العام المقبل بدعوى حالة الطوارئ الوطنية، مقابل 35٪ الذين لا يعتقدون أن ذلك يمكن أن يحدث.

أُدرج السؤال حول الانتخابات بعد أن سُئل نتنياهو خلال مؤتمر صحفي يوم الأربعاء عن سبب عدم استقالته بسبب الفشل الذي أحاط بالهجوم الذي شنته حماس في 7 أكتوبر 2023، أو الدعوة إلى انتخابات للحصول على تفويض جديد من الشعب. وردا على ذلك، قال نتنياهو: "أنا بالفعل خاضع للمساءلة من قبل الشعب كل يوم. كل أسبوع هناك احتمال إجراء تصويت على سحب الثقة. وبمجرد تمرير تصويت سحب الثقة، يكون الشعب قد اتخذ قراره بالفعل. وهذا ما سيحدث أيضا في الانتخابات، عندما يحين الوقت."

وسأل نتنياهو "هل تريدون انتخابات الآن؟ هل تريدونني أن أعدد لكم ما نواجهه الآن؟ هل هذا ما نحتاج إليه الآن - لجنة تحقيق - في الوقت الذي سيكون فيه جميع جنودنا وقادتنا يركضون متنكرين في زي المحامين بدلا من تسليح أنفسهم بالمدافع والذخيرة؟"

الآن، "في خضم الحرب"، ليس الوقت المناسب، كما قال رئيس الوزراء. ونفى نتنياهو يوم الجمعة أنه سيسعى إلى تأجيل الانتخابات. وقال في بيان مصور: "أمل أن تجرى [الانتخابات] في موعدها المحدد وسأبذل قصارى جهدي لكي لا تجرى قبل ذلك. لكن هناك شيء واحد يمكنني أن أوكدته لكم، وهو أنها لن تجرى بعد الموعد المحدد. هذا لن يحدث. أتعلمون لماذا؟ لأننا ديمقراطيون. نحن نؤمن بأن للشعب الحق في الاختيار، على عكس خصومنا وغيرهم." وأضاف "الانتخابات ستجري في موعدها المحدد، ولن تتأخر. هذا كلام فارغ."

شعبية غولان مستقرة بعد تصريحه عن قتل الأطفال ك"هواية"

كما أشار استطلاع القناة 12 إلى أن زعيم حزب "الديمقراطيون" يائير غولان قد كسب عددا من الناخبين المحتملين يزيد قليلا عن عدد الذين خسروهم عقب تصريحاته هذا الأسبوع بأن الحكومة الإسرائيلية تقتل الأطفال في غزة ك"هواية". فقد قال 5٪ فقط من الإسرائيليين إنهم كانوا يعتزمون التصويت لصالح غولان، لكنهم غيروا رأيهم بسبب تصريحاته.

وقال 7٪ من المشاركين في الاستطلاع إنهم لم يكونوا يعتزمون التصويت لصالح حزبه اليساري، لكنهم سيقومون بذلك الآن نتيجة لتصريحاته. كما قال 8٪ إنهم كانوا يعتزمون التصويت لصالح حزبه قبل تصريحاته، وما زالوا يعتزمون القيام بذلك بعدها. وقال 69٪ من المشاركين في الاستطلاع إنهم لم يكونوا يعتزمون التصويت لصالح "الديمقراطيون" وما زالوا على موقفهم.

لم تحدد قناة 12 عدد الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع الذي نشرته يوم الجمعة، ولم تذكر هامش الخطأ في النتائج.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: زيني، رؤية جديدة للشبابك وأمن إسرائيل

بقلم جوزيبي ليفي بيزولي

يُمثل تعيين ديفيد زيني رئيسًا للشبابك تحوُّلاً جوهريًا، وإن لم يُقدَّر حق قدره، في عقيدة الأمن الداخلي الإسرائيلي. في السنوات الأخيرة، انحرف الشبابك عن انضباطه الأساسي - العمل العملي الهادئ والدقيق وغير السياسي - إلى مجال غامض حيث

أضعفت التعليقات العامة والتشابكات السياسية والصراعات البيروقراطية على النفوذ فعاليته أحياناً. تُشير ترقية زيني إلى أن هذا الانحراف في طريقه إلى التراجع.

ضابط استخبارات محترف يتمتع بسمعة طيبة في التكتّم والتميز العمليّاتي، زيني يبرز من صفوف الجيش وليس من خلال علاقاته السياسية الرفيعة المستوى. مناصبه السابقة في أقسام العمليات في الشاباك، خاصة في مجال مكافحة الإرهاب ودمج الاستخبارات، تُمكنه من استعادة التماسك لجهازٍ مُضطر للعمل الآن في ظلّ عبء مزدوج يتمثل في الاستقطاب السياسي الداخلي والتهديدات الإقليمية المتشابكة.

كثيراً ما يُساء فهم اختصاص الشاباك. فعلى عكس أمان (الاستخبارات العسكرية) أو الموساد (العمليات الخارجية)، يقع الشاباك على تقاطع الأمن الداخلي والإنذار الاستراتيجي والاستقرار السياسي. وتشمل مهامه منع الإرهاب، ومكافحة التخريب، وحماية مؤسسات الدولة، والدفاع السيبراني في المجال المدني، ومراقبة النشاط العدائي في الأراضي الفلسطينية. عقب هجمات 7 أكتوبر/تشرين الأول، اكتسب هذا الاختصاص إلحاحاً وتعقيداً جديدين.

يرث زيني جهازاً يجب أن يتطور بسرعة. لم تكن عملية حماس مجرد صدمة تكتيكية، بل كانت فشلاً استخباراتياً وعملياتياً على مستويات متعددة. يجب على الشاباك الآن إعادة ضبط بنيته الميدانية في غزة والضفة الغربية، وإعادة بناء شبكات الاستخبارات البشرية في المناطق التي لم يخترقها بفعالية منذ اضطرابات العام 2021، وتطوير واجهة تحليلية أكثر متانة مع كل من الجيش والقيادة السياسية. ويُقال إن زيني يُفضل لامركزية القيادة الميدانية وإصلاحاً شاملاً لدورات جمع ومعالجة المعلومات، وهو تحول من شأنه أن يُقرّب الشاباك من نموذج استخبارات ديناميكي موجه نحو المهام، على غرار كيفية عمل الوحدة 8200 التابعة للجيش في الوقت الفعلي.

ومع عودة أزمة المحتجزين إلى دائرة الضوء، يُضفي وصول زيني بعض التركيز الذي تشتد الحاجة إليه على المجهود الحربي. ويُزعم أنه لا يؤمن بصفقات الأسرى الكبيرة التي تشجع فقط على المزيد من عمليات الاختطاف - فهو يُفضل استخدام القوة الحادة والهادئة على مقايضة السياسة بالجنث.

على مستوى السياسة الخارجية، يكتسب تعيين زيني أهمية ماثلة. فالشاباك لاعب رئيس في بنية إسرائيل الإقليمية للتعاون الهادئ - قنوات الاتصال مع مصر والأردن، وتعاونها في مكافحة الإرهاب مع السلطة الفلسطينية، وبشكل أكثر سرية، حواراتها مع أجهزة الأمن الخليجية في إطار اتفاقيات إبراهيم. قد تُطمئن سمعة زيني كمحترف هادئ هؤلاء الشركاء بأن الجهاز يُعيد تركيزه على الجوهر العمليّاتي بدل المسرحيات المؤسسية.

يُعد هذا الأمر بالغ الأهمية بشكل خاص مع بدء إسرائيل في إعادة التواصل مع الرياض. ومن المرجح أن تتطلب أي صفقة تطبيع سعودية مستقبلية ضمانات إسرائيلية بشأن التهديدات الأمنية الداخلية، بما في ذلك الخلايا المدعومة من إيران والعمليات السيبرانية داخل السعودية. وسيكون دور الشاباك في صياغة هذه الضمانات، إلى جانب الموساد ومجلس الأمن القومي، بالغ الأهمية، كما أن ملف زيني التكنوقراطي يُعزز موقف إسرائيل من خلال إبراز الكفاءة بدل التقلب.

على الصعيد المحلي، قد تُسهّم قيادته في استقرار علاقة متوترة بشكل متزايد بين أجهزة المخابرات والطبقة السياسية. وفي حين تجاوز تعيينه قنوات التدقيق التقليدية، إلا أنه يعكس سعيًا لإعادة ترسيخ سيطرة السلطة التنفيذية على جهاز طمس أحيانًا، تحت قيادة رونين بار، الخط الفاصل بين الاستقلال المؤسسي والوضع السياسي. من غير المرجح أن يُجري زيني مقابلات أو يُلقي محاضرات حول "المعايير الديمقراطية"؛ فسيكون مشغولًا جدًا بإعادة تنظيم هيكلية كشف التهديدات وإعادة ضبط بروتوكولات العمليات السرية.

التحديات المقبلة هائلة. يجب على الشاباك في الوقت نفسه قمع وتيرة الهجمات المتزايدة في الضفة الغربية، وإعادة فرض سيطرته على تواصله مع القطاع العربي، وبناء نموذج استباقي للاضطرابات في المدن المختلطة. في كلٍّ من هذه التحديات، لا يُضفي زيني عمقًا تقنيًا فحسب، بل يُضفي أيضًا طابعًا استراتيجيًا: صحافة أقل، ودقة أكبر.

في عصرٍ أصبح فيه الأمن القومي مجرد تمثيلية، وتُستغل فيه تسريبات الاستخبارات لتحقيق مكاسب فصائلية، يُعد تعيين زيني تصحيحًا للمسار. إسرائيل لا تحتاج إلى السلطة فحسب، بل إلى النظام أيضًا. قد يُوفر الشاباك تحت قيادة رئيسه الجديد كليهما.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: تعيين نتنياهو لديفيد زيني رئيسًا لجهاز الأمن العام (الشاباك) محفوف بالعقبات.

بقلم جيري شارون

بعد يوم واحد فقط من إبلاغ المدعي العام غالي بهاراف-ميارا رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بوجود تضارب في المصالح في تعيين رئيس جديد لجهاز الأمن العام (الشاباك)، مضى نتنياهو قدمًا وأعلن أنه اختار اللواء ديفيد زيني مرشحًا لشغل المنصب. موقف.

هنا كبار وزراء الحكومة نتنياهو على تحديها توجهات النائب العام ومحكمة العدل العليا التي استندت في قرارها إلى تعليماتها. أثارت هذه الخطوة انتقادات فورية من النائب العام نفسه، وهيئات الرقابة الحكومية، وأحزاب المعارضة.

من المقرر أن يستقيل رئيس الشاباك المنتهية ولايته، رونين بار، في 15 يونيو/حزيران، ما يعني أن نتنياهو أمامه ثلاثة أسابيع فقط لتأكيد تعيين زيني من قبل الحكومة. مع ذلك، فإن قرار المحكمة العليا، وتعليمات النائب العام، والعديد من العقبات القانونية الرئيسية الأخرى، تعني أنه سيكون من الصعب للغاية الموافقة على تعيين زيني بحلول ذلك الوقت، إن تم ذلك أصلاً.

تعيين رئيس الشاباك

وفقًا لقانون الشاباك لعام 2002، يُعين رئيس جهاز الأمن بتصويت مجلس الوزراء، بناءً على توصية رئيس الوزراء. ولكن يجب أولاً موافقة اللجنة الاستشارية العليا للتعيينات التي يرأسها حالياً رئيس المحكمة العليا المتقاعد أشر غرونيس على التعيين.

حكم تضارب المصالح.

في الأسبوع الماضي، وجدت المحكمة العليا أن ننتياهو كان لديه تضارب في المصالح في إقالة بار في مارس/آذار، نظراً لتورط جهاز الأمن العام (الشاباك) في تحقيقات جنائية مع مساعدي رئيس الوزراء المقربين في قضية الوثائق المسربة وما يُسمى بقضية قطر غيت. وعقب هذا الحكم، أبلغ بهاراف-ميارا ننتياهو فوراً بأنه مُنع من تعيين رئيس جديد للشاباك ريثما تُدرس هي التبعات، لكن ننتياهو أعلن أنه سيختار زيني لشغل المنصب على أي حال.

هددت عدة منظمات بارزة معنية بمراقبة الحوكمة الرشيدة بتقديم التماسات إلى المحكمة العليا في حال الموافقة على تعيين زيني. وتبدو فرص نجاح التعيين في الصمود أمام المحكمة العليا، في ضوء قرار المحكمة والتعليمات الصريحة للمدعي العام، ضئيلة، وهذا أقل ما يمكن قوله.

تجاهل المدعي العام

لا يبدو أن اختيار ننتياهو لزيني يتعارض مع قرار المحكمة العليا فحسب، بل إنه يخالف بوضوح التعليمات الصريحة للمدعي العام. ولو انتظر ننتياهو تعليمات بهاراف-ميارا بشأن كيفية تعيين رئيس جديد للشاباك عقب قرار المحكمة، لكان من الممكن تعيين زيني. لكن الآن، وبعد أن رشّح ننتياهو زيني علناً، مُخالفًا بذلك توجهات النائب العام، يصعب تصوّر كيف يُمكن معالجة هذا القرار لتمكين التعيين، إذ أبلغ بهاراف-ميارا رئيس الوزراء صراحةً أنه لا يُمكنه التدخل في القرار، وفقاً للبروفيسور عميخاي كوهين، الزميل البارز في معهد إسرائيل للديمقراطية والخبير في قانون الأمن القومي في إسرائيل. وبالطبع، لا يزال تضارب المصالح قائماً طالما استمرت التحقيقات في الوثائق المسربة وفضيحة قطر غيت، ولكن يبدو من غير المرجح أن تُختتم هذه التحقيقات بحلول الموعد النهائي في 15 يونيو/حزيران.

وفي اليوم التالي لإعلانه، أعلن مكتب ننتياهو أن زيني لن يُشارك في التحقيقات ضدّ مساعدي رئيس الوزراء، في محاولة واضحة لدرء مزاعم تضارب المصالح. لكن من غير المؤكد أن هذا التنازل للمحكمة والنائب العام سيُفيد.

قال كوهين: "تكمن المشكلة الرئيسية في إقالة ننتياهو لبار في أنه لا يستطيع اختيار من يُحقق مع المقربين منه. لكن بقوله إن زيني لن يُشارك في التحقيق، فإنه لا يزال يُشارك في تحديد من يُحقق مع مستشاريه". وأشار كوهين أيضاً إلى أن ننتياهو، بصفته رئيساً للوزراء، لا يملك السلطة الهرمية داخل جهاز الشاباك لتحديد أيّ من مسؤوليه يُجري تحقيقاً مُعيّناً.

تفويض الصلاحيات

يسمح قانون الشاباك لعام 2002 لرئيس الوزراء بتفويض وزير في حكومته للقيام بمهامه في تعيين رئيس جديد للشاباك. إذا فوّض ننتياهو صلاحية اختيار رئيس جديد للشاباك، فسيتمكن نظرياً من تجنب مشكلة تضارب المصالح. لكن كوهين أشار إلى أنه في حال اختيار الوزير المُفوّض زيني لرئاسة جهاز الأمن، فسيكون من الصعب للغاية الادعاء أمام المحكمة بأن ننتياهو لم يكن مُتورطاً في القرار.

إجراءات سليمة؟

وما يزيد من تعقيد عملية التعيين التقارير التي تفيد بأن قرار نتنياهو باختيار زيني لرئاسة جهاز الأمن العام (الشاباك) أتخذ بعد اجتماع مرتجل. وخلال زيارة حديثة لقاعدة تسليح العسكرية في 8 مايو/أيار، أجرى نتنياهو محادثة لمدة خمس دقائق مع زيني في سيارته، وسأل الجنرال في الجيش الإسرائيلي عن رأيه في تعيينه رئيسًا للشاباك.

وقال كوهين إن القرارات الإدارية، مثل تعيين رئيس للشاباك، يجب أن تستند إلى إجراءات سليمة، ويبدو أن محادثة سيارة لمدة خمس دقائق لا تفي بهذا المعيار.

ردًا على هذه الادعاءات، أصدر نتنياهو رسالة فيديو يوم الجمعة قال فيها إنه بالإضافة إلى الاجتماع، تابع مسيرة زيني المهنية لمدة 18 عامًا، والتقى به في مناسبات عديدة.

اللجنة الاستشارية للتعيينات العليا

تتمثل عقبة أخرى في غياب عضوين من اللجنة الاستشارية للتعيينات العليا، المكلفة بمراجعة تعيين رئيس الشاباك. وكانت الباحثة القانونية، البروفيسورة تاليا أيهورن، من بين أعضاء اللجنة، إلا أن الشرطة تسعى لاستجواب ابنها إسرائيل بشأن تورطه في كل من الوثائق السرية وتحقيقات قطر جيت، ولذلك أعلنت أنها ستتنحى عن المشاركة في جلسات استماع اللجنة لاختيار رئيس الشاباك القادم.

سيكون من السهل شغل منصبها، لكن الأمر الأكثر إشكالية هو عدم وجود مفوض للخدمة المدنية حاليًا بسبب نزاع منفصل بين المحكمة العليا والمدعي العام والحكومة.

لا توجد فرصة لتعيين مفوض جديد في الوقت المناسب لكي تتمكن اللجنة من مراجعة تعيين زيني قبل 15 يونيو/حزيران. مع ذلك، أشار كوهين إلى وجود حلول لهذه المشكلة.

عام 2022، افتقرت اللجنة الاستشارية إلى رئيس دائم لتأكيد تعيين هرتسي هاليفي رئيسًا جديدًا لأركان الجيش. لكن المحكمة العليا سمحت للحكومة باختيار رئيس مؤقت للتدقيق في تعيين هاليفي، وهي عملية أنجزت بنجاح.

إذا مضت الحكومة قدمًا ووافقت على تعيين زيني، فإن تقديم التماسات إلى المحكمة العليا ضد هذا القرار أمر لا مفر منه.

على الرغم من أنه من غير المعقول تقريبًا ألا تجد المحكمة أن نتنياهو لديه تضارب في المصالح، إلا أن القضاة قد يحاولون إيجاد حل مبتكر، لأن شغل منصب رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) مسألة ملحة تتعلق بالأمن القومي. كما سيسعون إلى تجنب أزمة دستورية شاملة. وقد يتضمن هذا الحل اتفاقًا قضائيًا بشأن تضارب المصالح مع زيني في ما يتعلق بالتحقيقات مع مساعدي نتنياهو، مما قد يحل نقطة الخلاف الرئيسية أمام المحكمة العليا. وقال كوهين عن الطريقة التي اتبعها رئيس الوزراء لشغل المنصب: "لقد بذل نتنياهو كل ما في وسعه لجعل عملية تعيين رئيس جديد للشاباك أكثر إشكالية". "إنه لأمر مؤسف للغاية، لأن التعيين المناسب لم يتطلب جهدًا كبيرًا، ولكن القرار أتخذ بعدم القيام بذلك".

* * *

تايمز أوف إسرائيل: في رسالة إلى نتنياهو، يُحذّر هرتسوغ من مخالفة أحكام المحكمة العليا

بقلم جيري شارون

حذّر الرئيس إسحاق هرتسوغ يوم الأحد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو والحكومة من مجرد التفكير في تحدي أحكام المحكمة العليا، في إشارة ضمنية إلى الحكم الأخير الذي يفيد بوجود تضارب في المصالح بين نتنياهو والحكومة في إقالة رئيس الشاباك رونين بار، وإلى التعليمات المحددة من المدعي العام بأن لم يُبد أي نية لتعيين رئيس جديد لجهاز الأمن العام (الشاباك).

قال هرتسوغ خلال درسٍ للكتاب المقدس في مقر إقامة الرئيس بالعاصمة، قبيل يوم القدس يوم الاثنين: "أحذّر وأحذر من أنه لا ينبغي لأحد أن يُفكر في عصيان أحكام المحاكم أو تعليمات القانون". وأضاف: "في إسرائيل اليهودية والديمقراطية، سيادة القانون ليست توصية، بل مبدأ وجودي. كل من يُناقش إمكانية انتهاك القانون وأحكام المحكمة لا يُلحق الضرر بتماسك شعبنا والديمقراطية الإسرائيلية فحسب، بل يُلحق الضرر أيضًا بدولة إسرائيل وسيادتها".

قضت محكمة العدل العليا يوم الأربعاء بأن نتنياهو كان لديه تضارب في المصالح في إقالة بار، وأبلغت المدعية العامة رئيس الوزراء فورًا بعد ذلك أن هذا الحكم يعني أنه لا يُمكنه تعيين رئيس جديد لجهاز الأمن العام (الشاباك) حتى تتمكن من صياغة التعليمات القانونية. مع ذلك، أعلن نتنياهو يوم الخميس اختياره اللواء ديفيد زيني من الجيش لتولي المنصب الذي من المقرر أن يتركه بار في 15 يونيو/حزيران.

شجع العديد من وزراء الحكومة، بمن فيهم وزير العدل ياريف ليفين، ووزير الاتصالات شلومو كرجي، ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش، نتنياهو على تجاهل قرار المحكمة العليا، أو أشادوا به لاختياره زيني متحدثًا بذلك قرار النائب العام.

قال ليفين، ردًا على تعليق هرتسوغ يوم الأحد: "سيدي الرئيس، أفترض أن تحذيرك كان موجّهًا إلى [رئيس المحكمة العليا إسحاق] عميت و[القاضية دافني] باراك-إيريز، اللذين يُصدران أحكامًا، مرارًا وتكرارًا، مخالفةً بذلك التعليمات الصريحة للقانون. إذا كان الأمر كذلك، فأنا أشاركك تحذيرك".

انتقد عميت يوم الأربعاء الحكومة لعدم تقديمها سببًا وجيهًا لإقالة بار، وكتب أن القرار استند إلى "أساس واقعي واهٍ ومهتز، في أحسن الأحوال"، وبالتالي كان "تعسفيًا".

انضم باراك إيريز إلى قرار عميت. وعارض نائب الرئيس نعوم سولبرغ قراره، معترضًا على الطبيعة النظرية للقضية - على الرغم من أنه أقر هو الآخر بوجود "صعوبات كبيرة" في إقالة بار.

أدى عميت اليمين الدستورية في فبراير، على الرغم من المعارضة الشديدة من ليفين، الذي قاوم التعيين في كل منعطف لأكثر من عام. وبعد أن أمرته المحكمة العليا، المنعقدة بصفتها محكمة العدل العليا، مرارًا وتكرارًا بتعيين رئيس جديد أخيرًا، قاطع ليفين التصويت نفسه وتعهد بمقاطعة عميت كرئيس للمحكمة أيضًا.

كاري: المحكمة هي من تدوس على الديمقراطية!

كما هاجم وزير الاتصالات كاري هرتسوغ على تصريحاته، وكتب على موقع X: "في الانتخابات الرئاسية، صوتتُ علناً لمريم بيرتس"، في إشارة إلى منافس هرتسوغ في السباق. وكتب: "بعد أيام قليلة من ذلك، اتصل بي الرئيس المنتخب، والتقىنا - وبدأ وكأن هناك أملاً". وتابع: "لكن هذا الأمل تلاشى بسرعة كبيرة. لقد أثبت إسحاق هرتسوغ مرارًا وتكرارًا أنه ليس رئيسًا للشعب - بل هو أداة في يد معسكر واحد فقط". وقال: "سيدي الرئيس، من ينتهك القانون، ويدوس على الديمقراطية، ويتصرف كحاكم منفرد، ليس سوى المحكمة!".

* * *

تأثير أوف إسرائيل: من الداخل: قد تكون صفقة الأسلحة الضخمة التي أبرمها ترامب مع السعودية محدودةً بتعهد الولايات المتحدة الحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي.

بقلم ستاف ليفاتون

صفقة أسلحة تاريخية بقيمة 142 مليار دولار بين الولايات المتحدة والسعودية لديها القدرة على إعادة تشكيل صورة الشرق الأوسط من منظور عسكري، ما يعزز بشكل كبير القوة العسكرية لليامس. لكن على الرغم من أهميتها وكلفتها المرتفعة، يُرجح أن تكون هذه الاتفاقية محدودةً بعقيدة عسكرية أميركية راسخة تحمي تفوق إسرائيل العسكري الإقليمي وفقًا للخبراء.

في حين أن تفاصيل الصفقة لاتزال شحيحة، إلا أن التكهنات المحيطة بما قد تشمله قد طغت عليها طلبات سعودية لشراء طائرات مقاتلة من طراز F-35 المتطورة. ويشير المحللون إلى أن أي صفقة بيع من هذا القبيل ستُخالف التزام الولايات المتحدة تفوق إسرائيل العسكري النوعي الذي حدّد منذ فترة طويلة من نقل بعض الأسلحة المتقدمة إلى المنطقة.

كشف البيت الأبيض عن الصفقة التي وُصفت بأنها "أكبر اتفاقية مبيعات دفاعية في التاريخ"، في 13 مايو/أيار. ووفقًا لبيان حقائق أصدره البيت الأبيض، ستزود الولايات المتحدة السعودية "بمعدات وخدمات قتالية متطورة" من أكثر من اثني عشرة شركة عسكرية أميركية. لم تُفصّل إدارة ترامب تفاصيل الاتفاقية، باستثناء خمسة مجالات رئيسة تقول إنها تشملها: تطوير قدرات القوات الجوية والفضائية؛ وتعزيز أنظمة الدفاع الجوي والصاروخي؛ وتعزيز الأمن البحري والساحلي؛ وتحديث حماية الحدود والقوات البرية؛ وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

أفاد مصدران مجهولان مطلعان على الأمر لرويترز في وقت سابق من هذا الشهر أن الولايات المتحدة والسعودية ناقشتا احتمال شراء الرياض لطائرة الشبح المقاتلة إف-35 من شركة لوكهيد مارتن. لكن من غير الواضح مدى جدية أي مناقشات أو ما إذا كانت تتقدم إلى مراحل أكثر تقدمًا.

لطالما تطلع السعوديون إلى طائرة إف-35، على أمل أن يصبحوا ثاني دولة في الشرق الأوسط، بعد إسرائيل، تحصل على أكثر الطائرات تطورًا في العالم. وفي العام 2017، أبدت السعودية اهتمامها بشراء طائرة إف-35 المقاتلة عقب ما وُصف باتفاقية أسلحة بقيمة 110 مليارات دولار مع الولايات المتحدة في وقت سابق من العام نفسه.

اتخذت اتفاقية الأسلحة هذه شكل التزامات وليست صفقات عسكرية فعلية، وليس من الواضح ما إذا كانت السعودية قد اشترت أكثر من جزء بسيط من مبلغ الـ 110 مليارات دولار الموعود. الأمر الواضح هو أنه على الرغم من حصول الرياض على كميات كبيرة من الذخائر، إلا أنها لم تتمكن في النهاية من شراء أي طائرات إف-35 مقاتلة. هواة الطائرات النفاثة على الرغم من الاهتمام المتكرر من القوى الإقليمية، دأبت الولايات المتحدة على منع بيع طائرات إف-35 المقاتلة إلى السعودية ودول أخرى في الشرق الأوسط حفاظاً على تفوق إسرائيل العسكري النوعي.

صرح زين حسين، الباحث في برنامج نقل الأسلحة التابع لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، لصحيفة تايمز أوف إسرائيل: "الولايات المتحدة ملتزمة تفوق إسرائيل العسكري النوعي، وقد أخذت ذلك في الاعتبار في مبيعات الأسلحة إلى المنطقة". وأضاف: "تصدير طائرات إف-35 إلى دول أخرى في المنطقة سيُمثل تحوُّلاً كبيراً في هذه السياسة".

إسرائيل اليوم هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تمتلك طائرات إف-35 المقاتلة في ترسانتها، حيث تُشغل حاليًا 45 طائرة من هذه الطائرات المتطورة، مع وحدات إضافية قيد الطلب.

وقال حسين: "تصدير طائرة إف-35 إلى دولة أخرى في المنطقة قد يعني حصول هذه الدولة على قدرات التخفي، ودمج البيانات، والضربات العميقة التي تُعتبر على نطاق واسع متفوقة على الطائرات الأخرى المُشغلة حاليًا في المنطقة". وفي الوقت نفسه، أكد أن إسرائيل تتمتع بميزة عملياتية كبيرة: "لاتزال إسرائيل المشغل الأكثر خبرة لطائرة F-35 في المنطقة، وقد سُمح لها بتعديل الطائرة لتلبية احتياجاتها الخاصة".

في الواقع، قامت إسرائيل بتخصيص أسطولها من طائرات F-35 بشكل فريد، حيث أعادت تسمية الطائرة المقاتلة الشبح باسم "أدير"، وهي كلمة عبرية تعني "القوي". ومن خلال التعاون الوثيق مع شركة لوكهيد مارتين، قامت الشركات الإسرائيلية بدمج تقنيات خاصة بها في الطائرة - بما في ذلك أنظمة حرب إلكترونية متقدمة، وقدرات قيادة وتحكم مُحسَّنة، وأنظمة أسلحة مُطورة محليًا.

يعود التزام واشنطن ضمان حفاظ إسرائيل على تفوق نوعي في القدرات العسكرية إلى رئاسة ليندون جونسون. وفي العام 2008، تم تدوين ذلك رسميًا في قانون يشترط مراعاة موقف القدس قبل أي مبيعات أسلحة إلى المنطقة. وتتجذر هذه العقيدة في مكانة إسرائيل كحليف ديمقراطي محاط بجيران عدائيين في كثير من الأحيان. ونظرًا لعيوبها الجغرافية والديموغرافية، لا يمكن لإسرائيل الاعتماد على الكم في الحرب، بل تعتمد بدل ذلك التفوق التكنولوجي والتكتيكي.

على مر العقود، خضعت مبيعات الأسلحة الأميركية للدول العربية لاختبارات متكررة لتفوق إسرائيل العسكري النوعي. وفي بعض الأحيان، لم تُنفذ هذه الصفقات إلا بفضل الضمانات الأميركية أو مبيعات الأسلحة التكميلية لإسرائيل.

اعترضت إسرائيل عام 1981 بشدة على قرار واشنطن بيع طائرات استطلاع أو أكس وحزم تحسينات متقدمة لطائرات إف-15 إلى السعودية، خوفًا من أن يؤدي ذلك إلى تآكل تفوق إسرائيل. وعلى الرغم من المعارضة الشديدة، وافق الكونغرس بفارق ضئيل على الصفقة، حيث قدم الرئيس آنذاك رونالد ريغان لإسرائيل مجموعة من التطمينات، بما في ذلك 600 مليون دولار

إضافية كمساعدات عسكرية و15 طائرة إف-15 جديدة. وفي الأونة الأخيرة، وافقت إدارة ترامب عام 2020 على بيع 50 طائرة من طراز F-35 للإمارات عقب موافقة أبوظبي على تطبيع العلاقات مع إسرائيل على الرغم من نفي المسؤولين أي صلة بينهما. أثارت مبيعات طائرات F-35 المحتملة قلقًا في إسرائيل، لكن إسرائيل قالت في النهاية إنها لن تعارض الصفقة، بعد أن وافقت الولايات المتحدة على توقيع اتفاقية رسمية تؤكد التزام واشنطن القانوني الحفاظ على تفوق إسرائيل العسكري الإقليمي. في النهاية، نقّدت الإمارات، وليس التفوق العسكري القطري، عملية البيع. وفي العام 2021، علّقت الإمارات المحادثات مع إدارة بايدن بشأن شراء الطائرات بسبب خلافات مختلفة حول البيع، بما في ذلك سعرها، وفي العام 2024، قال مسؤولون في أبوظبي إنهم لا يخططون لإحياء الصفقة.

ترامب والسعوديون

قبل زيارة ترامب إلى السعودية، اعتقد البعض أن مبيعات الأسلحة ستُستخدم أيضًا كجزء من حزمة من شأنها أن تسمح للرياض بتطبيع العلاقات مع إسرائيل، وهو ما كان من المرجح أن يلعب دورًا في التغلب على أي عقبات تتعلق بالتفوق العسكري النووي. بدل ذلك، تُركت إسرائيل جانباً بينما أهدق ترامب والسعوديون على بعضهم البعض ببذخٍ وثناءٍ مُفرط.

خلال زيارته، ألقى ترامب كلمةً في منتدى الاستثمار السعودي الأميري، مشيداً بـ"الشراكة الوثيقة" بين واشنطن والرياض، ومشيداً بولي العهد الأمير محمد بن سلمان على التحول الشامل الذي شهدته المملكة منذ زيارة ترامب الأخيرة كرئيس.

"قبل ثماني سنوات بالضبط في مثل هذا الشهر، وقفْتُ في هذه القاعة تحديداً، وتطلعتُ إلى مستقبلٍ تُطرد فيه دول هذه المنطقة قوى الإرهاب والتطرف... وتحتل مكانها بين أكثر الدول فخراً وازدهاراً ونجاحاً في أي مكان في العالم كقادة لشرق أوسط حديث وصاعد"، قال ترامب.

وأضاف: "شكك النقاد في إمكانية تحقيق ذلك، لكن على مدار السنوات الثماني الماضية، أثبتت السعودية خطأ المنتقدين تمامًا"، مشيراً إلى بروز المملكة كقائدة أعمال عالمية.

بالتزامن مع طموحاتها في أن تصبح مركزاً تجارياً، زادت المملكة العربية السعودية إنفاقها العسكري بشكل كبير، ما يشير إلى نيتها لعب دور أكثر حزمًا على الساحة الإقليمية والعالمية. ووفقًا لبيان صادر في فبراير عن أحمد العوهلي، محافظ الهيئة العامة السعودية للصناعات العسكرية، زادت ميزانية دفاعها من 75.8 مليار دولار عام 2024 إلى 78 مليار دولار عام 2025. كما أشار العوهلي إلى نمو سنوي ثابت بنسبة 4.5% في الإنفاق العسكري منذ العام 1960، ما يضع السعودية في المرتبة الخامسة عالميًا من حيث الإنفاق العسكري، والأكبر عربيًا.

بعد توقفه في الرياض، تابع ترامب جولته إلى قطر والإمارات العربية المتحدة، متجاوزًا إسرائيل بشكل ملحوظ - وهي خطوة أثارت قلق إسرائيل بشأن التحولات المحتملة في الأولويات الإقليمية وإمكانية تهميشها خلال جولة دبلوماسية أميركية واسعة النطاق.

كتبت الكاتبة سيما كادمون في صحيفة ידיعوت أحرونوت الإسرائيلية: "هذا الأسبوع، كان هناك حفل في الشرق الأوسط - حفلة ضخمة مليئة بالأزياء الملونة، وتبادل الأموال والذهب - ووجدنا أنفسنا نلعب دور سنديريلا قبل هذا التحول. العرابة الجنية التي ظننا أننا نملكها، سافرت إلى السعودية وقطر".

اتخذت إدارة ترامب مؤخرًا عدة خطوات أثارت تساؤلات حول ما إذا كانت واشنطن لاتزال ملتزمة مراعاة موقف إسرائيل في الحالات التي لا يفرضها القانون. وشملت هذه الخطوات المحادثات النووية مع إيران، ووقف إطلاق النار مع الحوثيين في اليمن، ما يسمح لهم بمواصلة إطلاق الصواريخ الباليستية على الدولة اليهودية، واتفقًا مع حماس لإطلاق سراح الإسرائيلي الأميركي عيدان ألكسندر الذي تجاوز إسرائيل. ويأتي الاتفاق على تسليح السعوديين بأعداد قياسية وسط إحباط متزايد من ترامب إزاء حرب إسرائيل المطولة في غزة، وهو صراع يرى، بحسب التقارير، أنه يُعقد جهوده للتوصل إلى اتفاق إقليمي تاريخي. ولم يُخفِ ترامب طموحه في ضمان تطبيع العلاقات السعودية الإسرائيلية كإنجاز أساسي في ولايته الثانية. لكن الرياض أوضحت أن أي اتفاق من هذا القبيل مشروط بوقف إطلاق النار في غزة وإحراز تقدم ملموس نحو إقامة دولة فلسطينية.

على الرغم من أن السعودية لم تكن من بين الموقعين الأصليين على اتفاقيات إبراهيم لعام 2020، إلا أنها أيدت المبادرة بحذر من على الهامش. ومع ذلك، فقد أكدت مرارًا وتكرارًا أن مشاركتها تعتمد على التحرك نحو حل الدولتين - وهو هدف يبدو الآن بعيدًا بشكل متزايد في ظل الحرب المستمرة.

أكدت المتحدث باسم البيت الأبيض كارولين ليفيت أن ترامب "يريد أن يرى نهاية لهذا الصراع في المنطقة"، لكن الإدارة نفت بشدة التقارير التي تفيد بأنها تهدد "بالتخلي" عن إسرائيل بسبب حملتها على غزة.

صرح الدكتور هـ. أ. هيلير، الزميل المشارك الأقدم في المعهد الملكي للخدمات المتحدة لدراسات الدفاع والأمن في لندن، لصحيفة تايمز أوف إسرائيل بأن زيارة ترامب "كانت في المقام الأول حول [مجلس التعاون الخليجي]، وليس حول الوضع المروع في غزة، وتطبيق مبدأ "أميركا أولاً" في السياسة الخارجية [في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا] بشكل عام". وأضاف أنه على الرغم من "وجود إحباط في واشنطن من سلوك تل أبيب في غزة... إلا أن واشنطن لا تزال داعمة بشدة لتل أبيب".

* * *

24NEWS: كشف عن خطة المناورة: الجيش الإسرائيلي سيسيطر على 75% من قطاع غزة خلال شهرين

معظم أراضي القطاع ستكون خالية من المدنيين ، في إطار توسيع العملية ، تفاصيل إضافية حول الخطة لاستمرار القتال ، فما هي نقاط الضغط التي تملكها إسرائيل؟

في إطار توسيع العملية العسكرية في قطاع غزة، أعلن الجيش الإسرائيلي، مساء الأحد، أنه يعتزم السيطرة على 75% من أراضي القطاع خلال شهرين. الهدف: أن تكون معظم أراضي القطاع خالية من المدنيين. هذا وشارك المحلل العسكري بالقناة العبرية يوسي بهوشوع والمراسل العسكري ينون شالوم تفاصيل جديدة حول خطة استمرار القتال .. ووفقاً للخطة، سيصل 700 ألف

غزّي إلى مخيم مواصي. توزيع سكان قطاع غزة مع بداية الحملة العسكرية: مليون نسمة في شمال قطاع غزة، و350 ألف نسمة في المخيمات الوسطى، و200 ألف نسمة في خان يونس، و550 ألف نسمة في المواصي.

الوضع الحالي لحماس:

- لا تزال حماس تعاني من أضرار بالغة، وقطاع غزة تحت الضغط، وحماس تشعر أنها وصلت إلى طريق مسدود. ومع إطلاق سراح عيدان ألكسندر، شعر أنه يستطيع الخروج من هذه الفوضى، لكنها لم تتلق أي مساعدات إنسانية في المقابل.
- لا تزال حماس تنشط في الألوية الأساسية - ومع ذلك، لم يتبق لها سوى ثلاثة قادة من هيئة الأركان العامة للسابع من أكتوبر.
- إن الصعوبات في فرض السيطرة واضحة، حيث تم إغتيال معظم المسؤولين الحكوميين في قطاع غزة. تزايدت ظواهر النهب، والتعبئة الشعبية، والاحتجاجات الحقيقية ضد الحكم.
- لا تزال حماس تسيطر بشكل جيد على قضية المختطفين. وهذه هي أداة الضغط الأخيرة التي يملكها. وحماس على استعداد التنازل عنها في مقابل إنهاء الحرب.

• لم تقم المنظمة بدفع رواتب مناسبة للناشطين منذ 4 أشهر. الناشط يحصل على 900 شيكل بدلا من 1200

إن أدوات الضغط المباشرة التي يمكن لإسرائيل أن تستخدمها هي: الاستيلاء على الأراضي من المزارعين لصالح الزراعة، ونقل السكان، وقطع المساعدات الإنسانية عن حماس.

طريقة العمل: تحديد الإنجازات في الميدان

• الإضرار بالتضامن

• تقليل الخوف من حماس

• إزالة اعتماد سكان غزة على حماس

تدخل المساعدات الإنسانية عبر معبر كرم أبو سالم وتصل إلى ثلاث نقاط توزيع في جنوب قطاع غزة، ونقطة واحدة جنوب محور نتساريم. الجيش الإسرائيلي ليس موجودا داخل مجتمعات التوزيع. يوفر كل مجمع الغذاء لـ 11 ألف أسرة يوميا، بإجمالي 300 ألف شخص أسبوعياً في كل مجمع. 1.2 مليون كل أسبوع. والباقي سيتسلم شاحنات التوزيع حتى إشعار آخر، خاصة في شمال قطاع غزة.

* * *

i24NEWS: مروحية هبطت بالسويداء؟ هكذا وصلت أوراق ومستندات ايبي كوهين إلى إسرائيل

تحدث محلل الشؤون العربية في القناة العبرية مع مسؤول سوري، قدم تفاصيل جديدة حول نقل آلاف المستندات • تشكل الخطوة إشارة من الحكومة الجديدة، وبادرة من الجولاني نفسه •

لقد كان عودة آلاف المستندات الخاصة بالجاسوس إيلي كوهين إلى إسرائيل، بعد مرور ما يقرب من 60 عامًا على إعدامه، بمثابة إغلاق مهم للدائرة بالنسبة لعائلته. هذا و كشف محلل الشؤون العربية في القناة العبرية باروخ ياديد تفاصيل جديدة عن الخطوة السرية التي أتاحت إدخال المستندات .

كشف مصدر سوري في حديث لـ i24NEWS أن مروحية هبطت في السويداء جنوب سوريا، في الثاني من مايو/أيار الجاري، "نقلت أرشيف إيلي كوهين، كإشارة من الحكومة ولفتة من الرئيس السوري الشرع إلى إسرائيل والولايات المتحدة". وأشار أيضاً إلى أن ذلك "يمنع الحاجة لتحليق فوق الأراضي الأردنية أو اللبنانية".

وكما ذكرنا، عندما هبطت الطائرة في سوريا، تساءل كثيرون في البلاد -وكذلك في إسرائيل- عن غرض الهبوط، حيث ورد، من بين أمور أخرى، أنها كانت تقوم بتسليم الأسلحة والطعام للدرّوز الذين يعيشون هناك، وأنها كانت تقوم بهتريب زعيم الطائفة في المنطقة إلى إسرائيل. والآن اتضح من المصدر أن المروحية وصلت لجمع الأرشيف، الذي تم تأمينه من قبل أحد قادة القوات المسلحة التابعة للشرع.

وتوافق هذه التفاصيل مع التقارير التي نشرت مؤخرا عن "محادثة جيدة تجري في أذربيجان بين إسرائيل وسوريا، تحت رعاية تركيا". وبالإضافة إلى ذلك، فقد أفدنا في تقريرنا على موقع i24NEWS الشهر الماضي عن محادثات مباشرة بين مسؤولين أمنيين إسرائيليين سابقين والشرع نفسه.

* * *

جيروزاليم بوست: الشاباك الإسرائيلي بحاجة إلى الاستقرار، لا الدراما السياسية - افتتاحية

لو لم يكن جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) بهذه الأهمية لأمن إسرائيل اليومي، لكانت كارثة تعيين رئيس جديد للجهاز تُتجاهل بتجاهل وهزة رأس مُستسلمة. لكن جهاز الأمن العام أساسي - كل أسبوع، كل يوم، كل ساعة. عندما ينجح، تُحبط الهجمات الإرهابية المُصممة لقتل العشرات. وعندما يفشل، كما حدث في 7 أكتوبر، تقع المأساة.

إسرائيل بحاجة إلى جهاز أمن عام فعال، مُركز، وبعيد عن الألاعيب السياسية. وهذا ينطبق بشكل خاص الآن، حيث يقف آلاف من أبناء وبنات البلاد على أعتاب هجوم جديد على غزة - وهي عملية تعتمد بشكل كبير على معلومات استخباراتية دقيقة وفي الوقت المناسب من جهاز الأمن العام.

ولأنّ المنظمة حيوية للغاية، فإنّ الطريقة الهزلية التي يتم بها اختيار قائدها - بعد إقالة/استقالة الرئيس الحالي رونين بار، والمقرر أن تدخل حيز التنفيذ في 15 يونيو - أمرٌ مقلق للغاية ويستحق إدانة واسعة النطاق، وليس مجرد تجاهل.

مساء الخميس، وبعد أن قضت محكمة العدل العليا - في قرارٍ نعتقد أنه غريب وغير مُبرر - بعدم قانونية إقالة نتنياهو لبار، وبعد أن أعلن النائب العام أنه لا يُمكن لنتنياهو التدخل في اختيار خليفة بار بسبب تضارب المصالح، أعلن رئيس الوزراء عن اختياره: اللواء ديفيد زيني.

تذكروا، هذا هو المرشح الثاني الذي يُعيّنه بعد اختياره وسحبه قائد البحرية السابق، الأدميرال المتقاعد إيلي شارفيت، قبل شهرين.

لماذا كان قرار المحكمة مُثيرًا للجدل؟ بما أن بار كان قد استقال بالفعل، فإنّ مسألة ما إذا كان ينبغي إقالته كانت، في تلك المرحلة، مسألة أكاديمية. تدخلت المحكمة في قضية خلافية، مما أوجج التوترات المتصاعدة أصلاً بشأن تجاوزات المحكمة، وبدأ أنها تسوي نزاعاً نظرياً لمجرد إثبات وجهة نظرها.

قضت المحكمة بأنه لا ينبغي لنتنياهو هو إقالة بار؛ لكنها لم تنص على أنه لا يستطيع تعيين خليفة له.

تُرِكَ الأمر للنائب العام غالي بهاراف-ميّارا، الذي تربطه بالفعل علاقة متوترة بالحكومة، والذي قال إن تضارب مصالح نتنياهو - الناجم عن تحقيق الشاباك في فضيحة قطر جيت التي تورط فيها كبار مستشاريه - يمنعه من تعيينه.

ماذا فعل نتنياهو إذًا؟

بطبيعة الحال، عيّن شخصًا ما على أي حال. ورغم تدخل المحكمة لإثبات من هو المسيطر، وتدخل المحامية لتأكيد سلطتها، رفع نتنياهو الرهان ليثبت أنه، في النهاية، هو من يتخذ القرارات - بغض النظر عن مظهره أو الضرر الذي قد يلحقه بثقة الجمهور في العملية.

ومن عيّن؟ ديفيد زيني، لواء نشط في الجيش، وبسبب نظرتة القومية الدينية وتصريحاته التي تُعطي الأولوية لهزيمة حماس على إعادة المحتجزين إلى الوطن، يُعتبر مصدر إزعاج سياسي طبيعي.

دون معرفة الكثير عنه، وصفه البعض بأنه "مسيحاني"، بينما يهمل له آخرون باعتباره "واحدًا منا" وهو ما يحتاجه الشاباك. على أي حال، في وقت يحتاج فيه الشاباك بشدة إلى استعادة ثقة الجمهور ومصدقائه، اختار نتنياهو شخصية يُرجح أن تُعمّق الانقسام والاستقطاب. وهذا ليس كل شيء.

كيف تم اختيار زيني؟ ليس من خلال عملية تدقيق منظمة، أو بحث احترافي، أو جولة مقابلات دقيقة - بل خلال زيارة قام بها رئيس الوزراء إلى قاعدته في وقت سابق من هذا الشهر، والتي قيل إنها أجريا خلالها محادثة قصيرة في سيارة نتنياهو.

وما زاد الطين بلة، أن نتنياهو تجاوز البروتوكول المتعارف عليه الذي يمنع السياسيين من التواصل مع الجنرالات دون تنسيق مسبق مع رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي. يُقال إن رئيس الأركان الحالي، إيال زامير، علم بالتعيين قبل ثلاث دقائق فقط من إعلانه. وشعورًا منه بالصدمة والضعف، أقال زيني من الجيش في اليوم التالي مباشرةً، مما زاد من تفاقم التوتر بين الجيش والحكومة.

ولو لم يكن الوضع بهذه الخطورة، لكان مثيرًا للسخرية - كوميديا من أخطاء الجميع، تصلح للسخرية السياسية. لكن هذه ليست مزحة. إنها خطيرة للغاية. ولأنها بهذه الخطورة، فإن الرد المناسب الوحيد ليس الضحك، بل صرخة إحباط موجهة إلى جميع المعنيين: المحكمة، والنائب العام، ورئيس الوزراء، وكبار مستشاريه، ورئيس أركان الجيش.

من أجل مصلحة الوطن، رتبوا البيت... بسرعة.

* * *

جبروزاليم بوست: مؤتمر نتنياهو الصحفي الأناني: عرضٌ للتحريف والتشويه - رأي

بقلم سوزان هاتيس روليف

قرر رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، يوم الأربعاء الماضي، عقد مؤتمر صحفي شامل، تضمن بياناً حول الوضع العام في إسرائيل، كما يراه، تلتها أسئلة من مختلف وسائل الإعلام. ولم يعقد نتنياهو مؤتمراً صحفياً منذ ديسمبر/كانون الأول 2024، ما أثار التساؤل حول سبب اختيار 21 مايو/أيار لعقد هذا الحدث.

ظهرت عدة تكهنات. أحدها أن عادات نتنياهو في الأسابيع الأخيرة، المتمثلة في إعداد مقاطع فيديو يُجري فيها "مقابلات" مع مستشاره الإعلامي، توباز لوك، أثبتت عدم جدواها. وُصفت هذه "المقابلات" بأنها رد على انتقادات من داخل معسكره السياسي - على سبيل المثال، بشأن تجديد المساعدات الإنسانية لقطاع غزة، التي توقفت في بداية مارس/آذار - وأتاحت لنتنياهو فرصة لمهاجمة خصومه ومنتقديه. وقد اتبع المؤتمر الصحفي نفس المفهوم، ولكن بصيغة مختلفة.

رأى آخرون في ذلك فرصة لنتنياهو للرد على إعلان المحكمة العليا، والمدعي العام غالي بهاراف-ميّارا، أن نتنياهو كان لديه تضارب مصالح عندما أقال حكومته رئيس جهاز الشاباك رونين بار، الذي يحقق جهازه مع اثنين من مساعدي نتنياهو المقربين، فيما أصبح يُعرف باسم "فضيحة قطر".

أضافت بهاراف-ميّارا أنه، للسبب نفسه، يُمنع نتنياهو من تعيين رئيس جديد للشباباك. ردّ نتنياهو بالقول إن المدعية العامة هي من يُعاني من تضارب المصالح، نظراً لعلاقتها الوثيقة بأشخاص مرتبطين بالادعاء في محاكمته، وصدقتها مع بار - وكلاهما ادعاءات كاذبة - وأن فضيحة قطر كذبة.

لا أعرف ما الذي شعر به مؤيدو نتنياهو حيال المؤتمر الصحفي. علّق الإعلامي يعقوب باردوغو، أحد أقرب مستشاري نتنياهو ومقربيه، قائلاً إن هذا كان من أفضل ظهورات نتنياهو أمام الصحافة. في المقابل، رأى معارضو نتنياهو السياسيون عكس ذلك تماماً، إذ اعتبروه كارثة مزعجة.

مؤتمر نتنياهو الأناني

لا يمكن إنكار أن نتنياهو كان متمسكاً وواضحاً خلال المؤتمر. ومع ذلك، فإن الكثير مما قاله كان إما غير دقيق أو غير صحيح. كان عرضه أنانياً تماماً ومدحاً لنفسه، والشخص الوحيد الآخر الذي نُسب إليه الفضل في أي شيء هو الرئيس دونالد ترامب الذي ادعى نتنياهو أن علاقاته به لاتزال ممتازة. واستمر نتنياهو في نسب الفضل لنفسه في مختلف القرارات التي اتُخذت قبل 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 وبعده، رغم أن العديد منها اتخذته قوات الأمن. على سبيل المثال، بناء حاجز تحت الأرض على طول الحدود بين إسرائيل وقطاع غزة عام 2017، لمنع حماس من العبور إلى إسرائيل تحت الأرض.

زعم نتنياهو يوم الأربعاء الماضي أنه هو من بادر بالمشروع. في الواقع، بدأ الجيش الإسرائيلي ووزارة الدفاع المشروع؛ وما فعله نتنياهو هو عرضه على الحكومة للموافقة عليه. وقد أثار نتنياهو هذه المسألة لينسب لنفسه الفضل في عدم تمكن حماس من عبور الحدود إلى إسرائيل تحت الأرض في أكتوبر/تشرين الأول 2023. ومع ذلك، فإن السهولة التي تسلسل بها مقاتلو حماس، ومعهم لصوص مدنيون، إلى إسرائيل عبر الحاجز فوق الأرض، وارتكابهم جرائم مروعة ضد الإسرائيليين، تجعل ادعاءات نتنياهو مجرد خدعة سخيفة.

أثار نتنياهو هذه القضية لأنه حاول الدفاع عن سياسته المتناقضة تجاه قطر. إلى جانب ادعائه بانتقاده المستمر لقطر، وتحذيره من دوافعها، قلل نتنياهو من شأن الاتهام القائل بأنه، بسماحه لقطر بتسليم مبالغ طائلة من الدولارات نقدًا لحماس، فقد ساعد المنظمة في تمويل هجومها في أكتوبر.

جادل نتنياهو بأن حماس استخدمت سيارات تويوتا وبنادق كلاشينكوف، وأن الإرهابيين كانوا يرتدون شبشبًا، كدليل على أن الهجوم لم يكن مكلّفًا. في الواقع، كانوا يرتدون ملابس عسكرية، وكانت ترسانتهم من الأسلحة متنوعة ومتطورة، ووصل بعضهم على متن طائرات مسيرة. بالإضافة إلى ذلك، كانوا مدعومين بأعداد هائلة من الصواريخ والقذائف المتطورة. كان المدنيون المرافقون يرتدون الشبشب.

صحيح أنهم لم يكونوا يمتلكون طائرات إف-35 ودبابات. أما إسرائيل فكانت تمتلكها، ومع ذلك، فإن كارثة 7 أكتوبر لم تكن مبررًا لغطرسة نتنياهو الكلامية.

من الادعاءات الإشكالية الأخرى التي طرحها نتنياهو، ما يتعلق بالشروط التي سيكون مستعدًا بموجها لإنهاء الحرب في قطاع غزة، بعد الهزيمة الكاملة لحماس - "تنفيذ خطة ترامب".

لم يوضح أي خطة كان يقصد: إنشاء ريفيرا شرق أوسطية في قطاع غزة، بعد ترحيل مليوني غزي طواعيةً إلى دول أخرى؟ أم "منطقة الحرية" التي تحدث عنها ترامب خلال زيارته الأخيرة لدول الخليج الثلاث؟ هل يعتقد نتنياهو حقًا أن أيًا من هاتين الخطتين غير المدروستين قابل للتنفيذ، أم أنه كان يُلْمَح فقط إلى أنه لا ينوي إنهاء الحرب في المستقبل المنظور؟

لم يكن فقرة الأسئلة والأجوبة من المؤتمر الصحفي أقل فوضوية. جاء السؤال الأول من موتي كاستل، المراسل السياسي للقناة 14. أثناء طرحه السؤال، وجّه كاستل انتقادات لاذعة للمحكمة العليا، ووصف جهاز إنفاذ القانون بأنه "حفنة من المجرمين الذين كذبوا ولوثوا التحقيقات ضد رئيس الوزراء بهوس".

سأل كاستل نتنياهو عن الظروف التي "سيرفض فيها الالتزام بأحكام المحكمة العليا". أخرج نتنياهو وثيقة مكتوبة قبل الرد، مما يوحي بأنه هو من فبرك السؤال.

سأل يارون أبراهام، المراسل السياسي للقناة 12، عن موعد إجراء الانتخابات الجديدة، ملمّحًا إلى أن نتنياهو قد يختار تأجيل الانتخابات أو تجنبها تمامًا. رفض نتنياهو الإجابة، وسأل أبراهام في المقابل عما إذا كان يريد انتخابات في زمن الحرب، مضيفًا أن الأغلبية تدعم سياساته.

في الواقع، الأغلبية التي حصل عليها في انتخابات نوفمبر 2022 تدعم سياساته بلا شك. لكن هل تؤيدها الأغلبية اليوم - بما في ذلك القتال الدائر في قطاع غزة وتجنب صفقة أسر جديدة، لإنقاذ الرهائن العشرين المتبقين؟

هذه مجرد أمثلة قليلة على المحتوى المزعج للمؤتمر الصحفي، كما يراه منتقدو نتياهو ومعارضوه. علاوة على ذلك، توقفت جميع القنوات التلفزيونية التي يصفها نتياهو بـ"قنوات الذعر" - باستثناء القناة 14 - عن بث المؤتمر الصحفي في منتصفه. كفى. كفى.

* * *

يديعوت أحرونوت: الولايات المتحدة وإيران تفضّلان اتفاقاً مؤقتاً على الحرب

بقلم رازتسيمت

ترجمة: مؤسسة الدراسات الفلسطينية

حتى بعد انتهاء الجولة الخامسة من المحادثات بين إيران والولايات المتحدة، والتي عُقدت في نهاية الأسبوع في روما، لا يزال هناك علامات استفهام بشأن إمكان التوصل إلى اتفاق نووي جديد. أشار وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي إلى أن هذه الجولة كانت الأكثر مهنية منذ بدء المحادثات، وذكر أن الجانب الأميركي بات يمتلك فهماً أوضح لمواقف إيران، وأن وزير خارجية عُمان، الذي يتوسط بين الطرفين، قدم مقترحات تهدف إلى تجاوز العقبات القائمة. وبحسب قوله، اتفق الطرفان على مواصلة المحادثات الفنية التي من شأنها أن تمهّد الطريق لتحقيق تقدّم واختراق محتمل في الجولة المقبلة.

عُقدت الجولة الأخيرة من المحادثات في ظل توتّر متصاعد وانعدام ثقة متبادل، وعلى الرغم من عدم تحقيق اختراق بشأن نقطة الخلاف الرئيسية، وهي حق إيران في تخصيب اليورانيوم داخل أراضيها، فإن الطرفين ما زالا يفضلان حلاً سياسياً - دبلوماسياً على المواجهة العسكرية، حسبما يبدو. تدرك إيران جيداً تبعات انهيار المحادثات، وخصوصاً في ظل التقارير التي تفيد بأن إسرائيل تستعد لاحتمال شنّ هجوم على منشآتها النووية. الرئيس دونالد ترامب، هو الآخر، لا يرغب في مواجهة عسكرية تكون نتائجها غير مضمونة، وفي زيارته الأخيرة للمنطقة، مارست دول الخليج ضغطاً عليه للتوصل إلى اتفاق مع إيران لتفادي صدام قد يضرّ باقتصاداتها واستقرارها. كما أن الحملة العسكرية في اليمن كشفت حدود الخيار العسكري، بعد أن اضطرت واشنطن إلى التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار مع الحوثيين. من هنا، يبدو كأن الطرفين معنيان باستنفاد فرص التفاوض حتى النهاية.

ومع ذلك، لا تزال الطريق نحو التوصل إلى اتفاق مليئة بالألغام، ولم يتضح بعد ما إذا كان في الإمكان التوصل إلى حل بشأن قضية التخصيب. مؤخراً، وحّد كبار المسؤولين في الإدارة الأميركية مواقفهم من مطلب التفكيك الكامل لمنشآت التخصيب، خلافاً لتلميحات سابقة عن إمكان التوصل إلى تسوية تتيح تخصيباً محدوداً، ولا يزال من غير الواضح ما إذا كان هذا المطلب نهائياً من واشنطن، أم خطوة تكتيكية تهدف إلى انتزاع تنازلات إيرانية في قضايا أخرى، مثل الرقابة، أو مدة القيود المفروضة على البرنامج النووي.

في المقابل، أوضح مسؤولون إيرانيون كبار، وعلى رأسهم المرشد الأعلى علي الخامنئي، أن إيران لن تتخلى عن حقها في تخصيب اليورانيوم، ووصف الخامنئي المطلب الأميركي بـ"الوقاحة"، مؤكداً أن إيران لا تحتاج إلى إذن من أحد. كما أعرب المسؤولون الإيرانيون عن إحباطهم من التصريحات الأميركية العلنية، بينما شدد وزير الخارجية الإيراني عراقجي نفسه على أنه إذا طُرحت مطالب غير واقعية، فلن يتم تنفيذها.

ضغط الوقت

علاوةً على ذلك، تجرى المفاوضات تحت ضغط زمني كبير، ففي 18 تشرين الأول/أكتوبر، ينتهي العمل بألية "سناب باك" التي تتيح إعادة فرض العقوبات، في إطار قرار مجلس الأمن 2231 التابع للأمم المتحدة. إن تفعيل هذه الألية، الذي لا يتطلب موافقة روسيا، أو الصين، يتطلب استعداداً من الدول التي وقّعت الاتفاق النووي، قبل ذلك بعدة أسابيع، وقد يؤدي تفعيلها إلى إعلان إيران انسحابها من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT)، وبالتالي إلى تصعيد كبير. في المقابل، إن عدم تفعيلها سيحرم دول الغرب ورقة تفاؤض مهمة.

وفي ظل هذا الإطار الزمني الضيق، هناك شك في إمكان التوصل إلى اتفاق شامل يعالج جميع القضايا: برنامج التخصيب، ورقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على المنشآت النووية، وتفاصيل رفع العقوبات. وفي ظل هذا الوضع، وبغياب إعلان رسمي بشأن فشل المفاوضات، والذي لا يرغب فيه أيّ من الطرفين، على ما يبدو، قد تفضّل واشنطن وطهران التوصل إلى اتفاق مؤقت: تقليص مستوى التخصيب، في مقابل رفع جزئي للعقوبات، أو الإفراج عن أصول إيرانية مجمدة في الخارج.

لكن مثل هذا الاتفاق سيُبقي البنية التحتية النووية قائمة، وسيطلب، على الأرجح، من الدول الأوروبية التنازل عن تفعيل ألية السناب باك، كذلك، سيقبل من الشعور بالحاجة الملحة إلى التوصل إلى اتفاق شامل، وهو سيناريو إشكالي، بالنسبة إلى إسرائيل، التي ستبقى في مواجهة إيران التي تقترب من القدرة النووية، من دون حصولها على إذن أميركي للقيام بعمل عسكري. في كل الأحوال، حتى الاتفاق المؤقت سيطلب، على الأرجح، حلاً مبتكراً يجسر الهوة بين "الخطوط الحمراء" لكلٍ من الولايات المتحدة وإيران فيما يتعلق بقضية التخصيب.

في هذه الأثناء، تتصاعد في إيران الأصوات التي تحذّر إسرائيل والولايات المتحدة من شن هجوم. الناطق بلسان الحرس الثوري الإيراني هدد، هذا الأسبوع، برّد "حاسم ومدمر" على أيّ عملية عسكرية، كذلك، لمّح مسؤولون في طهران إلى أن إيران قد تنقل جزءاً من أصولها النووية إلى موقع سري وآمن، وهي خطوة من شأنها أن تصعب عملية تحييد قدراتها النووية، حتى بعد أي هجوم، وتسهّل عليها إعادة بناء برنامجها النووي لاحقاً.

في أيّ حال، ما دام التفاوض قائماً، هناك شك في أن تتمكن إسرائيل من استغلال هذه الفرصة لتنفيذ هجوم؛ لقد صرح الرئيس ترامب، هذا الأسبوع، خلال حديثه مع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، بأنه يرغب في التوصل إلى اتفاق، وأن المحادثات "تسير في الاتجاه الصحيح"، لكن من غير الواضح ما إذا كان الزعيمان يتفقان على ماهية هذا "الاتجاه الصحيح".

* * *

هآرتس: نعم للترانسفير: 82% من اليهود في إسرائيل مع طرد سكان غزة

بقلم شاي حركاني وتامير شوريك

في خضم حركة الاحتجاج ضد خطة فك الارتباط [عن غزة في سنة 2005]، ألقى رئيس المدرسة الدينية "يوسف لا يزال حيا" في يتسهار، الحاخام يتسحاق غينزبورغ، عظة في حديقة الورود القريبة من الكنيسة. سبق لغينزبورغ أن نشر مقالاً بعنوان "باركوا هذا الرجل"، تكريماً لباروخ غولدشتاين [مرتكب مذبحه الحرم الإبراهيمي في سنة 1994، والتي أدت إلى مقتل 29 فلسطينياً] الذي كان في قيد الاعتقال الإداري، بعد اغتيال رابين، كتب أيضاً كتاباً أجاز فيه قتل النساء والأطفال من غير اليهود. في كانون الثاني/يناير 2005، حدد رؤيته أمام مناصريه في القدس، والتي تتمحور حول موت الفكرة المؤسّسة والساذجة للصهيونية العلمانية بشأن "الدولة اليهودية الديمقراطية".

إن العظة المعروفة اليوم باسم "حان الوقت لكسر الجوزة" سعت لترسيخ فكرة التفوق اليهودي في أرض إسرائيل، وإعداد الأجواء للقتل الجماعي للفلسطينيين والتطهير العرقي الكامل في البلد. واليوم، على مشارف استكمال نجاح خطة الحاخام، من المفيد العودة إلى النظر في نيته.

وُلد الحاخام غينزبورغ في الولايات المتحدة في سنة 1944، وبدأ مسيرته كحاخام من خلال حركة "حباد" [من أكبر الحركات الحسيدية في أوروبا]، وهو يسكن اليوم في قرية "حباد"، وأصبح يتمتع بشعبية كبيرة جداً في أوساط الصهيونية الدينية، وخصوصاً وسط الحردليين. وهو يقدم مزيجاً فريداً في نوعه من الفكر الحسيدي والقومية المسيانية المستوحاة من فكر الحاخام كوك [1865-1935، من أهم مفكري الصهيونية] والحركة التصحيحية. وكان طوال سنوات يوجّه رسائله إلى عامة الناس، ومن بينهم العلمانيون في مجال العصر الجديد وعلم النفس اليهودي.

المجموعة الأكثر تقديراً له هي الميليشيات المسلحة التي يُطلق عليها اسم "شبان التلال"، وهي المسؤولة عن المذابح الأسبوعية وأعمال القتل في الضفة الغربية. ويعتقد غينزبورغ، بعكس حركة "غوش أيمونيم" [حركة دينية متطرفة مؤيدة للاستيطان] أنه لا يحق للفلسطينيين الحصول على وضع "مقيم أجنبي"، وأن وجودهم في أي أرض من أراضي إسرائيل هو كفر.

سُمّيت العظة إسرائيلي بجوزة مؤلفة من 4 قشور: الثمرة وترمز إلى شعب إسرائيل، أما القشور، فهي دولة إسرائيل العلمانية ومؤسساتها...

وفي رأي الحاخام، كان شعب إسرائيل، في بداية الطريق، بحاجة إلى هذه القشور لكي ينمو ويتطور. لكنه اليوم، يرى أن هذه القشور تحولت إلى عنصر يعيق تطوّر شعب إسرائيل في أرضه، لذلك، يجب كسر هذه القشور وتحطيمها من أجل قدوم المسيح المنتظر. هناك 3 قشور، وسائل الإعلام والمنظومة القضائية وأجهزة الدولة، وهو يعتبرها نجسة ويجب تحطيمها، أما الجيش الذي يشكل القشرة الرابعة، فيمكن إصلاحه، لكن يجب إحراق القيم الأخلاقية التي تفتشت فيه...

بالنسبة إلى غينزبورغ، منذ سنة 2005، لم يعد المقصود أفكاراً نظرية، بل رؤيا واضحة يجب على أتباعه العمل في ضوءها. لكن الخطة كانت بحاجة إلى الفرصة المناسبة... وهذه الفرصة سنحت في 7 أكتوبر. كتب غينزبورغ في نشرته الإخبارية "نيفلاوت"، بعد أسابيع على "المذبحه": "إن وحشية العماليق التي تتجلى في أعمالهم تتطلب منا التمسك بمبدأ "اقض على ذكر العماليق تحت السماء - إبادة كاملة". أما التضحية بالمخطوفين من خلال المعارضة الشديدة للصفقة، فكان ثمناً معقولاً يمكن دفعه في سبيل ما يسميه الحاخام "النصر المطلق".

من أجل معرفة مدى جاذبية اللغة المروعة التي يستخدمها غينزبورغ، في نظر الإسرائيليين اليهود من مختلف طبقات الشعب، الذين يتوقون إلى "حل" للمشكلة الفلسطينية، يمكن العودة إلى أرقام استطلاع أُجري في آذار/ مارس من أجل فحص سلسلة من "المسائل غير المهذبة"، لا تظهر في الاستطلاعات التي تُجرى بصورة دائمة في إسرائيل. أجرى هذا الاستطلاع أحد المتخصصين، بناءً على طلب من جامعة بنسلفانيا، وشمل 1500 شخص يشكلون نموذجاً يمثل السكان اليهود في إسرائيل.

طرح الاستطلاع السؤال التالي: هل تؤيد الحجة القائلة إنه عندما يحتل الجيش الإسرائيلي مدينة معادية، يجب عليه أن يتصرف مثلما تصرف بنو إسرائيل عندما احتلوا أريحا تحت قيادة يهوشوع، أي أن يقتل كل السكان؟

فأجاب نحو 47% من الذين شملهم الاستطلاع بنعم. بينما قال 65% إن هناك تجسيداً معاصراً للعمالق، ورأى 93% من هؤلاء أن الوصية الدينية بمحو ذكر العمالق لا تزال تنطبق على عماليق هذه الأيام.

وأعرب 82% من الذين شملهم الاستطلاع عن تأييدهم للتهجير القسري لسكان قطاع غزة، وأيد 56% التهجير القسري للمواطنين العرب في إسرائيل. هذه النسبة المؤيدة للتهجير كانت 45% و31% في استطلاع يعود إلى سنة 2003.

هناك دليل آخر على الانتصار الكبير الذي حققه غينزبورغ يمكن رؤيته في التبني الواسع النطاق للمواقف المؤيدة للتطهير الإثني والإبادة الجماعية من طرف الجمهور العلماني الذي فشل في تقديم بديل من الصهيونية المسيانية، إذ يؤيد أكثر من 69% من العلمانيين التهجير القسري لسكان غزة، و31% منهم يعتبرون إبادة سكان أريحا سابقة يجب على الجيش تبنيها.

أما الإنجاز الاستثنائي للباحث غينزبورغ بشأن كسر القشور، فحققه حتى بين أنصاره غير المباشرين. الإعلام العبري، القشرة الأولى، كان في حالة تعبئة دائمة، لكنه حافظ على شيء من الاحترافية. وفي الفترة الأخيرة، تخلت إسرائيل عن هذا المظهر. ومنذ "المجزرة" في غلاف غزة، تخلى العديد من الصحافيين عن التغطية النقدية، وانضم بعضهم إلى الدعوات المحمومة إلى الانتقام والطرده والإبادة.

وحتى منظومة القضاء، التي رفضت، علناً، إعلان تفوق اليهود في أرض إسرائيل وحقهم في طرد وإبادة وتجويع أعدائهم، في مقابل دورها الحاسم في المحافظة على الاحتلال، والتي شبهها غينزبورغ بحجر أساس يجب كسره... والتي تمثل على القشرة الثانية، شهدت تبديلاً في الفترة الأخيرة. قبل شهرين، رفض قاضي المحكمة العليا ديفيد مينتس اللتماس الذي قدمته منظمة "غيشا" لإجبار إسرائيل على تأمين تزويد القطاع بالمساعدات الإنسانية، بحجة أنها حرب "وصايا توراتية"، ومنع فعلياً ملايين الغزيين من الحصول على الطعام والمياه والدواء. فالحكم الذي أصدره القاضي مينتس، وهو من سكان مستوطنة دولف، وانضم إليه رئيس المحكمة يتسحاق عميت والقاضي نوعام سولبرغ، من مستوطنات ألون شافوت، بدأ يترك أثره...

يرى البعض أن الصدمة والقلق اللذين أصابا المجتمع الإسرائيلي في أعقاب أحداث 7 أكتوبر، هما التفسير الوحيد لهذا التصعيد. لكن يبدو كأن "المجزرة" لم تكن سوى المحرك الذي حرّز شياطين تغذت وتربّت على مدى عقود في الإعلام، وفي المنظومة القضائية، وفي التعليم. فالصهيونية، إلى جانب كونها حركة قومية، هي أيضاً حركة مستوطنين مهاجرين، تسعى لإزاحة السكان المحليين. ودائماً ما تواجه مجتمعات المستوطنين المهاجرين مقاومة عنيفة ووحشية من الجماعات الأصلية، التي ترفض انتزاعها من أرضها. إن الطموح إلى تحقيق أمن مطلق ودائم قد يؤدي إلى خطة عملية تهدف إلى إزالة السكان المعارضين، ولذلك، فإن كل مشروع استيطاني يحمل في طياته إمكانات للتطهير العرقي والإبادة الجماعية، مثلما حدث فعلاً في أميركا الشمالية في الفترة الواقعة بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر، أو في ناميبيا في مطلع القرن العشرين.

إن الجردلية، التي يُعد يتسحاق غينزبورغ من أبرز قادتها في هذا الجيل، تقدم للإسرائيليين غطاءً دينياً لمحو الهوية الأصلانية الفلسطينية. وهي توفر لغة وخطة عمل للمتدينين والعلمانيين الذين يبحثون عن "حل" للصراع لا يتطلب منهم التنازل عن امتيازاتهم في ظل نظام التفوق اليهودي. حتى استخدام اللغة التوراتية لتبرير جرائم الحرب ليس جديداً على الصهيونية؛ لقد استخدم المستوطنون الطهرايون في أميركا، وفي أيرلندا، وفي أماكن أخرى، الكتاب المقدس، وشبهوا الشعوب الأصلية التي قاومتهم بالعماليق والكنعانيين، وبالتالي مارسوا ضدها التطهير العرقي والإبادة الجماعية.

من المهم التوضيح: أن هذا المسار ليس حتمياً، فالصهيونية المسيانية تسعى فعلاً لمنع عملية إنهاء الاستعمار في إسرائيل وفلسطين، لكنها لا تجعله أمراً مطلقاً. لقد توقّر لمعارضى المسيانية عدد من مفترقات طرق، كان في إمكانهم اختيار مسار مختلف فيها، لكن الثمن كان أن يعيدوا اختراع أنفسهم، كإسرائيليين من نوع جديد. وبغياب الاستعداد للقيام بذلك وبلورة رؤية متكاملة تقوم على تفكيك نظام التفوق اليهودي والآليات الاستعمارية، ظلت الأبواب مفتوحة لرياح الجنون التي يمثلها غينزبورغ وأمثاله. وإذا كان هناك أمل بوقف الاندفاع نحو مجتمع إسبرطي ومنبوذ، فهو يكمن في الرفض الكامل لفكرة التفوق اليهودي، ولنطق التهويد، حتى بصيغته المقبولة اليوم لدى الصهيونية العلمانية. فالرؤية البديلة من المسيانية الانتحارية هي الشراكة والمساواة الحقيقية بين البحر والنهر.

* * *

هأرتس: حتى هذه اللحظة، نحن نرتكب جرائم حرب

بقلم إيهود أولمرت

تخوض حكومة إسرائيل في هذه الأيام حرباً عديمة الجدوى، بلا هدف، أو تخطيط واضح، ومن دون أيّ احتمال للنجاح. فم منذ تأسيسها، لم تبادر إسرائيل قط إلى شن حرب من هذا النوع، وبهذا، سجّلت زمرة المجرمين التي يتزعمها بنيامين نتنياهو سابقة لا مثيل لها في تاريخ الدولة.

والنتيجة الواضحة لعملية "عربات جدعون" هي، أولاً وقبل كل شيء، فوضى عارمة في أداء وحدات الجيش المنتشرة في أنحاء القطاع. ويصدق هذا الوصف بشكل خاص في الأحياء التي سبق لجنودنا أن قاتلوا فيها، وأصيبوا وسقطوا، وقتلوا أيضاً عدداً كبيراً من مقاتلي "حماس"، وقتلوا أيضاً عدداً كبيراً جداً من المدنيين غير المتورطين. هؤلاء الأخيرون انضموا إلى الإحصائيات المضاعفة للضحايا الأبرياء من السكان الفلسطينيين، والتي تتخذ أبعاداً وحشية.

ما يجري في قطاع غزة خلال الأسابيع الأخيرة لا علاقة له بأيّ هدف مشروع من أهداف الحرب، إذ تُرسل قيادة الدولة قيادة الجيش، التي يطيعها مقاتلوننا، للتخبط في أحياء مدينة غزة وجبالها وخان يونس، في تحرُّك عسكري غير مشروع. إنها الآن حرب سياسية - شخصية، ونتيجتها المباشرة هي تحويل قطاع غزة إلى منطقة كارثة إنسانية.

خلال العام الماضي، وُجهت في أنحاء العالم اتهامات خطيرة إلى سلوك الجيش الإسرائيلي والحكومة في غزة، شملت اتهامات بالإبادة الجماعية وارتكاب جرائم حرب. عارضت بشدة هذه الاتهامات في النقاشات الإعلامية داخل البلد، وعلى الساحة الدولية، على الرغم من أنني لم أنرد في توجيه انتقادات إلى الحكومة. الإعلام الدولي يسمع كل الأصوات في النقاش العام داخل

إسرائيل، ويعرف كيف يميز بين مَنْ يروّج لمصلحة نتنياهو وحاشيته، وبين معارضيه الذين يرونه زعيم عصابة إجرامية، مثلما بات مألوفاً في وسائل الإعلام اليوم.

لم أتردد في إجراء مقابلات في أيرلندا، وإيطاليا، وهولندا، وبريطانيا، وأماكن أخرى على الساحة العالمية. وقد خيّبت أحياناً آمال مَنْ دعوني إلى المقابلات، عندما أكدت بحزم أن إسرائيل لا ترتكب جرائم حرب في غزة. نعم، كان هناك قتل مفرط، وعدد لا يُصدّق من الضحايا المدنيين غير المتورطين، بينهم أطفال ونساء وشيوخ، لكنني أكدت، وبقناعة داخلية، أنه لم تُعطَ، في أيّ حال من الأحوال، تعليمات من صانعي القرار السياسيين لضرب المدنيين في غزة بشكل عشوائي.

كان عدد المدنيين غير المتورطين الذين قُتلوا في غزة غير معقول، وغير مبرّر، وغير مقبول، لكنني قلتُ في كل وسيلة إعلامية حول العالم إنهم جميعاً كانوا نتيجة حرب وحشية.

كان يجب أن تنتهي هذه الحرب في أوائل سنة 2024، لكنها لا تزال مستمرة من دون مبرر، ومن دون هدف واضح، ومن دون أيّ رؤية سياسية لمستقبل قطاع غزة، أو الشرق الأوسط بأسره. حتى لو كان الجيش، الذي يملك الصلاحية والواجب لتنفيذ أوامر المستوى السياسي، قد تصرفَ بتهوّر في كثير من الأحيان، وافتقر إلى الحذر، وتصرفَ بعدوانية مفرطة، لقد فعل ذلك من دون أوامر، أو تعليمات، أو توجيه من أيّ مستوى قيادي رفيع لاستهداف المدنيين بشكل عشوائي. ولذلك، ووفقاً لفهني آنذاك، لم تُرتكب جرائم حرب.

الإبادة الجماعية وجرائم الحرب تعريفات قانونية تتعلق، إلى حد كبير، بالوعي والمسؤولية الملقاة على مَنْ في يده السلطة لتحديد أهداف الحرب وسلوكها وغاياتها، وكذلك، حدود القتال وقيود استخدام القوة. حاولتُ في كل فرصة أُتيحت لي أن أُميّز بين الجرائم المنسوبة إلينا، والتي رفضتُ الاعتراف بها، وبين الإهمال واللامبالاة تجاه ضحايا غزة من الفلسطينيين والتمنّ الإنسانى الفادح الذي نفضّه هناك. لقد أنكرتُ الاتهام الأول، واعترفتُ بالثاني.

في الأسابيع الأخيرة، لم أعد قادراً على الاستمرار في ذلك. ما نقوم به في غزة هو حرب إبادة: قتل مدنيين من دون تمييز، وبلا قيود، وبوحشية وإجرام. نحن لا نفعل ذلك نتيجة فقدان عرّضي للسيطرة في جهة معيّنة، ولا بسبب انفلات غير متناسب من عناصر في وحدة عسكرية ما، بل كنتيجة مباشرة لسياسة تملّها الحكومة عن وعي، وعن قصد، وشرّ، وبسوء نية، وباستهتار. نعم، نحن نرتكب جرائم حرب.

أولاً، تجويع غزة. في هذه المسألة، بات موقف جهات رفيعة في الحكومة واضحاً وصريحاً: نعم، نحن نمنع عن سكان غزة الغذاء والدواء ووسائل الحياة الأساسية، كجزء من سياسة معلنة. يحاول نتنياهو، بطريقته المعهودة، التعتيم على طبيعة التعليمات التي يُصدرها، في محاولة للتملص من مسؤوليته القانونية والجنائية، مستقبلاً، لكن بعض أعوانه يصرّح بذلك علناً، وبكل فخر: نعم، نحن نجوّع غزة، لأن كل سكان غزة هم من "حماس"، ولذلك، لا يوجد أيّ قيد أخلاقي، أو عملي، يمنعنا من إبادة الجميع، أكثر من مليوني إنسان.

أما وسائل الإعلام الإسرائيلية، ولكلّ منها أسبابه (وبعضها مفهوم)، فهي تحاول تهدئة الصورة المعروضة للوضع في غزة، لكن الصورة التي يراها العالم أوسع كثيراً، وقبل كل شيء، مروّعة. لا يمكن البقاء لا مباليين وغير مكترئين إزاءها، أيضاً لم يعد في

الإمكان تجاؤها، أو الاكتفاء بهزّ الرأس والقول إن ردة فعل العالم ما هي إلا موجة عارمة من معاداة السامية، لأن "الجميع يكرهونها، والجميع معادون للسامية."

إذاً، الأمر ليس كذلك. فالرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ليس معادياً للسامية. أنا أعرفه جيداً، وتحدثتُ معه خلال الأشهر الماضية. في لحظات الاختبار، وقف جيش فرنسا في الصفوف الأمامية، دفاعاً عن إسرائيل، وشارك في إحباط هجمات الصواريخ الإيرانية. قال ماكرون مؤخراً: "نحن نقاتل معكم ضد أعدائكم بتوجيه مني، وأنتم تتهمونني بدعم الإرهاب." إنه صديق لإسرائيل، وكذلك رئيس وزراء هولندا، ديك شوف، ورئيسة وزراء إيطاليا، جورجيا ملوني، وغيرهم كثيرون من أبرز وزراء أوروبا وقادتها الذين بدأوا بالانضمام إليهم.

إنهم يسمعون أصوات غزة، ويرون معاناة مئات آلاف المدنيين، ويسمعون ما يُقال في جلسات الكابنيت الإسرائيلي، ويدركون ما بات ظاهراً وواضحاً: وزراء الحكومة الإسرائيلية، بقيادة زعيم العصاة نتنياهو، ينتهجون، عمداً، ومن دون تردّد، سياسة تجويع وضغط إنساني، قد تكون عواقبها كارثية.

لقد بدأت تُسمع أصوات من حكومات تُعدّ صديقة لإسرائيل، مثل كندا وبريطانيا وفرنسا، تدعو إلى اتخاذ إجراءات صارمة ضد الحكومة الإسرائيلية، حتى لو ألحق ذلك ضرراً جسيماً بدولة إسرائيل. ماكرون اقترح النظر في مستقبل اتفاقية الشراكة بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي، وتبعه في ذلك رئيس وزراء إسبانيا ورئيسا وزراء هولندا وإيطاليا، وهذان الأخيران، بخلاف ماكرون، محسوبان على اليمين، وقد تجنبنا حتى وقت قريب اتخاذ أيّ خطوة قد تُخرج إسرائيل.

ستعاضم هذه الأصوات، وعلاوةً على خطوات المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، هناك خطر حقيقي من اتخاذ إجراءات عقابية فعلية ضد دولة إسرائيل، ستكون تكلفتها الاقتصادية والسياسية (وفي بعض الحالات، حتى العسكرية) مدمّرة.

إن جوقة البلطجية في حكومة نتياهو، وآلة التحريض التي تديرها، ستقوم فوراً بإطلاق صرخات الضحية المعهودة: "الأغيار معادون للسامية. إنهم يكرهونها. كانوا دائماً ضدنا. إنهم يدعمون 'الإرهاب'، ونحن نقاتل 'الإرهاب'." لكن الحقيقة هي أن هذه الحكومات ليست معادية لإسرائيل، بل معادية لحكومة إسرائيل. إنها ترى أن الحكومة أعلنت الحرب على دولة إسرائيل، وعلى مواطنيها، وأن الضرر الذي تسبب به للدولة قد يكون غير قابل للإصلاح.

وأنا أتفق معهم. أعتقد أن حكومة إسرائيل هي العدو الداخلي. لقد أعلنت الحرب على دولة إسرائيل وسكانها. لم يتسبب أيّ عدو خارجي، من بين أولئك الذين خضنا ضدهم الحروب على مدار 77 عاماً من وجود الدولة، بضرر أكبر مما تسببه لنا حكومة إسرائيل، برئاسة إيتمار بن غفير ونتنياهو وبتسليل سموتريتش، كما لم يتمكن أيّ عدو خارجي من زعزعة التضامن الاجتماعي، الذي كان دائماً مصدر قوة المجتمع الإسرائيلي في كل اختبار مصيري منذ سنة 1948، مثلما فعلت وتفاعل حكومة نتياهو.

سأكرر هنا بإيجاز ما أصبح مسلماً به لدى شرائح واسعة من الجمهور الإسرائيلي: هذه الحكومة غير جديرة، فهي غير قادرة ولا راغبة في فعل شيء لمصلحة الدولة، ولمواطنيها، بل منشغلة بالكامل بتدمير كل أسس الوحدة الداخلية، وكل أشكال التعاون بين مكونات المجتمع المختلفة، حتى تلك التي تختلف فيما بينها إزاء قضايا جوهرية. إنها مدفوعة بحماسة مجنونة لإشغال

الصراع بين الأخ وأخيه، وبين الأم وأبنائها، وبين الجنود وزملائهم، وبين الزعران والخاطفين وعائلاتهم، وذلك بدافع متعة سادية، ومَرْضِيَّة، ومتفلتة، وإجرامية. وطبعاً، لن نُعيد المخطوفين.

وفي خضم هذه الفوضى العارمة، نواصل ذبح المدنيين الفلسطينيين أيضاً في الضفة الغربية. قلت ذلك، ولن أراجع: "شباب الرعب" يرتكبون يومياً أفعالاً إجرامية شنيعة في أنحاء الضفة، بتغاضٍ تام من الشرطة ووحدات الجيش المتمركزة في مناطق الجريمة.

إن جريمة قتل "تسالاز غاز" مروعة. لا يمكن إلا أن يشعر الإنسان بالألم تجاه مصير هذه الشابة، والمأساة التي كانت ضحيتها، وهي في طريقها إلى المستشفى لتلد ابنها، الذي نأمل أن ينجو ويترعع وسط عائلة محبّة، ستحميه بالتأكيد. لكن إعلان رئيس المجلس الإقليمي "للسامرة"، يوسي داغان، أنه يجب "إبادة القرى الفلسطينية"، هو تصريح بإبادة جماعية. وعندما تُحرق قرية فلسطينية، واحترق العديد منها فعلاً، سيُقال لنا إن من نقدوا الهجوم هم "مجموعة صغيرة وعنيفة لا تمثّل المستوطنين". هذه كذبة. إنهم كُثُر. إن طلائع الهجوم دائماً تكون أقلّ عدداً، لكن يقف خلفهم أمثال يوسي داغان الذين يمنحونهم الإلهام، ويساعدونهم على الإفلات من الكشف، ويُعدّون الموجة القادمة من المهاجمين.

أين الشرطة؟ أين الجيش؟ أين عشرات الآلاف من المستوطنين الذين سيقولون إن "شباب الرعب" مجرمون، ومكانهم في السجن، وليس في قطف الزيتون من حقول سكان الضفة الغربية؟

لا يمكن أيضاً التغاضي عمّا يحدث داخل بعض وحدات الجيش الإسرائيلي، بما في ذلك الوحدات الخاصة، حيث يخدم أفضل المقاتلين وأكثرهم جرأة. هناك عدد كبير من الحالات التي يتم فيها إطلاق النار بوحشية على المدنيين، وتدمير للأماكن والمنازل، حتى في الحالات التي لا يكون هناك أيّ مبرر لذلك. هناك أيضاً نهب للأماكن، وسرقة من داخل البيوت، وفي كثير من الأحيان، تباهى بها جنود الجيش الإسرائيلي ونشروها في منشوراتهم الشخصية. نحن نرتكب جرائم حرب. لستُ شريكاً في تقييم رئيس الأركان الأسبق موشيه يعالون، الذي قال إننا نمارس تطهيراً عرقياً، لكننا نقترّب من النقطة التي لن يكون في الإمكان الإنكار أن هذه هي النتيجة الحتمية لما تفعله الحكومة والجيش ومقاتلونا الشجعان على أرض الواقع.

لقد حان الوقت للتوقف، قبل أن تنبذنا عائلة الأمم، وتوجّه إلينا دعوات للمثول أمام المحكمة الجنائية الدولية بتهمة ارتكاب جرائم حرب، حيث لن تنفعنا، حينها، أيّ وسيلة دفاع.

* * *

معاريف: أن الأوان لعلاقة استراتيجية شاملة مع نيودلهي

بقلم بوعاز غولاني

إن أحد الاستنتاجات التي ينبغي لإسرائيل استخلاصها من أحداث الأسبوع الماضي: زيارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب لدول الخليج، واستمرار "العدوان" الحوثي، واحتدام الصراع التاريخي بين الهند وباكستان، هو ضرورة توسيع وتعميق علاقاتها بالهند، وصولاً إلى مستوى تحالف دفاعي متبادل.

هناك ثلاث دول في الشرق الأوسط تعتبر نفسها قائدة للتيار السني في العالم العربي، ونجح الرئيس ترامب في المناورة بين اثنتين منها، السعودية وتركيا، بينما تجاهل الثالثة، مصر. لقد منح السعوديين الاحترام، وصفقات اقتصادية، وصفقات سلاح، ومنح الأتراك شرعية لوسط وصايتهم على سورية.

لن تجني إسرائيل أيّ فائدة من هذه الخطوات، فالرعاية التركية ستُتيح للعناصر الجهادية التي استولت على الحكم في سورية ترسيخ وجودها هناك، والهبات التي تلقّتها السعودية لا تقود إلى التطبيع المنشود معها، بل قد تُلحق ضرراً بالتفوق التكنولوجي الذي يتمتع به الجيش الإسرائيلي في منطقتنا. كذلك، أعلن ترامب وقف العملية العسكرية ضد الحوثيين، وهو ما يعني، حسبما رأينا هذا الأسبوع، موافقة ضمنية على استمرار "العدوان" الحوثي ضد إسرائيل.

لكن إسرائيل ليست الدولة الوحيدة التي تضررت من هذه الأحداث، فإلى جانبها تقف الهند ومصر. إن استمرار العدوان الحوثي يضرّ بإيرادات مصر من قناة السويس، ويصعب تصدير السلع من الهند إلى أوروبا وأميركا، أمّا المصافحة الودية التي حظي بها رجب طيب أردوغان، فلم تجلب ارتياحاً لمصر، التي ترى فيه منافساً على الهيمنة في العالم السني، وقد آمت تلك المصافحة الهند أيضاً، التي شاهدت تركيا تزوّد خصمها اللدود، باكستان، بمعدات عسكرية متقدمة استُخدمت في المعارك في كشمير.

إن الهند، الدولة ذات التعداد السكاني الأكبر في العالم، والديمقراطية المحاطة بدول شمولية معادية، تطمح إلى التقدّم نحو مكانة قوة اقتصادية رائدة. لقد شهدت العلاقات بين الهند وإسرائيل تقلبات على مرّ السنوات، لكن منذ تولّي مودي رئاسة الحكومة الهندية، سُجّلت بوادر تحسّن واضحة. قبل عامين، وقّعت بين الدولتين اتفاقية تهدف إلى توسيع حجم التبادل التجاري بينهما.

تعدّ الهند زبوناً مهماً لصناعات السلاح الإسرائيلية، لكن هناك مجالاً واسعاً لتوسيع هذا التعاون. وبالنظر إلى المصالح المشتركة، التي أصبحت جلية في الآونة الأخيرة، يمكن، بل يُستحسن زيادة معدلات الاستيراد والتصدير مع الهند، كجزء من خطوة استراتيجية لتعزيز العلاقات الثنائية.

إن تعزيز العلاقات مع الهند يكتسب أهمية إضافية في سياق انتشار الأسلحة النووية في منطقتنا، فإسرائيل ترى في باكستان، الدولة ذات القدرات النووية المثبتة، تهديداً مستمراً. وإذا، لا قدر الله، انضمت إيران إلى النادي النووي يوماً ما، فسيكون من الضروري ألا تستند سياسة الردع تجاه هذه الدول فقط إلى إسرائيل، بل إلى تحالفات أوسع، تشمل قوى حليفة أخرى.

تسود الهند وباكستان حالة من توازن الرعب النووي، والذي نجح في الصمود خلال الأسبوع الماضي، على الرغم من الاشتباك المسلح الذي اندلع بين البلدين. إن إقامة تحالف دفاعي استراتيجي بين إسرائيل والهند، من شأنه أن يضيف طبقة مهمة إلى منظومة الردع في مواجهة التهديدات النووية القادمة من الشرق.

* * *

هآرتس: للمستشارة القانونية: لا تلعي دور "مؤجل الحرب الأهلية".. يجب اعتقال نتنياهو فوراً

بقلم ايريس ليعال

ترجمة: صحيفة القدس العربي

ترك نتنياهو خيارين أمام المخلصين للديمقراطية: الأول الاستلقاء على ظهره بخضوع لسحقه، أو المحاربة ضده بالأدوات المتبقية في يد مؤسسات الدولة، والمستشارة القانونية للحكومة، ومحكمة العدل العليا، وعندها وفي ظل عدم وجود خيار- مواجهة النتائج. يجب أن يعلن رونين بار بأن الأمور لم تستقر، ويعلق استقالته.

على رئيس الأركان ألا يكتفي بإقالة الجنرال دافيد زيني من الجيش الإسرائيلي، بل عليه أن يناضل علناً ضد استخدام نتنياهو له وللجيش والجنود من أجل أهدافه السياسية. حقيقة أن قصف سلاح الجو كاد يقتل إيدان ألكسندر، بعد بضع دقائق من قول زامير أن العملية العسكرية لا تعرض حياة المخطوفين للخطر، ربما تجعله يتوقف ويفكر في دوره في تاريخ دولة إسرائيل.

هذا يبدو متطرفاً على الأذن الصماء، التي لا تسمع دروس القرن العشرين، لكن على إسرائيل الانتقال فوراً مع هذا الإعلان عن تعيين زيني إلى وضع الدولة الديمقراطية المهددة التي هي في حالة دفاع عن النفس. إذا لم يعمل حراس العتبة فوراً، ستصبح إسرائيل دولة فقيرة، معزولة ومنبوذة، تحت حكم ديكتاتوري يرسل الجنود كي يُقتلوا ويسمح بقتل المخطوفين وينفذ تطهيراً عرقياً ومذبحة بلا تمييز ضد سكان غزة. إلى الأبد، كما قال زيني.

الموضوع ليس إجراء الاختيار والمعتقدات المسيحانية المعروفة للمرشح، ولا يتعلق الأمر باختيار سارة؛ كل تلك أمور مقلقة، ولكن القطار الذي انطلق نحونا بسرعة الآن يحمل في مقطوراته إلغاء الانتخابات الحرة. من شاهد هذا المشهد الغريب في مؤتمر نتنياهو الصحفي، وبصقاً علنياً على المحكمة العليا وعلى قرار المستشار القانوني للحكومة، ومنعه من تعيين رئيس جديد لـ "الشاباك"، فعليه أن يعرف ما الذي سيفعله بعد ذلك. نتنياهو يقوض أسس الديمقراطية في الدولة، ويعمل من خلال خيانة الأمانة. من ضمن خضوع نتنياهو لقرار المحكمة العليا بمنع تعيين زيني.

كان يجب اعتقال نتنياهو والتحقيق معه فوراً بعد تمرده على القانون. وعلى جهاز القضاء اجتياز عملية تغيير جذرية، متطرفة وسريعة، حسب الظروف الجديدة. إن التردد في تفسير نواياه سيدهورنا إلى دولة ديكتاتورية بصورة مدهشة. حتى الآن، هي لم تدرك أبعاد نتنياهو ونواياه المدمرة. المحكمة العليا ورئيسها السابقة استر حيوت، 11: صفر، والقضاة فيما الذين يسحقون قيمة المساواة أمام القانون كل يوم؛ ها هي بهراف ميارا تتردد ولا تلوح بسيف عدم الأهلية، بل توصلت مؤخراً إلى تفاهات مع بن غفير بدلاً من منع إعادة تعيينه، وهي الخطوة التي سيتبين أنها كارثية. إذا تم اعتقال نتنياهو للتحقيق معه وتحول إلى سيرك إعلامي، فقد تنزل مجموعات من أنصاره إلى الشوارع مسلحة. هناك في الأجواء رائحة للحظة الحسم، ما قبل الحرب الأهلية. نتنياهو يعرف ذلك، ومعارضوه يعرفون ذلك، وفي مثل هذه الحالة، سيستخدم بن غفير الشرطة لقمع "الكابالانيين".

بقاء رونين بار في منصبه الآن أمر حاسم. ودور "الشاباك" حسب القانون، هو الدفاع عن أمن الدولة وقواعد النظام الديمقراطي ومؤسساته، وإحباط ومنع النشاطات غير القانونية الهادفة إلى المس بأمن الدولة وديمقراطيتها.

إن تأجيل هذه العملية المطلوبة للحظة الأخيرة، بالأساس إذا كان يمكن أن تشعل مواجهة عنيفة وتغير أنظمة العالم، تبدو أمراً طبيعياً. ولكن نتنايهو لم يترك للمستشارة القانونية للحكومة أي خيار. لقد دعاها للعب لعبة الصقر والحمامة. لذلك، عليها أن تأمر بإجراء التحقيق اليوم. لقد خان الثقة، وإذا لم يضع القانون أمامه إشارة "قف" فيمكننا قول الوداع لانتخابات نزيهة وحرّة. لم يعد بالإمكان إغماض العيون والأمل بحدوث الأفضل. قد يكون ذلك تصادماً صعباً ومخيفاً ومدمراً، لكنه أمر لا مفر منه.

* * *

معاريف: ماذا وراء تعيين نتنايهو للواء زيني رئيساً لـ "الشاباك"؟

بقلم بن كسبيت

بيان نتنايهو عن تعيين اللواء دافيد زيني رئيساً لـ "الشاباك"، بعد يوم من قرار محكمة العدل العليا في الموضوع والبيان المضاد من المستشار القانونية وبموجبه لا يمكنه تعيين رئيس جديد للجهاز في هذه المرحلة، هو فعل جنون. يعرف نتنايهو أن التحدث مع عضو في هيئة الأركان من خلف ظهر رئيس الأركان، وإعلانه عن تعيينه لمنصب رئيس "الشاباك"، يعدّ مساً مباشراً للباب الرسمية وأنظمة الحكم والسلطة في إسرائيل.

لقد خرق قرار المحكمة على رؤوس الأَشهاد بكل فظاظة وبشبه فخار، ثم يعين شخصاً في منصب هو الأكثر حساسية في الديمقراطية الإسرائيلية، شخصاً بلا تجربة، وغير منتم، وغير مجرب. نتنايهو يفعل كل هذا لأنه يريد حرباً، لا حرباً في غزة حيال حماس فحسب؛ فهذه سبق أن حصل عليها، بل يريد حرباً هنا، في القدس، في تل أبيب، في داخل دولة إسرائيل، حرباً داخلنا.

تروي الأسطورة الرومانية بأنه حين نشب الحريق الأكبر في روما واشتعل لأسابيع طويلة، وقف القيصر نيرون على إحدى التلال التي تشرف على عاصمته وعزف الريابة. لا تأكيد للأسطورة، لكنها معروفة لنا جميعاً. ونحن الآن نشاهد الحريق عندنا. حريق الديمقراطية الإسرائيلية، وبخلاف القيصر، نتنايهو هو الذي أشعل الحريق. وبخلاف نيرون، لا نحتاج إلى أدلة تثبت أن نتنايهو يحتفل بهذا الحريق. فهو يفعل هذا أمامنا، علناً.

هذه المرة الثالثة التي يفشل فيها نتنايهو اللواء دافيد زيني؛ فقد حصل في المرة الأولى عندما قابله لمنصب سكرتيره العسكري. بعد المقابلة، نتنايهو نفسه هو الذي قرر عدم تعيينه. والسبب، كما يشهد مقربو نتنايهو، "مسيحانية زائدة". نتنايهو شديد الحب لمعتمري "الكيبا" الذين في محطيه. هو نفسه ليس في أمر "الكيبا" والالتزام بالفرائض، لكنه يؤمن بأن معتمري الكيبا أكثر موالية من العلمانيين، وأساساً عندما يدور الحديث عنه. إذا كان زيني "متديناً أكثر مما ينبغي" حتى بالنسبة لنتنايهو، فلا يتبقى إلا أن نتخيل عما يدور الحديث.

المرة الثانية كانت عندما طرح اسم زيني كمرشح لرئاسة الأركان بعد اعتزال هرتسي هليفي. وحسب المنشورات والمقربين، كان الترشيح من جانب السيدة نتنايهو. شقيق زيني، شموئيل، هو يد اليمنى لسايمون باليك، المحسن الكبير للعائلة.

المرّة الثالثة هي الآن. فنتنياهو يعرف أن نسبة شطب محكمة العدل العليا لهذا التعيين مئة في المئة. فقد تقرر أنه في تضارب مصالح. تحقيق "قطر غيت" في ذروته. إذا أضفنا إلى كل هذا حقيقة أن زيني ليس رجل "شاباك". ونربط هنا باقي التفاصيل المعروفة (العلاقة مع باليك، المفاوضات مع لواء في الجيش من خلاف ظهر رئيس الأركان والصدمة العامة لكل القيادة الأمنية من التعيين)، سنحصل على خطوة تقترب من الجنون. فهل هذا جنون مصطنع أم طبيعي؟ ننتظر بصبر لنكتشف.

* * *

معاريف: إسرائيل: كيف نجعل دمشق جسراً لترميم العلاقات مع أردوغان؟

بقلم ميخائيل هراري

شهدت شبكة العلاقات الإسرائيلية – التركية ارتفاعات وهبوطات على مدى السنين. منذ 7 أكتوبر، شددت تركيا سلوكها تجاه إسرائيل، وانتقلت من الخطاب المعادي والحاد إلى أذى حقيقي للعلاقات الاقتصادية. التطورات في سوريا أضافت تحدياً للعلاقات. فانهار نظام الأسد سريعاً نتيجة لأعمال إسرائيل في لبنان وسوريا، جلب إلى الحكم في دمشق لاعباً تمتع بشبكة علاقات وثيقة مع أنقرة. تركيا ترى في ذلك فرصة استراتيجية لتصميم شبكة علاقات خاصة مع سوريا، بخاصة في ضوء مصالحها الحيوية في موضوع الأقلية الكردية في سوريا والدول المجاورة.

وخلق انهيار الأسد لإسرائيل واقعاً جديداً أدى إلى خروج إيران من سوريا وإضعافها في المنطقة، وإلى صعود زعيم ذي أجندة جهادية. منذ نشوب الحرب الأهلية في سوريا عام 2011 احتارت إسرائيل بين وجهتين: تأييد إسقاط نظام الأسد، أم تفضيل "الشيطان المعروف"، إلى أن تبنت تفضيل سوريا كدولة فاشلة. أما الآن، فإسرائيل مطالبة بأن تقرر: "الإبقاء" على سوريا كدولة فاشلة بلا حكم مركزي، أم إعطاء ائتمان للحكم الجديد رغم التخوف من مذهبه السياسي – الديني. غير أن التطورات كانت أسرع مما ينبغي من وجهة نظر إسرائيل: لاعبون مركزيون في المنطقة قرروا تبني الحكم الجديد كأفضل من سابقه. وتركيا وقفت على الرأس، لكن دول الخليج أيضاً، وعلى رأسها السعودية، قررت معانقة الشرع. الرئيس ترامب انجرف هو الآخر، وقرر بطريقته وبدفعة دراماتيكية واحدة، رفع العقوبات الأمريكية عن سوريا. وقفت إسرائيل مرة أخرى أمام واقع جديد، لم تكن شريكاً في رسمه. بل إن إسرائيل فشلت في فهمها بنافذة الفرص التي فتحت أمامها شمالاً.

سيصعب ترميم علاقات إسرائيل مع تركيا قبل انتهاء الحرب في غزة، ولعله لا ينبغي الإسراع في ذلك. لكن الساحة السورية تستوجب من الدولتين تسمير الأكام للعثور على المصالح المشتركة، وإيجاد تفاهات لا تمس بمصالح الدولتين وتخرط ضمن ما يعتبر كاستعداد من جانب الأسرة الدولية بالسماح للشرع ببناء حكم مركزي مستقر.

اتصالات إسرائيل – تركيا تجرى الآن بحثاً أمريكياً ووساطة إقليمية. والمطلوب فكر استراتيجي حديث في إسرائيل يقوم على أساس بضعة أقانيم: خروج إيران من سوريا يخدم مصلحة إسرائيلية. تفضيل "سوريا ضعيفة ومنقسمة" يتعارض وموقف أغلبية الأسرة الدولية والإقليمية ويستوجب تحديثاً؛ وسياسة استخدام القوة ومجال العمل العسكري الذي أخذته إسرائيل لنفسها تستوجب لجماً ذا مغزى. القلق من نفوذ تركي كبير مفهوم، لكنه مبالغ فيه.

سوريا تحت نفوذ تركي خطيرة على أمن إسرائيل أقل من سوريا تحت نفوذ إيراني. والمطلوب الوصول إلى تفاهات مع أنقرة في موضوع الساحة السورية، بشكل يخدم الدولتين. يمكن لهذا أن يكون خطوة أولى نحو ترميم العلاقات بين الدولتين.

* * *

يديعوت أحرونوت: رغم رسالة "مبطنة" لقادة فلسطينيين و"بادرة" وثائق كوهين.. هل ترضى إسرائيل عن الشرع؟

بقلم سمدار بييري

ثلاثة من قادة المنظمات الفلسطينية الذين يسكنون في سوريا عشرات السنين - خالد جبريل قائد "الجهة الشعبية لتحرير فلسطين"، وخالد عبد المجيد من "جبهة النضال الفلسطينية"، وزياد السرير أمين عام "فتح الانتفاضة"، طلب منهم الرحيل في الأيام الأخيرة. ممثلو النظام الجديد، باسم الرئيس أحمد الشرع، وصلوا إلى بيوت هؤلاء الثلاثة، وصادروا الأسلحة والسيارات التي كانت تحت تصرفهم وتصرف مئات من أعضاء المنظمات التي قادوها. صحيح أنه لم يطلب من الثلاثة المغادرة لكنهم استوعبوا الرسالة. معسكرات التدريب الفلسطينية أغلقت، وطريق الوصول إليها سد، ومن يقترب منها يخاطر باعتقال وتحقيق طويلين بكل ما تنطوي عليه التحقيقات في سوريا من معنى.

إن طرد المسؤولين الفلسطينيين جزء من الالتزام الذي قطعه الشرع لترامب في لقاءهما بالسعودية في الأسبوع الماضي. "سنعطيهم إحساساً بأنهم مواطنون غير مرغوب فيهم"، وعد مستشارو الرئيس السوري.

هكذا كان أيضاً مع المستشارين الإيرانيين الذين طردوا من سوريا. بالتوازي، تلقى المبعوث الأمريكي الخاص، توماس باراك "الملف السوري"، من الرئيس ترامب. باراك إياه معروف أيضاً بفضل علاقاته الوثيقة في إمارات الخليج ولا سيما الإمارة الأكثر وداً لإسرائيل: أبو ظبي.

طرد المسؤولين الفلسطينيين جزء من الالتزام الذي قطعه الشرع لترامب في لقاءهما بالسعودية في الأسبوع الماضي

تدعي مصادري في الخليج بأن لقاءين على الأقل عقدا بين مسؤولين كبار من الموساد والاستخبارات الإسرائيلية ومسؤولين سوريين وذلك بعلم الشرع ومباركته. إسرائيل لا تعقب على ذلك رسمياً، لكن مسؤولاً إسرائيلياً أكد لقناة "العربية" السعودية "إجراء لقاءات موضوعية".

رغم ذلك، يبدو أن إسرائيل لم تطفئ المخاوف من الشرع. فيإلى جانب المحادثات المنفية، تواصل الاستيلاء على التلال السورية، وطائرات سلاح الجو تعمل ضد أهداف إيرانية في أراضيها، بما في ذلك منطقة العاصمة دمشق. كما أن إبلاغ الشرع للرئيس ترامب بأنه معني بالسلام (ليس اتفاقات سلام، بل حالة هدوء على جانبي الحدود) بين سوريا و"كل جيرانها" يستقبل على مبدأ "احترمه وشك فيه". أما إسرائيل الرسمية فتري في الشرع شخصاً لم ينزع عنه بعد بزة الإرهابي.

بالتوازي، يتحدث ثلاثة أصحاب مصانع كبرى في إسرائيل عن اتصالات أولى مع وسطاء يسعون لجس النبض حول دخول بضائعهم إلى السوق السورية. من جهة، يبدو أنه يمكن صناعة التاريخ أخيراً. من جهة أخرى، ليس واضحاً بعد إذا كانت هذه هي الخطوة الصحيحة، وإذا لم يكن يحدق بالشرع خطر على حياته من أجل خصومه غير القليلين.

يحتفل السوريون الآن بالغاء "قوانين قيصر" التي كادت تشل "الاستيراد والتصدير" منذ قررت الإدارة الأمريكية فرض مقاطعة اقتصادية على الدولة. "قيصر الأول" و"قيصر الثاني" هما رجلا شرطة فرا إلى الولايات المتحدة في عصر الرئيس بشار الأسد، مع عشرات آلاف الوثائق التي تشهد على قتل سجناء وقبور جماعية وتعذيب.

والآن، وكبادرة حسن نية، نقل الشرع وثنق إيلي كوهن إلى إسرائيل كخطوة بناء ثقة. ويتبين أنها خطوة ولدت بمبادرة أمريكية، وتبشر بما سيأتي، وتلمح باحتمالية نقل إسرائيل لرفات العميل الأسطوري الذي يسمى حتى الآن في سوريا "أكبر الجواسيس الإسرائيلييين منذ الأزل".

إذا ما ربطنا الجهد السوري بفتح قنوات تجارية جديدة باتفاقات إبراهيم التي يضغط ترامب على سوريا الجديدة للانضمام إليها، فسنحصل على صورة واضحة. السؤال الذي لا جواب مريحاً له هو: هل سيصمد الشرع الذي يعرف كـ "رئيس مؤقت"، ويبقى حياً وكم سيسمح لسوريا التي يدعمها اردوغان بأن تسير بـ "الكامل" في الاتجاه الإسرائيلي. كل الخبراء يدعون بوجوب تبني صيغة دمشق و"عدم القفز إلى ما وراء الجدار"، بل التصرف بحذر، مرحلة إثر أخرى، بعيون مفتوحة.

* * *

هأرتس: مستوطنون زعران وسيارة عسكرية و"قاضي شريك" وكنيست تبارك: هكذا نضم الضفة الغربية

الحرب في غزة، وترك المخطوفين لمصيرهم، والمناقشات حول الترحيل والتجويد، ومسألة كم عشرات آلاف القتلى بمن فيهم الأطفال سنحتاج كي تشعر إسرائيل بالصدمة وتتوقف عن أفعالها – كل هذه، مضاف إليها توتر سياسي داخلي على حافة الانفجار، توفر للمستوطنين شروطاً مثالية لتنفيذ طرد هادئ ومنهجي للفلسطينيين في المناطق "ج".

منذ بداية الحرب، طور المستوطنون طريقة جديدة لاقتلاع التجمعات السكانية: فهم يقيمون بؤراً بجوار البلدات الفلسطينية، وفور ذلك يبدأون بمهاجمة السكان وسرقة قطعانهم والتضييق على خطاهم. وفي غياب إنفاذ القانون، يبقى الفلسطينيون متروكين لمصيرهم – بحياتهم، ببيوتهم وبممتلكاتهم. وفي غضون وقت قصير يفهمون: الطريق الوحيد لحماية أنفسهم وممتلكاتهم هو المغادرة. وبالفعل، حسب معطيات منظمة "كيرم نافوت"، تم طرد نحو 60 تجمعاً سكانياً فلسطينياً في المناطق "ج" منذ الحرب.

الضحية الأخيرة لطريقة الطرد هذه هي القرية البدوية مغاير الدير قرب رام الله. يعيش سكانها هناك منذ نحو 40 سنة، لكن استغرق المستوطنون أقل من أسبوع لطردهم. فقد عانوا من التحرشات منذ سنتين، لكن البؤرة الاستيطانية التي أقيمت هذا الأسبوع في نطاق القرية أدت إلى تصعيد دراماتيكي ومنه إلى اقتلاع تام. في الحالة الراهنة، لا حاجة لاعتداء عنيف صريح. كان يكفي التهديد ومعرفة السكان ما حصل لقرى أخرى لم تتنازل.

أقيمت بؤرة استيطانية على مسافة أقل من 100 متر من بيوت قرية المعير. الجيش والإدارة المدنية لم يعملوا على إخلائها ولم يتخذوا خطوات لحماية السكان الفلسطينيين الذين تركوا بيوتهم خوفاً على أمنهم

أقيمت البؤرة الاستيطانية على مسافة أقل من 100 متر من بيوت القرية. الجيش والإدارة المدنية لم يعملوا على إخراجها ولم يتخذوا خطوات لحماية السكان الفلسطينيين الذين تركوا بيوتهم خوفاً على أمنهم. وهكذا ينفذ طرد هادئ تحت رعاية الدولة والجيش. "فتيان التلال" لا يعملون وحدهم، ومشروع الاستيطان آلية قوية بوسعها ليس فقط إقامة بؤر استيطانية وطردها تجمعات سكانية، بل إرسال ممثلين إلى الكنيست والحكومة. وبالفعل، تم توثيق النائب تسفي سوكونت وهو في البؤرة الاستيطانية. التماس رفع إلى محكمة العدل العليا طلب خطوة مؤقتة: إخلاء البؤرة الاستيطانية وإبعاد المستوطنين مسافة 3 كيلومترات عن القرية، إلى جانب حضور دائم لدورية الشرطة. وطالب الائتماس الدولة ببيان عم اتخاذ خطوات ضد محاولة الطرد القسري. وقرر القاضي يوسف الرون بأنه لا مجال لخطوة مؤقتة، وأمر الدولة بأن تجيب حتى 29 أيار. محكمة العدل العليا هي الأخرى شريك في التسبب.

إن مسؤولية حماية السكان الذين يعيشون تحت الاحتلال هي على القوة المحتلة. على الجيش والإدارة المدنية العمل فوراً لإبعاد المستوطنين، وحماية الفلسطينيين ومنع الطرد التالي. بغياب عمل كهذا، واضح أن المؤسسة الإسرائيلية جزء من الطرد. لن تستطيع إسرائيل مواصلة واجباتها حسب القانون الدولي والاتفاقات التي وقعتها.

* * *

هآرتس: نشطاء إسرائيليون يساريون: بحماية الجنود.. بأعيننا نرى إرهاب المستوطنين في الضفة الغربية

بقلم هاجر شيرازف

ناشط من اليسار الإسرائيلي وستة من الفلسطينيين أصيبوا برشق الحجارة والضرب، ومستوطن أصيب برشق الحجارة في مواجهة جرت السبت في القرية البدوية مغير الدير قرب رام الله. اندلعت المواجهة بعد محاولة المستوطنين منع الفلسطينيين من حمل ممتلكاتهم بعد هربهم من القرية في الفترة الأخيرة جراء المضايقات والتهديدات المستمرة التي يمارسها مستوطنون في المنطقة، وبسبب البؤرة الاستيطانية التي أقيمت قربها. ناشط اليسار الإسرائيلي والمستوطن تم نقلهما إلى المستشفيات في إسرائيل، أما الفلسطينيون الستة فقد نقلوا إلى مستشفى في رام الله. حسب الشرطة لم يتم اعتقال أحد حتى الآن.

أفيشاي موهير، الناشط اليساري الذي أصيب في الحادثة، قال للصحيفة بأن المستوطنين أوسعوه ضرباً بالعصي والحجارة في كل أنحاء جسمه حتى صعب عليه المشي. وأضاف أن المستوطنين أطلقوا النار على الفلسطينيين والنشطاء. وتحدث ناشطان آخران مع "هآرتس" قالا إن المواجهة اندلعت بعد أن حاول المستوطنون منع الفلسطينيين من تفكيك بيوتهم في القرية. بدأ الطرفان برشق الحجارة على بعضهما، ثم انسحب الفلسطينيون لاحقاً. بعد ذلك، عاد المستوطنون إلى القرية مرة أخرى واستأنفوا المواجهة. "كان هناك فلسطيني أصيب بحجر في وجهه، وبدأ يتزف. وتلقى مستوطن ضربة وسقط أرضاً. واستل مستوطن آخر المسدس وبدأ يطلق النار، عندها جاء مستوطن آخر يحمل بندقية من سيارة، وبدأ يطلق النار على الناس"، هكذا وصف موهير ما حدث.

حسب قول موهير، بدأ الفلسطينيون والنشطاء الذين كانوا في المكان يهربون نحو الوادي. "طوال الوقت أخذ المستوطنون يلقون الصخور علينا وأطلقوا النار، كنا محاصرين من كل الجهات". وقال بأنه أثناء هربه، أمسك به مستوطنان وضرباه وأخذوا منه الكاميرا والحقيبة والهاتف وبطاقة الهوية. "كل ما كان في جيوبي". حسب قوله، بعد ذلك، عرفت مجموعة الهاربين بأنه لا مكان للهرب إليه، فقررت السير نحو المشاعبين الذين كانوا يحملون العصي، وكان بعضهم ملثمين. "أجلسونا على الأرض وضربونا. تلقيت بضع ضربات بالعصي على رأسي، وبعض الحجارة، في كل أنحاء جسدي وفي رأسي"، وأضاف موهير: "بعد ذلك، أخذوا الهواتف منا جميعاً، وبدأ أحدهم بتكسيروها ورميها".

"لقد بدأوا بضربي وركلي بالعصي في كل أنحاء جسدي. كانت هناك ضربة لم أتمكن على إثرها من رفع رأسي، وكنت فاقداً للوعي حقاً، بعد ذلك سمعت أحدهم يقول: لا تقتلوه، ولكن عطلوه. حاولوا ضربي بين ساقِي. في مرحلة ما، شاهدوا أنني على الأرض وسمحوا لي بالمشي نحو الشارع". الفلسطينيون الذين كانوا معه بقوا هناك. في الشارع، شاهد موهير مستوطنين آخرين ومسؤول الأمن. وخلال فترة قصيرة، وصلت قوة للجيش الإسرائيلي وقدمت له الإسعافات الأولية، ثم نقل إلى مستشفى هداسا في عين كارم.

ثمة ناشطة أخرى كانت في المكان قدمت إفادتها، قالت إن مستوطناً ضربها وسرق هاتفها المحمول. حسب قولها، تجول المستوطنون نهراً في القرية، وأزعجوا الفلسطينيين أثناء تفكيك بيوتهم، وحتى أنهم دخلوا إلى البيوت التي قام سكانها بإخلائها. في الفيلم الذي نشر ووثق بداية الحادثة، ظهر عدد من المستوطنين يقتربون من بعض الفلسطينيين الذين كانوا يفككون حظيرة في القرية. "فجأة وصل إلى المكان أربعة أو خمسة مستوطنين، وتوجهوا مباشرة نحوهم وحاولوا منعهم من تفكيك السطح"، قالت ناشطة تحدثت مع "هآرتس". "لقد اقتربوا بسرعة، وبدأوا يصرخون، ورفض الفلسطينيون الذين كانوا هناك التوقف، وأصبح المستوطنون أكثر عنفاً. بعد ذلك، تم رشق حجارة. لست متأكدة من الذي بدأ في ذلك، لأن كل شيء جاء بسرعة، ثم تفاقم الوضع وبدأ بعضهم في ضرب بعض. انسحب الفلسطينيون إلى البيت الرئيسي في القرية".

بعد ذلك لحق بهم المستوطنون إلى البيت، قالت. "بحثوا عن الذي كان على السطح. بعد ذلك، بدأ المستوطنون والفلسطينيون في الاحتكاك، وفي هذه الأثناء وصلت سيارة أخرى من البؤرة الاستيطانية. فجأة، بدأ كل شيء يزداد عنفاً. في هذه المرحلة، بدأ رشق الحجارة ثم سمع إطلاق نار". قالت الناشطة إنها لا تعرف إذا كان من أطلق النار هم المستوطنون أو قوات الأمن التي وصلت إلى المكان في الوقت نفسه. "تقدم مستوطن نحوي، وأخذ هاتفي وضربني في بطني، وصرخ علي، وطلب مني الذهاب"، قالت. "شاهدت شخصاً ظهر وكأنه جندي، وقف مع المستوطنين، لكنني لم أعرف ماذا أفعل. عندها تقدمت منه وسألت أين الشرطة؟ عندها ركلي المستوطن الذي كان معه مرة أخرى".

وجاء من الجيش الإسرائيلي: "في هذا اليوم، تطور احتكاك بين عدد من الفلسطينيين والإسرائيليين قرب مستوطنة "معاليه مخماش" في لواء "بنيامين". ونتيجة الاحتكاك، أصيب إسرائيليان وتسعة فلسطينيين، وقد تم نقلهم للعلاج. عند الحصول على تبليغ، ذهبت قوات الأمن إلى المكان وفرقت المشاعبين. في الليل، وفي الساعات القادمة، ستقوم قوات الجيش بأعمال الدورية في المكان، وستعمل قوات الأمن على تنفيذ القانون على من تصرفوا بصورة عنيفة".

* * *

هآرتس: الحرب يجب أن تنتهي، لأنها حرب تدمير وليس لأي سبب آخر

بقلم جدعون ليفي

ترجمة: مركز الناطور للدراسات والابحاث

لا يوجد أي شخص صالح في سدوم. يوجد في اسرائيل سياسيين وشخصيات عامة لا بأس بها التي تدعو الى انتهاء الحرب. هناك كثيرون يناضلون بشجاعة على تحرير المخطوفين. هناك كثيرون يأملون في اسقاط الحكومة. هناك ايضا من يخشون على مكانة اسرائيل التي اصبحت دولة منبوذة. كثيرون يقلقون من تداعيات النبد وثمانه المستقبلي على الاقتصاد والمجتمع.

لا يوجد أي احد صالح في سدوم. في الخطاب العام لا يوجد تقريبا من يهتمون ليس فقط بصورة اسرائيل والتمن الذي تدفعه، سواء بمكانتها أو بصورتها الاخلاقية، بل قبل أي شيء آخر بمصير سكان غزة. لا يوجد شخصيات عامة يصعب عليها النوم بسبب الاطفال الذين يصرخون بسبب الخوف والالم في المستشفيات، والشيوخ الذين يتم نقلهم على العربات التي تجرها الهائم، والعائلات الكاملة التي شطبت من السجلات، واحدة تلو الاخرى. ألم غزة هو ضجة ثانوية في الخطاب العام، ضجة خلفية في نقاش مختلف كليا. ايضا الطيبون جدا في اوساطنا يقلقون فقط من تداعيات الحرب على اسرائيل.

الصوت الانساني غير موجود، الانسانية ماتت. هذا الصوت غائب تماما عن الساحة السياسية. معظم المثقفين صمتوا في هذه الحرب. وفي وسائل الاعلام لا يوجد أي ذكر له. لا يوجد يشعياهو لايفوفيتش أو يانوش كورتشاك أو برتراند راسيل واحد ليصرخ: كفى، بأي ثمن، كفى بسبب غزة. كل المجتمع ينقصه الاساس الانساني الاساسي، الذي يمكنه أن يصاب بالصدمة من معاناة الضحايا الفظيعة جدا.

الصدمة الانسانية بسبب ما حدث في 7 اكتوبر لم تستبدلها صدمة مشابهة في اسرائيل بسبب ما فعله في غزة. لماذا في الحقيقة؟ هل لأننا يهود وهم غير يهود؟ هل الانسانية لا يمكن أن تجتاز الحدود وتطمس القوميات ازاء التدمير؟ من فضلكم عدم الازعاج، نحن ما زلنا في 7 اكتوبر، لكن منذ ذلك الحين ارتكبنا ألف 7 اكتوبر، ولكن ذلك لا ينجح في أن يلامس قلب الاسرائيليين.

صحيح ان وسائل الاعلام الخائنة تساعدهم في عدم الرؤية، لكن ايضا بدونها يمكن معرفة انه في غزة توجد كارثة مخيفة من صنع ايدينا. صرخة احتجاج ضدها لم تسمع هنا. الاسباب كثيرة والمبرر غير موجود. من الواضح أن فقراء مدينتنا أولا، ويكفي ان كل شعب يهتم أولا وقبل أي شيء آخر بأبنائه. ولكن الى متى؟ عندما قمت قبل بضعة ايام بعرض على صديقة لي فيلم رعب من غزة سألت بشكل تلقائي: "هل انت واثق من ان هذا غير مفبرك؟". لا شيء يمكن ان يخترق السور الواقي الذي قام الاسرائيليون ببنائه لأنفسهم. لا شيء في غزة يثير لديهم الشعور بالذنب. لا يوجد لدينا حتى احتجاج مثل الذي هز الولايات المتحدة لسنوات طويلة ضد الحرب في فيتنام. وحتى لا يوجد يوجين مكارثي الذي ترشح باسم معارضة الحرب.

انظروا مثلا المقال الرائع الذي نشرته اورنا رينات ("هأرتس"، اول أمس)، ربما يعتبر النص الاكثر صعوبة وصدمة الذي نشر في اسرائيل عن الحرب. هل اثار أي صدى؟ اين هو الرجل الذي سيعصد على المنصة ويقول ان هذه الاعمال الفظيعة يجب وقفها قبل أي شيء بسبب معاناة الغزيين.

لتذهب الى الجحيم كل الاعتبارات الحكيمة الاخرى. رئيس الحكومة السابق اهود باراك وأحد المحتجين، نشر أول امس مقال لاذع آخر في الصحيفة عن الحاجة الى وقف الحرب. أنا قرأت المقال مرتين. لا يوجد فيه أي ذكر للرحمة او الانسانية تجاه غزة. الامر الاخير الذي يهيم باراك هو معاناتها. توجد له مبررات كثيرة لوقف الحرب. وهو حتى ذكر الحاجة الى "المساعدات الانسانية" بالأساس من اجل ارضاء العالم. ولكن اين الصرخة ضد التدمير. مقال اهود اولمرت في نفس العدد كان شجاع واكثر انسانية. في جنوب افريقيا، في عهد الابرتهايد، تجند يهود بيض ليقاتلوا، نعم ليقاتلوا، مع السود. وقد اصيبوا وسجنوا لسنوات، وايضا قتلوا. اما في اسرائيل فلا يوجد حتى من يصرخ بسبب ألم الضحية.

الحرب يجب أن تتوقف، قبل أي شيء آخر لأنها حرب تدمير، التي تتسبب بألم غير انساني لغزة. في اسرائيل لا يوجد أحد يقول ذلك بهذه الصورة.

* * *

يديعوت احرونوت: شرح أخلاقي ماذا حصل لنا في الحرب

بقلم آفي سيسخروف

ماذا بحق الجحيم حصل لنا في هذه الحرب؟ عسكريا اعدنا بناء أنفسنا. نجحنا في ان نهزم حزب الله الى هذا الحد أو ذاك، نجحنا في أن نضرب حماس عسكريا. غزة في الخرائب والجمهور الغزي الذي اطلق في البداية هتافات فرح على المذبحة في 7 أكتوبر يستجدي الان الطعام. ومع ذلك، يخيل أنه بقدر ما حماس انتصرت علينا .

يحيى السنوار ومحمد اخوه، الى جانب كل قيادة المنظمة التي بادرت الى 7 أكتوبر صفوا ولم يعودوا موجودين. لكن الهجمات المتكررة في إسرائيل على عائلات المخطوفين، على المخطوفين أنفسهم، لانهم طالبوا بانهاء الحرب، لانهم لم يعبروا بما يكفي من الشكر للزعيم الأعلى، تثير تساؤلا قاسيا يحتمل أن يكون السنواريون وامثالهم نجحوا في ان يضربوا المكان الأهم بالنسبة لنا: الروح الإسرائيلية، الروح اليهودية. من الان فصاعدا لا تقول كل إسرائيل متكافلون الواحد مع الاخر، بل قل - بعضنا فقط متكافلون الواحد مع الاخر .

ان مجرد حقيقة أن مجموعة واسعة، حتى وان لم تكن الأغلبية في الجمهور لكنها مجموعة صاحبة على نحو خاص، جعلت حالة المخطوفين "مأساة خاصة" تشهد على حجم الشرح الأخلاقي. ان مجرد حقيقة أن الولاء الاعمى لرئيس الوزراء او الامتنان له اصبح المقياس الوحيد الذي يقاس فيه المخطوف أو عائلة المخطوف تشهد على التعفن الذي استشرى فينا. ومجرد حقيقة أن رئيس الوزراء المسؤول عن المذبحة الأكبر التي كانت بالشعب اليهودي منذ المحرقة يتجرأ على ان يختار لرئاسة الشباك مرشحا قال (حسب ما نشرته القناة 12) "انا ضد صفقات مخطوفين، هذه حرب أبدية"، تقول لحماس "انتصرتم". في السطر

الأخير، لم يأت تعيين دافيد زيني لخدمة شعب إسرائيل او دولة إسرائيل، بل في المرحلة الأولى لرص صفوف القاعدة في ضوء المساعدات الإنسانية المنقولة الى غزة، وفي المرحلة الثانية لوقف الاستجواب المضاد لرئيس الوزراء في محاكمته .

ان الـ"ماذا حصل لنا"، بعيد عن أن ينتهي في قصة المخطوفين. كل قول ضد قتل الأطفال، النساء او الشيوخ الأبرياء في غزة يبعث على الفور هتافات "خائن" من كل صوب. بعض من المغردين، وحتى السياسيين، يلمحون بانه يجب تنفيذ إبادة جماعية، ليس أقل. ونعم، يجب توجيه النظر وقول الحقيقة والصدق مع أنفسنا، مع الاخلاق اليهودية التي لا تزال باقية فينا او في قسم منا: في غزة قتل ويقتل الاف الأبرياء.

انا أتهم حماس، لكن لا يمكن مواصلة الكذب على أنفسنا واخفاء الحقيقة القاسية حين تنشر في كل مكان في العالم صور مئات الغزيين الذين يقاتلون في سبيل رغبة خبز وفي كل يوم تنشر مقاطع فيديو أخرى لأطفال يقتلون بأعمال قصف إسرائيلية. ان قول الحقيقة، اظهارها او التبليغ عنها لا تشكل خيانة بل واجب يهودي.

ذات مرة، في وقت غير بعيد كنا كصحافيين ملتزمين بهذه الحقيقة. اما اليوم فالسؤال الوحيد الذي نهتم به جميعنا هل هذه الحقيقة تخدم بنيامين نتنياهو أم لا. ولا يمكن الا نتناول اصطلاحا آخر إسرائيلي وجذري جدا: المسؤولية. كلمة كل مقاتل في الجيش كررها لنفسه في تدريب الانفار، كلمة كل ضابط خريج يتفوه بها وهو نائم. القائد هو المسؤول عن جنوده، هو المسؤول عن الحظيرة أو السرية التي يقودها. خيرا ولكن اساسا شرا، ليس فقط عن النجاحات بل واساسا عن الإخفاقات. وبالذات رئيس الوزراء الذي تولى المنصب اكثر من أي شيء آخر هو الذي يعيد تعريف كلمة "مسؤولية".

كيف يحتمل أن نتنياهو بالذات الذي قاد مفهوم "حماس هي ذخر" يحاول أن يتنكر المسؤولية عن مذبحه 7 أكتوبر وفي اطار ذلك يكذب عن وعي بانه لم يعرف ان المال القطري يصل الى حماس؟.

السنواريون، لشدة الأسف، نجحوا حيثما لم تنجح الجيوش العربية على مدى 75 سنة – دفعوا بعضنا على الأقل لان يفقدوا الاخلاق، لان يفقدوا إحساس الوحدة الذي الزمننا في بداية الحرب. ومن جهة أخرى، لا يزال يجب القول "هذا النصر" لحماس مؤقت وجزئي .

اغلبية الجمهور الإسرائيلي لا تزال تشعر بمسؤولية هائلة تجاه المخطوفين وعائلاتهم، تجاه الضحايا واقربائهم. اغلبية الجمهور لم تعد تريد رئيس الوزراء أو عصابة المعجبين به في وسائل الاعلام ممن ينشغلون بنشر الكراهية المتبادلة، المؤامرات التي لم تكن ابدا والترويج لقتل جماعي في غزة لكل شخص حتى وان كان بريئا. واغلبية الجمهور تفهم بان من قال ان حماس هي ذخر وفعل كل شيء كي يخلد قوة المنظمة بما في ذلك تمويلها لا يمكنه أن يواصل هنا تولي منصب رئيس الوزراء .

* * *

هآرتس: مكتب نتنياهو اختار جهة لتوزيع المساعدات في قطاع غزة خلف ظهر المؤسسة الأمنية

بقلم يانيف كوفوفيتش وباربيليج وافي شرف

ظاهرياً، كان هذا إعلاناً بريئاً. تبحث شركة تعمل بالتنسيق مع الجيش عن شركاء لإنشاء موقع لتوزيع المساعدات الإنسانية في قطاع غزة. وكان هناك معلومات أساسية هناك: ساعات العمل المتوقعة، والموقع، وبالطبع، أن الشركة تم اختيارها من قبل الدول التي تتوسط في جهود التوصل إلى وقف إطلاق النار في قطاع غزة. وقد لفتت ثلاث رسائل ظهرت هناك انتباه منظمات الإغاثة العاملة هناك – SRS: الشركة الأمنية الأمريكية اسم الشركة المشغلة، وهو غير معروف تمامًا بين أولئك الذين عملوا في المهنة المذكورة أعلاه لسنوات؛ يفتقر إلى الخبرة في توزيع المساعدات الإنسانية. وهذه ليست حصرية لأولئك الذين يعملون في القطاع. وكشف تحقيق لصحيفة "هآرتس" أن العديد من المصادر في المؤسسة الأمنية، الحالية والماضية، فوجئت أيضاً باختيار الشركة المجهولة. لقد تفاجأوا، ولكن لم يذهلوا.

تم توزيع هذه النشرة خلال شهر آذار/ مارس، تمهيداً لبدء العمل فور انتهاء المرحلة الأولى من صفقة الرهائن، أي حوالي منتصف شهر نيسان/ أبريل. ومنذ ذلك الحين، أصبح من الواضح أن نهاية المرحلة الأولى كانت بمثابة نهاية المرحلة الأخيرة، مع عودة إسرائيل إلى القتال في 18 مارس/ آذار. لكن قضية توزيع المساعدات الإنسانية ظلت ذات أهمية، بل وتكثفت منذ ذلك الحين. ولم تتضاءل علامات الاستفهام المحيطة بالشركة المجهولة، التي قد تبدأ عملها هذا الأسبوع، بل على العكس من ذلك.

وتم اختيار شركة "SRS" في عملية سرية، من دون مناقصة أو إعفاء من مناقصة، وفي الواقع من دون المرور عبر القنوات المعتادة، بما في ذلك منسق أنشطة الحكومة في الأراضي المحتلة – (CGAT) الكيان المسؤول عن جلب المساعدات حتى الآن. وبشكل عام، اتضح أن الجيش الإسرائيلي ومكتب وزارة الدفاع تم استبعادهما بشكل كامل من عملية اختيار الشركات التي أجراها اللواء رومان جوفمان، السكرتير العسكري لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. وعلمت صحيفة "هآرتس" أن رجال الأعمال الذين تم تجنيدهم في قوات الاحتياط إلى جانب ضباط الاحتياط أصبحوا يشكلون "فريق جوفمان" الذي شجع على اختيار الشركة المجهولة.

ويصف عدد من المصادر في المؤسسة الأمنية كيف أدار الفريق المذكور الاتصالات مع الشركة، في لقاءات في إسرائيل والخارج، وحتى أنه وافق على تحويل ملايين الشواقل لـ "أعمال المقر"، وكل ذلك من وراء ظهر كبار المسؤولين في المؤسسة الأمنية. وزعم مسؤولون كبار معنيون بالأمر لصحيفة "هآرتس" أن الاتصالات التي أجريت أثارت الشكوك حول السلوك غير اللائق وأثارت الشكوك حول المصالح الشخصية لبعض المتورطين. وبحسب مصادر عديدة، فإن اسماً آخر كان متورطاً في عملية الاختيار، وهو شلومي فوجل، رجل الأعمال المقرب من نتنياهو. وردا على استفسار صحيفة هآرتس، نفى فوجل نفسه أي صلة له بالقضية.

تعرف شركة SRS نفسها على أنها شركة أمريكية. إن الأشخاص الذين يرأسون هذه الشركة، ومن بينهم شخص يدعى فيل رايلي، وهو مسؤول كبير سابق في وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، هم أيضاً يقفون وراء شركة أخرى تدعى "أوربيس" – والتي لديها بالفعل بعض الخبرة في العمل في غزة. وتم استئجار رجالها لتأمين طريق نتساريم خلال وقف إطلاق النار، من خلال

“المرتزقة” الذين وظفهم. ولكن لدى اوربس أيضًا اسم آخر – حلول أمنية-. على الموقع الإلكتروني تحت هذا الاسم، بدأوا بتجنيد المحاربين القدامى في الجيش الأمريكي. – أن يكون لديه خبرة قتالية لا تقل عن أربع سنوات في مهام أمنية وجهود إنسانية. وقد كتب أن الأولوية ستكون للمتحدثين باللغة العربية الذين يتقنون اللهجات المصرية أو الأردنية أو العراقية أو اللبنانية.

مسألة الإعفاء

لقد رافقت قضية توزيع المساعدات الإنسانية الحرب منذ بدايتها تقريباً. في الواقع، بعد بضعة أسابيع فقط من بدء المناورة البرية في غزة، في وقت ما في أواخر عام 2023، بدأت المؤسسة الدفاعية مناقشة قضية اليوم التالي، عندما تكون إسرائيل ملزمة بتقديم المساعدة. متأخر، بعد فوات الوقت، وفي ضوء سلسلة من الحوادث التي تعرضت فيها الشاحنات للتخريب، وقتل فلسطينيين، ونهبت حماس المساعدات، تزايدت الضغوط الدولية، ومعها الحاجة إلى أن تجد المؤسسة الأمنية حلاً مختلفاً لطريقة توزيع المساعدات التي تم تقديمها. والتي ظلت دون تغيير حتى يومنا هذا.

في تلك الأيام كان وزير الامن هو يوأف غالانت، وبدأ يعمل كقائد أركان. وفي إطار ذلك، تلقى عروضاً من شركتين قدمتا نفسيهما على أنهما قادرتان على التكفل بتوزيع المساعدات على المواطنين. الأولى أسترالية، والثانية مملوكة لرجل أعمال إسرائيلي أميركي يدعى موتي كاهانا. اكتسبت شركة كاهانا خبرة في مساعدة الجيش الأمريكي في العراق وسوريا، وكذلك في عملية “الجار الصالح” في سوريا، والتي تم في إطارها علاج الجرحى من الحرب الأهلية هناك في إسرائيل. وقد قدم كاهانا عرضاً تفصيلياً مكوناً من 28 صفحة. ويقول لصحيفة هآرتس: “أخبرني جلانت أن الأمر يبدو ممتازاً”. “وطلب من الجيش أن يبدأ في الترويج لها”.

وبحسب قوله فإن هذا الأمر قد تقدم بالفعل، وفي يونيو/حزيران من العام الماضي أبلغه الجيش الإسرائيلي أنهم مهتمون في منطقتين في قطاع غزة: بيت لاهيا وبيت حانون. وسيضمن المشروع التجريبي إنشاء مساحات إنسانية، حيث ستصل فرق صغيرة لتقديم المساعدة. وسيضم كل فريق قافلة من المركبات بالإضافة إلى مقاتلين يحملون أسلحة قاتلة وغير قاتلة، للحفاظ على النظام ومنع النهب. وقال إنه تم إعطاء الضوء الأخضر، والأكثر من ذلك أنه سُئل أيضاً عما إذا كان بإمكانه تناول قضية عمليات التفتيش الأمنية على محور نتساريم. فأجاب بالإيجاب – ثم المفاجأة: الاتصالات كانت متجمدة لعدة أشهر.

ويقول كاهانا إنه اتصل بشخصيات في الجيش الإسرائيلي والمؤسسة الأمنية عدة مرات، وفي أكتوبر/تشرين الأول الماضي فقط طُلب منه أخيراً العثور على فريق إسرائيلي للإشراف على المنطقة. ومع ذلك، خلال اجتماع حول هذا الموضوع مع ضابط احتياطي كبير، قال إنه أصبح واضحاً له أنه لم يكن أول من تم “طرده”. وأبلغه الضابط نفسه بأنه تلقى طلباً مماثلاً من رجل الأعمال شلومي فوجل. وهو ليس الوحيد الذي ذكر الاسم المذكور؛ وأكدت مصادر عديدة من الجيش والمؤسسة الأمنية والشركات الإنسانية العاملة في قطاع غزة – السابقة والحالية – أنهم على اتصال مع فوجل أو أحد من جانبه بشأن قضية توزيع المساعدات أو عمليات التفتيش في ممر نتساريم.

ومرت الأسابيع، ثم عثر كاهانا على إعلانات تجنيد في الأمن بغزة، وهي إعلانات لا تخصه. ويتذكر قائلاً: “بدأت أرى أن 96 شخصاً يتم تجنيدهم براتب قدره 1100 دولار في اليوم لمدة 45 يوماً”. وكانت شركة أوربس مسؤولة عن هذا التوظيف.

وفي الفترة الفاصلة، حدث أمران. الأول هو إقالة غالانت في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي واستبداله بإسرائيل كاتس. والثانية هي رحيل السكرتير العسكري لتنتياهو، آفي جيل، وتعيين جوفمان مكانه. وفي الوقت نفسه، تم نقل قضية المساعدات الإنسانية، وكذلك اختيار المجتمع المدني الذي سيتعامل معها، إلى مكتب رئيس الوزراء. تفاجأ الجيش الإسرائيلي بهذه الخطوة. وكان جوفمان على دراية بهذه القضية. قبل تعيينه سكرتيراً عسكرياً، كان رئيساً لمقر العمليات الحكومية في الأقاليم وكان يتعامل مع المساعدات الإنسانية. ثم قام بتشكيل فريق لتنسيق كافة أعمال المقر، وكان من بينهم اثنان تم تجنيدهم في الاحتياط: الرائد ليران تانكمان والضابط يوتام هكوهين. الأول هو الذي بدأ مشروعاً ناشئاً ثم انهارت شركته التي أسسها (Resilion).

أما الثاني فهو ابن اللواء (احتياط) غيرشون هاكوهين، وهو مؤسس ومدير تنفيذي لشركتي Dialog وOpenFox، اللتين تزودان المنظمات بنظام إدارة المعرفة. ومن بين عملاء الشركة الوزارات الحكومية. "لم تكن لدينا أي فكرة عن هويتهم، لكنهم كانوا موجودين لفترة طويلة في القيادة الجنوبية"، كما يقول ضابط كبير في القيادة. "كانوا يخوضون حرباً في القيادة، وبالنسبة للقائد اللواء يارون فينكلمان، فقد أوضح أنه لم يكن متورطاً في هذه القضية، وأنه عندما طلبوا منه المساعدة، فسوف يوفر لهم الغلاف العملياتي وهذا كل شيء."

وكان من بين الضباط الكبار الذين شاركوا منذ البداية العميد (احتياط) إيريز وينر والعقيد (احتياط) غايي سيبوني. شخصان مقربان من كبار وزراء الحكومة. كما ظهر سيبوني، الذي شارك في المناقشات الختامية بين القيادة الجنوبية والجيش الإسرائيلي، كثيراً على شاشات التلفزيون وفي العديد من البرامج الصوتية. حيث أعرب عن دعمه لتشغيل شركات مدنية لغرض جلب المساعدات. ثم، عندما قبل جوفمان التعيين الجديد وترك القيادة الاستراتيجية للجيش الإسرائيلي، بقي فريقه معه، ولكن الآن تحت قيادة العميد وينر، الذي كان آنذاك رئيس فريق التخطيط العملياتي في القيادة الجنوبية (سيتم فصل وينر في وقت لاحق من الخدمة بعد إزالة وثائق سرية من قاعدة عسكرية وفقدانها في موقف سيارات مدني).

تحت قيادة وينر، أصبح فريق جوفمان فريقاً استشارياً. ويقول مسؤولون كبار في الجيش الإسرائيلي والدفاع إنه في المناقشات المغلقة التي جرت في ذلك الوقت، كان وينر وسيبوني "يدفعان باستمرار نحو إشراك المجتمع المدني في مراقبة عودة سكان غزة إلى شمال القطاع، وأن قضية توزيع المساعدات يجب أن تنتقل إلى مسؤوليته أيضاً"، كما يقول مصدر مشارك في المناقشات.

في تلك الأيام، كما يقول مصدر أمني، بدأ كبار المسؤولين في المؤسسة الأمنية بطرح الأسئلة. "كان الشعور هو أن كل شيء كان يحدث خلف الكواليس وأن لا أحد يعرف أي شيء"، كما يقول. وحاول الجيش الإسرائيلي معرفة ما إذا كانت هناك عملية عمل مع الشركة المختارة، ومن هم المرشحون، وما هي الشروط والمسؤوليات التي ستُمنح للفائز. لكن الذين تعاملوا مع هذه القضية لم يتلقوا أية إجابات، بل مجرد تهرب. "بعد مرور عام تقريباً، عندما بدأوا الحديث عن صفقة الرهائن وكان من الواضح أنهم سيتوصلون إلى وقف إطلاق نار طويل الأمد"، كما يقول المصدر الأمني، "عادت الحاجة إلى دخول المجتمع المدني إلى غزة إلى المناقشات."

وبشكل عام، شعرت القيادة بعدم الارتياح لوجود الفريق الاستشاري في المناقشات وحاولت استبعاده، لكن صحيفة هآرتس علمت أن توجهاً وصل من القدس يقضي بالسماح لأعضاء الفريق بمواصلة المشاركة. "لقد اتضح لنا بسرعة كبيرة أن قضية الشركة والاتصالات معها يتم التعامل معها من قبل مكتب رئيس الوزراء، وأن الشخص الذي ينسق القضية في المكتب هو الوزير رون ديرمر"، كما يقول مصدر مطلع على التفاصيل. "ومنذ تلك اللحظة، انتقلت المسؤولية إلى جهاز الأمن العام (الشاباك) - الذي كان من المفترض أن يجري جميع الاختبارات - وإلى ديرمر، الذي كان يساعده الفريق الذي تركه جوفمان في القيادة الجنوبية".

وفي مرحلة ما، أدركت المؤسسة الأمنية أن المفاوضات كانت جارية مع إحدى الشركات من وراء ظهرها. ويقول المصدر المشارك في المناقشات: "تحدث وينز كثيراً عن الحاجة إلى التعاقد مع شركة أمريكية تعرف كيفية تنفيذ هذه الوظائف". "لقد فهم الجميع أن هناك شركة هنا تدعى أوربيس، وأنهم يريدونها أن تحصل على المشروع، وأن هذا كان شيئاً تم تحديده بالفعل في القمة، وفي الواقع كانوا يتحدثون عن متى، وليس عن من أو كيف".

وبالنظر إلى الماضي، اتضح أن "تانكمان" أرسل، دون علم الجيش الإسرائيلي وجهاز الأمن العام (الشاباك)، إلى الولايات المتحدة للقاء ممثلي شركة أوربيس، حتى قبل أن يتم اختياره. وتشير تقديرات مصادر مطلعة على التفاصيل إلى أن هذا الأمر تم بعلم جوفمان. ولكن لم يكن هذا التفصيل هو الذي فاجأ موظفي وزارة الامن أكثر من غيره. وجاء ذلك عندما طُلب منهم دفع مبلغ ثلاثة ملايين شيكل تقريباً لشركة أوربيس مقابل عرض تقديمي يجب إعداده لتقديمه إلى ممثلين في إسرائيل، كل ذلك من دون أن يتم اختيارهم ومن دون أن يعرفوا أن مفاوضات جرت مع شركات أخرى. ثم في أحد الأيام، يقول أحد المصادر، "يظهر موظفو شركة أوربيس في إسرائيل ويستعدون لدخول طريق نتساريم لإجراء عمليات تفتيش للعابرين من الجنوب إلى الشمال في قطاع غزة".

وعندما وصلوا، فوجئت المؤسسة الأمنية مرة أخرى: لم يكن لديهم أي معدات أساسية أو حتى زي رسمي. «قام ممثل عن الشاباك وضابط من القيادة الجنوبية بأخذهم إلى متجر ملابس واشتروا لهم كل المعدات التي يحتاجونها»، يتذكر ضابط في القيادة الجنوبية. "وبدأ الناس يتساءلون سريعاً عما إذا كان ذلك مناسباً لشركة بحجم تلك التي عرضوها على الجيش أثناء المناقشات".

ولكن كانت هناك مفاجآت أخرى. على سبيل المثال، خلال مرحلة التفتيش. قبل دخول موظفي الشركة، بما في ذلك العمال المصريين (الذين تم تعيينهم لإجراء التفتيش الجسدي واستجواب الفلسطينيين)، إلى القطاع، كان من المفترض أن يخضعوا لتفتيش من قبل جهاز الشاباك، مثل أي مدني يدخل القطاع. لكن لسبب لم يتضح بعد، لم يخضعوا للتفتيش من قبل جهاز الأمن العام (الشاباك). والأمر المحير أيضاً هو أن جهاز الأمن العام (الشاباك) لم يحقق في أمر الشركة إطلاقاً، ولا في هوية من يقف وراءها، وما هي مصادر دخلها، وما هي تجربتها السابقة. على الأقل ليس بشكل شامل (بحسب مصادر أمنية، تم إجراء عمليات تفتيش محددة في أماكن معينة). "هذا لا معنى له"، يشرح ضابط في القيادة الجنوبية. "لا يوجد شيء اسمه شركة لا تحصل على موافقة من جهاز الأمن العام (الشاباك) ولا تقوم بفحصها وفحص موظفيها بدقة، خاصة عندما يصلون من مصر".

والمسألة الأخرى هي المال. هذا كثير جدًا، على أقل تقدير. ويقدر كاهانا أن المبلغ سيصل إلى 200 مليون دولار كل ستة أشهر، ولا شك أن هذا المبلغ ليس أقل من ذلك. هذا الرقم لا يساعد على حل اللغز، بل يزيده فقط. بالتأكيد في ضوء حقيقة أن العديد من التفاصيل حول الشركات Orbis أو SRS من الصعب العثور عليها عبر الإنترنت. ويواجه كبار المسؤولين في القيادة الجنوبية ووزارة الامن أيضاً صعوبة في تحديد طبيعتهم أو ماضيهم. ويقول مصدر أمني كبير شارك في عمل المقر الرئيسي: "حتى يومنا هذا، ليس واضحاً من هم هؤلاء الأميركيون الذين يديرون هذه الشركة، ومن هم الأشخاص الذين التقوا بهم في إسرائيل". الحقيقة المعروفة هي أن هذه الشركات مرتبطة ببعضها البعض، وهي مرتبطة أيضاً بمنظمة غير ربحية مجهولة الهوية على ما يبدو. والتي أنشئت في الأشهر الأخيرة في سويسرا. تسمى "صندوق مساعدات غزة.(GHF) "

وكشف السفير الإسرائيلي لدى الولايات المتحدة يحيئيل ليدر مؤخراً في مقابلة نشرتها صحيفة ידיعوت أحرونوت أن إسرائيل كانت شريكة في إنشاء الصندوق. وقال ليدر "لقد أنشأنا، بالتعاون مع الولايات المتحدة. وبشكل أساسي الولايات المتحدة. شركة تتألف من قدامى المحاربين في القوات الخاصة الذين شاركوا في تقديم المساعدات الإنسانية الأميركية في مختلف أنحاء العالم، ومؤخراً في هايتي، كما أنشأوا شركة تتولى توزيع المساعدات في غزة". وفي كلمته، ألقى ليدر الضوء على ما يحدث خلف الكواليس في هذه المنظمة التي حاولت حتى الآن تقديم نفسها على أنها أمريكية بحتة.

وهناك جنب آخر لتورط مؤسسة الإغاثة الإنسانية العالمية الواضح فيما يحدث في غزة، وهو وجهات نظر منظمات الإغاثة العاملة هناك حالياً. وعلمت صحيفة هآرتس أن هذه الجهات، وكذلك الأمم المتحدة، تتبرأ من الصندوق المجهول، وليس لديها أي نية للتعاون معه. وتقول مصادر مطلعة على الأمر إنها تشك في قدرة الصندوق على التصرف نيابة عن السكان في غزة.

وفي ضوء كل علامات الاستفهام التي نشأت ولا تزال تنشأ، هناك شعور متزايد بين كثيرين في المؤسسة الأمنية بأن هناك مصالح شخصية واقتصادية متورطة في هذه القضية. وتزايد هذه المخاوف في ظل استمرار الحرب، وتفاقم الأزمة الإنسانية في قطاع غزة، والحاجة المتزايدة لكيان جديد يتولى مهمة تقديم المساعدات إلى هذه المنطقة من البلاد. ولكن إذا سألت موتي كاهانا، فهو مقتنع بأن الأمر قد أُغلق بالفعل. وقال إنه تقبل حقيقة مفادها أن شركته، مهما كانت المقترحات التي تقدمها، ليس لديها أي فرصة للفوز. "في الواقع، الشركة التي ستدخل الآن هي نفس الشركة التي شاركت في حصاد نتساريم، أوريبس، ربما تحت اسم مختلف فقط"، يوضح مصدر أمني لصحيفة "هآرتس".

في النهاية، هذه شركات صغيرة تنضوي تحت شركة كبيرة تُقدم خدمات متنوعة: توزيع الأغذية، والأمن، وتفكيك القنابل، وغيرها. يدعون أنها شركة أمريكية، لكن جيش الدفاع الإسرائيلي ووزارة الدفاع لم يروا الأميركيين. ربما يعرف الشبابك ومكتب رئيس الوزراء ذلك. علينا أن نسألهم.

وقال ممثل شلومي فوجل إنه "على عكس ما يزعم، فإن شلومي فوجل ليس مرتبطاً بشركات تعمل في غزة."

ردّ المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي نيابةً عن اللواء رومان غوفمان: "في منصبه السابق، شغل اللواء رومان غوفمان منصب القائم بأعمال رئيس أركان قيادة العمليات المشتركة في الجيش الإسرائيلي. وقد جُنّد جميع جنود الاحتياط الذين خدموا تحت قيادته وفقاً للإجراءات، وحصلوا على التصاريح الأمنية اللازمة. وفي هذا الدور، تولى اللواء، من بين أمور أخرى، دراسة خيارات

إدارة المساعدات الإنسانية في قطاع غزة، بما في ذلك إمكانية دمج شركات أمن مدنية. وقد نُفذت جميع الإجراءات بموافقة ووفق الإجراءات.

“واليوم، وبحكم دوره كسكرتير عسكري لرئيس الوزراء، يحافظ اللواء على حوار مباشر ومستمر مع كافة الأجهزة الأمنية حول مجموعة واسعة من القضايا”.

ورفض مكتب رئيس الوزراء وجهاز الأمن العام (الشاباك) ووزارة الامن التعليق على المقال. ورفض متحدث باسم الجيش الإسرائيلي التعليق على تورط الجيش.

صرحت مؤسسة الإغاثة العالمية (GHF) بأنه “في أزمة بهذا الحجم، ليس من المستغرب أن تتحرك الأمور بسرعة، وتتطور مع مرور الوقت، وتظل ديناميكية. هذا هو الواقع عند العمل بشكل عاجل لإنقاذ الأرواح في أزمة إنسانية هائلة. وللنجاح في مهمة إطعام سكان غزة، يجب أن نتحلى بالمرونة وخفة الحركة والتكيف السريع”. وأضافوا أنه في هذه المرحلة فإن “مؤسسة الإغاثة العالمية هي مؤسسة مستقلة تعمل وفق خطتها الخاصة وهي إنشاء مواقع توزيع آمنة وتوسيعها لتصل إلى كافة أنحاء غزة.”

* * *

هآرتس: تعيين زيني يجب أن يخيف عائلات المخطوفين وكل مواطن شريف

بقلم يوسي فارتز

هناك عدة تساؤلات تحيط بقرار رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو تعيين الجنرال دافيد زيني في منصب رئيس الشاباك. التساؤل الأول هو ما الذي تغير في السنة الاخيرة، التي فيها تحول من مرشح غير جدير بمنصب السكرتير العسكري لرئيس الحكومة الى مرشح ممتاز لمنصب رئيس الشاباك؟ الجواب واضح وهو قضية “قطر غيت” والـ 58 مخطوف الذين بقوا في الاسر وتم تركهم لمصيرهم .

زيني تم اختياره من اجل احباط “التحقيقات المستقبلية” (الحالية منها هو لا يمكنه احباطها لأن القطار انطلق)، و”صفقة مستقبلية”. هذا يعني انه جزء من النادي المحترم: وزير الدفاع يسرائيل كاتس تم تعيينه من اجل احباط تجنيد الحريديين للجيش الاسرائيلي، رون ديرمر تم تعيينه رئيسا لطاقم المفاوضات من اجل احباط أي احتمالية للصفقة. ديرمر لم يخب الآمال (تحرير عيدان الكسندر تم تحقيقه فقط لأن ديرمر بقي خارج الدائرة). زيني يمكن ان يوفر لتنتياهو الخاتم الامني لوقف كل صفقة من جهة، والانسحاب من هذه المفاوضات الفارغة من جهة اخرى.

رونين بار، الذي تم عزله من طاقم المفاوضات، كان مثل بعوضة مزعجة، التي طنينها ازعج ولم يوفر الراحة لتنتياهو في قضية المخطوفين. هو طوال الوقت جاء بمبادرات وافكار واقتراحات اصيلة، مع زيني في الميدان لا يوجد توتر، الدليل الاخير قدمه مساء يوم الجمعة يارون ابراهام في اخبار 12، الذي جلب اقتباس لزيني من منتدى هيئة الاركان: “انا اعارض صفقات التبادل، هذه حرب خالدة.”

لا توجد موسيقى لطيفة ومهدئة أكثر لاذن نتنياهو من هذه الكلمات السبعة. اذا كانت "المسيحانية الزائدة" له قد حولت زيني الى شخص لا يصلح لوظيفة السكرتير العسكري، فانه في نهاية المطاف عندما يكون الامر يتعلق برئيس الشباك فان هذا العيب يصبح ذخر. ايضا السكرتير العسكري خاضع لرئيس الاركان، في حين ان رئيس الشباك خاضع لرئيس الحكومة، أو في الحالة الحالية لرئيس الحكومة وزوجته التي لا شك أن لها دور كبير في هذا الاختيار. زيني اذا تم تعيينه اخيرا سيكون رئيس "الشابام" الاول وليس رئيس الشباك، أي رئيس جهاز العائلة .

احتمالية تحقق هذا التعيين هي ضئيلة للوهلة الاولى. نتنياهو قام به بصورة ملتوية ومشوهة جدا، وكأنه يتوسل وبحق لإلغائه كي يستطيع الانقضا على المستشار القانونية للحكومة والمحكمة العليا لاتهامهم بالمس بأمن الدولة وتحريض مؤيديه ضده. كل سيناريو، مهما ظهر أنه مريض ومخيف جدا، فانه منطقي تماما عندما يكون الحديث يدور عن نتنياهو .

الوضع الذي فيه رئيس الطاقم تساحي بارفرمان يطلب من الجنرال أن يركب في سيارة رئيس الحكومة، وهناك يتحدثان 5 دقائق أو لفترة طويلة (هذا يتعلق بالمراسل)، يذكر بأفلام المافيا. اخفاء الاقتراح عن رئيس الاركان، المسؤول المباشر عن زيني، خلافا لكل اجراء سليم، استهدف اهانة رئيس الاركان ايال زمير، الذي في مسالة المخطوفين تبني موقف سلفه. ايضا هو يعتقد انه قد حان الوقت لعقد الصفقة، وان كل واحد يعرف معناها. حقيقة ان زيني لم يشرك رئيس الاركان في الاقتراح الذي حصل عليه، تظهر من هو الزبون. لا شك انه قد وافق شن طبقة، من قام بالتعيين ومن تم تعيينه .

اضافة الى ذلك فان رؤساء الشباك الثلاثة، الحالي والسابقين نداف ارغمان ويورام كوهين، قدموا شهادتهم في السابق بأن نتنياهو قد طلب منهم استخدام صلاحيات الجهاز على مواطني اسرائيل. هم رفضوا ذلك. زيني، المرتبط بالحاحامات الاكثر تطرفا في التيار الذي يسمى "الصهيونية الدينية" يمكن ان يوفر له ايضا هذه الخدمة. حقوق المواطن غير مكتوبة في التوراة .

هذه ليست العقبات الوحيدة في طريق زيني للمصادقة على تعيينه. نتنياهو اختاره بدون التشاور مع رؤساء شباك سابقين، وهو اجراء ثابت. جميعهم اعضاء في "الزمرة"، و"الدولة العميقة"، ولا يمكن الاعتماد عليهم. "انا اتابعه منذ 18 سنة"، برر نتنياهو في فيلم نشره. هذا جيد، لماذا لم يوافق على أن يكون سكرتيره العسكري؟، "قرات تقريره (الذي يقول بانه وجد عيوب جوهرية في استعدادات فرقة غزة لهجوم محتمل)"، قال رئيس الحكومة. "لو أنني فقط عرفت ذلك". وماذا بالنسبة للأمر التي عرفها -تحذيرات متكررة للاستخبارات العسكرية والشباك من احتمالية عالية لاندلاع حرب بسبب التفكك الاجتماعي على خلفية الانقلاب النظامي؟ كلها رفضها بازدرأ .

نتنياهو قام بإقالة بار في اجراء غير سليم، الذي تم الغاءه في المحكمة العليا، وهو الآن يقوم بتعيين وريثه بإجراء غير سليم، الذي سبق للمستشارة القانونية للحكومة ان قالت بانه يعكس تضارب مصالح خطير. كلمات "غير سليم" اصبحت منذ فترة الاسم الوسطي لرئيس الحكومة الذي يتصرف وكأنه يتخبطه الشيطان. في كل مرة يقف فيها في مفترق طرق اخلاقي ومبدئي هو يختار طريق الخداع والكذب والاختفاء وازدرأ الدولة وخيانة الامانة. وفكرة جلوس زيني في مكتب رئيس الشباك يجب أن تخيف كل مواطن شريف، وليس فقط عائلات المخطوفين. هو سيكون مثل الصنم في المعبد.

* * *

زعيم تاريخي لليكود مهاجم نتنياهو: دمرت كل شيء لأجل ائتلافك القذر

ترجمة: موقع عربي 21

لا تزال أزمة الاحتلال الداخلية تتصاعد، على خلفية فشل الخطط العسكرية في تحقيق انتصار بقطاع غزة، وسقوط قتلى في صفوف الجيش، رغم المجازر الواسعة بحق الفلسطينيين، وتواصل إرسال الرسائل لأعضاء الحكومة ورئيس الأركان بضرورة وقف هذه الحرب العنيفة، وشعارهم: أوقفوا الحرب الآن.

دان ميريدور الوزير الليكودي الأسبق، وأحد المنظرين التاريخيين لليمين الإسرائيلي، خاطب أعضاء الكنيست والوزراء بسؤاله لهم: "أين أنتم؟ أليس لكم عيون ولا تروا؟ أليس لكم أذان ولا تسمعون؟ ألا تسألون أنفسكم أين يقود كل هذا؟ ماذا ستجيبون أنفسكم أمام المرأة أم أمام أبنائكم وأحفادكم؟ بعد أن فشلتم في إدارة المخاطر ضد حماس، وجلبتم علينا كارثة السابع من أكتوبر، فشلتم في فهم الواقع، وفي تقييم المعلومات الاستخباراتية، وفي الدفاع عن الدولة، فشلتم في إدارة الحملة السياسية." وأضاف في مقال نشرته صحيفة يديعوت أحرونوت، "ان الحكومة والجيش وأجهزة الأمن ذهبت جميعها لحرب ضرورية ومبررة، لكنها حددت لها هدفًا مهمًا، وغير قابل للتحقيق بالقوة العسكرية وحدها، وهو "النصر الشامل" بزعم إسقاط حماس، مع أنه كان لابد من الترويج لبدل لها، وقد عرضت الولايات المتحدة والدول العربية هذا البديل، لكنكم رفضتموه، لذلك، ورغم الضربة القاسية التي تلقّتها الحركة، لكنها لم تنهر بعد."

وأشار إلى أن "الحكومة والجيش والأمن واصلوا، دون جدوى، لما يقرب من عشرين شهرًا، حربًا تسبب القتل والدمار والمعاناة الإنسانية المروعة بأبعاد صادمة، رغم أن الحرب في المناطق المأهولة بالسكان أصعب، وتستدعي من الجيش أن يكون أكثر حذرًا، حتى الحرب المبررة يجب أن تُشنّ وفقًا للمدونة الأخلاقية للجيش، التي تُلزم الجندي، من بين أمور أخرى، بـ"الحفاظ على الإنسانية، حتى في القتال"، وعدم استخدام "أسلحته وقوته لإيذاء المدنيين وأسرى الحرب"، وبندل "كل ما في وسعه لمنع الإضرار بحياتهم وأجسادهم وشرفهم وممتلكاتهم."

وأوضح أن "الجيش على العكس من ذلك لا يعيد على أسماع جنوده في غزة هذه التعليمات يوميًا، صحيح أنه أحيانًا يكون استخدام القوة العسكرية ضروريًا، وصحيح أن الدولة بدون القوة العسكرية، لا وجود لها، لكن القوة العسكرية وحدها لا تكفي لحل كل شيء، الدولة بحاجة لمبادرة وحكمة وقيادة سياسية، وطالما أن واثق حماس التي سيطر عليها الجيش خلال اجتياح غزة تثبت أنها شنت هجوم الطوفان لإحباط التطبيع مع السعودية، فإن الاحتلال اليوم يسمح لها بتحقيق هدفها، لأنه بسبب استمرار الحرب، لا تطبيع."

واتهم الحكومة بأنها "أضاعت فرصة تاريخية لتوسيع دائرة التطبيع والاستقرار مع دول عربية أخرى، وفي مقدمتها السعودية، مع أنه كان من الممكن أن يكون هذا هو النصر الكبير على حماس وإيران، لكن سلامة الائتلاف الحكومي القذر الذي شكلته مع العنصريين والمسيحيين كانت أهم بالنسبة لها، وهكذا أوصلت الدولة لانحدار غير مسبوق بين دول العالم، حتى بين أقرب أصدقائها."

وأكد أنه "من الطبيعي أن الحكومة لن تعيد الرهائن الثمانية والخمسين، بينهم عشرون أحياء بالقوة العسكرية، بل إنها ما زالت تُعرض حياتهم للخطر يوميًا، وإضافة لإخفاقاتها الأمنية والسياسية غير المسبوقة، فقد فشلت أخلاقيًا، وبقراراتها وشعاراتها تُعرض الجنود للخطر، وتجعلهم يتصرفون بطريقة تلحق به العار، مما يستدعي وقف الحرب، وإعادة جميع الرهائن الآن، لا بد من وقف حملة الدمار والخراب".

وأوضح أن "هذا النداء مُوجّه بصيغة الجمع، ليس لتنتياهو وحده، بل لـ 68 من أعضاء الكنيست لذين يواصلون دعم هذه الحكومة، تنتياهو لم يُنتخب مباشرةً من قِبل الاسرائيليين، بل انتُخب من قِبل هؤلاء الأعضاء، وهو بحاجة لدعمهم لمواصلة حملة التدمير، بالطبع، تقع المسؤولية النهائية عليه، لكن كل واحد من أعضاء الائتلاف، يُمكنه من ذلك، والمسؤولية تقع على عاتق كل واحد منهم." وختم بالقول إنني "لا أخطب العنصريين من بينهم، فهم بالنسبة لي محظورون، لكننا بحاجة لمبادرة من الليكود لا بد منها لإنقاذه من العار الذي لحق به، ولا بد من إعادة تنتياهو إلى الخطاب العام والحكومي المركزي وليس الكاهاني المتطرف، والمسؤولية تقع على عاتق كل واحد منهم، انهضوا وافعلوا شيئًا، كفى!".

* * *

كاتبة إسرائيلية: الدولة التي تتخلى عن مختطفها لدى حماس ليست بلدي

رغم أن من تبقى من الأسرى الإسرائيليين الأحياء لدى المقاومة في غزة هم 22 أسيرا، وهو ما تحاول حكومة الاحتلال تقليل حجم الكارثة على رأيه العام، لكن الحقيقة أن هذه الكارثة أفظع وأشمل مأساة عرفتها الدولة، لأنها ليست مجرد اختطاف تتصاعد منها رائحة خانقة، بل تدميرٌ لصورة الدولة من الأساس، ولن تعود كما كانت أبداً.

عنات ليف-أدلر الكاتبة الإسرائيلية في صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية، ذكرت أن "ما يمر به الإسرائيليون هذه الأيام بخصوص استمرار احتجاج المختطفين لدى حماس في غزة يذكرها برواية "1984" للكاتب الشهير جورج أورويل، التي تُنبئ بالمستقبل بطرق مُرعبة، وتجعل الإسرائيليين يعيشون أجواء كوابيس ومخاوف لا تتوقف، بهدف تحطيم روحهم، لأنه لم يكن يصدق أحدا منهم أن المختطفين سيقون في الحجز منذ خريف 2023 وحتى صيف 2025." وأضافت في مقالها أن "استمرار كارثة المختطفين بدون حل هو الكابوس الذي يطارد الغالبية العظمى من الإسرائيليين ليلاً نهارًا، وهم يرون أمام أعينهم كيف تُفكك الدولة، القائمة على قيم المسؤولية المتبادلة، وتُجرد من جوهرها، وعلى مدى قرابة ستمائة يومًا، يتخلى أصحاب السلطة عن مختطفين أحياء، نجوا بأعجوبة حتى هذه اللحظة، ويرسلون إشارات الحياة من أعماق أنفاق التراب والرطوبة والجوع والظلام والموت".

وأشارت إلى أن "هذه المأساة الشخصية لا تقتصر فقط على 22 عائلة إسرائيلية، كما صرّح أحد عرّابي النظام الحاكم، بل هي أفظع وأشمل مأساة وطنية عرفناها، لم تنبعث منها فقط رائحة كريهة وخبثة تُخنق الأرواح، بل دمارٌ لصورة الدولة كما عرفناها، وتربيننا عليها، لكنها لن تعود كما كانت أبدًا، دولة نشك في قدرتنا على مواصلة الانتماء إليها، حين نستيقظ على ذلك الصباح الأسود الذي سَتعلّق فيه علامات العار على أحزمتنا وأرواحنا، نتيجةً لاقتحام الأرض الذي بدأ فجر السابع من أكتوبر".

وأوضحت أن "احتمالية اجتياح قطاع غزة بين حين وآخر قد يُسفر، بنسبةٍ عاليةٍ جدًّا، عن مقتل المخطوفين، الذين سيُدركون في لحظاتهم الأخيرة من الرعب والألم أن الدولة لم تبذل كل ما بوسعها لإنقاذهم، وستبقى علامات العار تتردد في أذانهم منذ عام ونصف وإلى الأبد، وهم يعانون خطر الموت الوشيك، رغم أن الحكومة تدرك أن المختطفين الأحياء في خطر داهم، وسياستها الحالية تقضي عليهم، وكل قصف في غزة، وكل تأخير في إطلاق سراحهم يزيد من هذا الخطر."

ولفت إلى أنه "وفقًا لشهادات ناجين من الأسر، كلما اقتربت المعارك من مناطق احتجاز الرهائن، ازداد شعور الخاطفين بالتهديد، وزادت ردود أفعالهم الاندفاعية وغير العقلانية، كما يُبَدِّد النشاط العسكري فرصة إعادة الجثامين المحتجزة، الذين قد يختفون للأبد بسبب صعوبة تحديد أماكنهم، والتعرف عليهم، وانهيار الأنفاق، وتغيرات التضاريس، وتفكك التسلسل القيادي في حماس، ونقص المعلومات الاستخباراتية المُحدثة، وهذا ما كتبه قيادة عائلات الرهائن في وثيقة موقف أرسلتها للحكومة والجيش."

وأكدت أنه "حان الوقت للاختيار بين إنقاذ المختطفين في غزة، أو التخلي عنهم، لأن الدولة التي لا تُعيد رهائنا من الجحيم ليست وطني، لأنها فشلت باتخاذ الإجراء الإنساني والأخلاقي واليهودي والإسرائيلي المطلوب لمدة ستمائة يومًا، ولم تُعد رهائنا في صفقة شاملة واحدة؛ بل تعيد للمعركة جنودا يعلنون أن قوتهم قد استنفدت، وبعد جولات متزايدة من مئات الأيام في كل منها، يهددهم قادتهم بإرسالهم للسجن إذا لم يظهروا للدفاع عن استمرار ولاية الحكومة الخبيثة، التي باتت تسحق كل مبادئ الدولة تحت وطأة أدواتها التدميرية."

* * *

استطلاع: بينيت يتفوق على نتניהو بالمقاعد وبأيهما أنسب لرئاسة الحكومة

ترجمة: موقع عرب 48

أظهر استطلاع للرأي العام في إسرائيل، صدرت نتائجه مساء الأحد، تصدّر حزب رئيس الحكومة الأسبق، نفتالي بينيت، في انتخابات تُجرى اليوم، بواقع 22 مقعدًا، متفوقًا بذلك على حزب الليكود بزعامة رئيس الحكومة، بنيامين نتניהو، الذي تراجع إلى 21 مقعدًا. ووفقًا لاستطلاع القناة 12 الإسرائيلية، فقد حلّ حزب "الديمقراطيون" بقيادة يائير غولان في المرتبة الثالثة بـ13 مقعدًا، يليه "شاس" و"يسرائيل بيتنو" بـ10 مقاعد لكل منهما، ثم "ييش عتيد" و"عوتسما يهوديت" بـ9 مقاعد لكلٍ منهما.

وحصل "المعسكر الوطني" بقيادة بيني غانتس، وفق الاستطلاع، على 8 مقاعد، ومثلها لـ"يهדות هتوراه"، فيما حصل كل من تحالف الجبهة والعربية للتغيير، و"القائمة الموحدة" على 5 مقاعد لكل منهما. وبذلك، تحصل أحزاب الائتلاف الحالي على 48 مقعدًا من أصل 120 في الكنيست، في حين تحصل أحزاب المعارضة، بما يشمل حزب بينيت، على 72 مقعدًا.

وبشأن السؤال حول الأنسب لرئاسة الحكومة، حاز بينيت على دعم 37% من المشاركين في الاستطلاع، مقابل 35% لرئيس الحكومة الحالي. في المقابل، تفوق نتניהو على باقي المرشحين المحتملين لرئاسة الحكومة، وحصل على دعم 38% من المستطلعة آراؤهم، مقابل زعيم المعارضة يائير لبيد الذي يحصل على 21% من الأصوات. كما حصل نتניהو على أصوات 37% من

المشاركين في الاستطلاع، مقابل 23% من الأصوات التي حصل عليها غانتس؛ وحصل رئيس الحكومة كذلك على 37% من الأصوات مقابل 19% لأفيغدور ليبرمان، و40% مقابل يائير غولان الذي تحسّل وفق الاستطلاع على 19% من أصوات المشاركين.

وأجري الاستطلاع من قبل "ميدغام" برئاسة مانو غيفاع، الأحد، : عبر الإنترنت والهاتف، على عيّنة تمثيلية من 500 شخص، بنسبة خطأ أقصى +4.4%،

* * *

"تعيين سياسي": مسؤولون بالشاباك يهدّون بالاستقالة إذا تولّى زيني رئاسة الجهاز

قال مركزو عمل جهاز الشاباك الميدانيون في الضفة الغربية والقدس المحتلتين، بمحادثات مغلقة، إنهم يبحثون الاستقالة من المنظمة، إذا تم تعيين دافيد زيني بمنصب رئيس الجهازن مشدّدين على أنهم يرون أن تعيينه "سياسي".

هدّد العديد من عناصر جهاز الأمن الإسرائيليّ العامّ الشاباك، بالاستقالة، إذا تولّى دافيد زيني رئاسة الجهاز، وذلك فيما تتصاعد التحذيرات القانونية والأمنية إزاء تعيينه بالمنصب.

وبحسب ما أوردت هيئة البثّ الإسرائيلية ("كان 11")، الأحد، فقد قال مركزو عمل ميدانيون بجهاز الشاباك في الضفة الغربية والقدس المحتلتين، بمحادثات مغلقة، إنهم يبحثون الاستقالة من المنظمة، إذا تم تعيين دافيد زيني بمنصب رئيس الجهاز.

وشدّدوا على أنهم يعتقدون أن "هذا التعيين سياسيّ، ومن شأنه أن يضرّ بالدولة التي تقوم عليها المنظمة"، لافتين إلى أن "زيني يحمل آراء مسيحية، لا تتفق مع قيم المنظمة".

وذكر التقرير أن تصريحاتهم جاءت خلال محادثات مغلقة، جرت نهاية الأسبوع الماضي، مشيراً إلى أنهم لم يقدّموا حتى الآن، رسائل استقالة إلى رؤسائهم في الجهاز.

واتخذ رئيس الحكومة الإسرائيلية، قرار تعيين دافيد زيني رئيساً لجهاز الشاباك، دون أي تنسيق مع رئاسة الأركان أو مستشارة العسكري، الأمر الذي شكّل "صدمة" للقيادة العسكرية العليا، بحسب ما ذكرت إذاعة الجيش الإسرائيلي، في وقت سابق الأحد. وكان نتنياهو قد أعلن، الخميس الماضي، قراره تعيين زيني رئيساً جديداً للشاباك، متجاوزاً موقف المستشارية القضائية للحكومة، غالي بهاراف ميارا، التي أكدت قبل يوم من ذلك أنه "لا يمكن لرئيس الحكومة إجراء التعيين قبل استكمال الفحص القانوني للقضية". وسبق أن ورد اسم زيني كمرشح يحظى بدعم زوجة رئيس الحكومة، سارة نتنياهو.

وجاء القرار جاء بمثابة صدمة لقيادة الجيش بأكملها، إذ تم اتخاذه بصورة نهائية من خلف ظهر رئيس الأركان والمستشار العسكري، الجهتين اللتين يُفترض أن تكونا في صلب العملية، خاصة أن الحديث يدور عن ضابط يعمل في الجيش لم يُنه خدمته بعد.

وأشارت إذاعة الجيش الإسرائيلي إلى أن مكتب نتنياهو أدار عملية تعيين زيني بالكامل بمعزل عن قيادة الجيش، ولم يكتفِ بتجاوز رئيس الأركان، بل عمد إلى تغييب المستشار العسكري الخاص به.

ووفق القانون، يُفترض أن تتم المصادقة على تعيين رئيس الشاباك من قبل لجنة تعيينات رفيعة المستوى، لكن تركيبة اللجنة لا تزال ناقصة، ما يفتح الباب أمام التماسات قضائية محتملة، وسط تساؤلات متزايدة حول قانونية المسار الذي اتُبع، وأهلية زيني لتولي المنصب.

* * *

الكنيست: دعوة عضو من الليكود لـ"إحراق غزة" لا تخالف قواعد الآداب

رفضت لجنة الآداب في الكنيست، شكوى كان قد تقدّم بها عضو الكنيست عوفر كاسيف، ضد عضو الكنيست نيسيم فاتوري، نائب رئيس الكنيست، على خلفية منشورات له، عبر شبكة "إكس" في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، والتي دعا فيها إلى "إحراق غزة".

أكّد الكنيست، الأحد، أن دعوة كان قد أطلقها عضو من حزب الليكود الذي يتزعمه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، لـ"إحراق غزة"؛ "لا تخالف القواعد الأخلاقية". ورفضت لجنة الآداب في الكنيست، شكوى كان قد تقدّم بها عضو الكنيست عوفر كاسيف، ضد عضو الكنيست نيسيم فاتوري، نائب رئيس الكنيست، على خلفية منشورات له، عبر شبكة "إكس" في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، والتي دعا فيها إلى "إحراق غزة".

وفي حين قدّمت الشكوى، بعد أيام قليلة من تصريح فاتوري، إلا أن القرار بشأن ذلك، لم يتم اتخاذه، إلا الأحد. وجاء في القرار أن "اللجنة درست التصريحات، وتعتقد أنها ذات طابع سياسي، وتعكس بوضوح أيديولوجية عضو الكنيست". وأشار قرار اللجنة إلى أنها "تعتقد أن تصريح عضو الكنيست، لا يضيف احتراماً للكنيست كمؤسسة، خاصة بالنظر إلى فترة عمله نائبا لرئيس الكنيست، ولكن نظرا لأهمية حماية حرية التعبير، فلا سبب لتحديد أنه انتهك قواعد الأخلاق".

وكتب فاتوري منشوره عبر "إكس" في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وبعد أقلّ من يوم حذفته الشبكة، لانتهاك القواعد، فيما أعلنت المستشارية القضائية للحكومة، غالي بهاراف - ميارا، والمدعي العام، بعد نحو شهرين من ذلك، أن مسؤولي إنفاذ القانون، كانوا يفحصون البيانات والدعوات التي تشير إلى الإضرار المتعمد بالسكان في غزة، وحدّثوا من أنها قد تشكل جرائم جنائية، بما في ذلك جرائم تحريض، وذلك فيما تواصل إسرائيل حرب الإبادة الجماعية في القطاع.

ورغم ذلك، إلا أن فاتوري أعرب عن تمسّكه بأقواله، وقال في مقابلة في كانون الثاني/يناير 2024: "قلتُ إنه يجب حرق المخربين هناك، ولا أعتقد أن هناك أي خطأ في كلامي، فمن الأفضل حرق المباني وهدمها، بدلاً من سقوط شعرة واحدة من رأس جندي إسرائيلي".

وحيثما سُئل عن "الأبرياء" من أهالي القطاع وفق الوصف الإسرائيلي، قال نائب رئيس الكنيست: "لقد أجلبنا الجميع... لا أعتقد أن هناك أي أشخاص أبرياء هناك الآن، ليس الآن أو عندما قلت تلك الأشياء."

يُذكر أن تصريحات لفاتوري، مضمولة ضمن الدعوى الجنوب إفريقية المرفوعة في محكمة لاهاي، إذ تم اقتباس منشور نشره بعد السابع من تشرين الأول/ أكتوبر، كُتب فيه، "الآن نحن جميعًا متحدون في هدف مشترك واحد: محو قطاع غزة عن وجه الأرض."

* * *

الخارجية الإسرائيلية تستدعي سفيرها بواشنطن لجلسة استماع بعد وصف معارضي نتنياهو بنشر افتراءات "دموية"

ترجمة: وكالة سما الإخبارية الفلسطينية

أعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية، الأحد، استدعاء سفير تل أبيب في واشنطن يحيئيل لايتز، إلى جلسة استماع، بعد أن هاجم بشكل لاذع معارضي رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، ووسائل إعلام في مقابلة صحافية، متّهما إياهم بنشر افتراءات وصفها بالدموية. وجاء في بيان للوزارة، أن "المدير العام لوزارة الخارجية... سيستدعي السفير في واشنطن لجلسة استماع، بشأن ما قاله في مقابلة إعلامية"، مضيفة أن ذلك يأتي "تنفيذا لتوجيهات مدير إدارة الانضباط العليا، بمجلس الخدمة المدنية."

وفي مقابلة مع قناة "PragerU" الأميركية عبر موقع "يوتيوب"، قال السفير الإسرائيلي، إنه حتى يتم إزالة صفة "مجرم الحرب" عن نتنياهو، فمن المستحيل محاربة معاداة السامية بشكل حقيقي، على حدّ ادعائه.

وفي الصدد ذاته، أضاف: "إذا وصفت اليهودي رقم 1 في العالم، بأنه مجرم حرب (يقصد نتنياهو)، فإن اليهود هم مجرمو حرب، وهم مثل رئيس حكومتهم، فلماذا لا يكونون معادين للسامية؟".

وحيثما، أخبره المحاور أن هناك من يتهم نتنياهو بإطالة أمد الحرب لأسباب شخصية في إسرائيل أيضا، وليس فقط ممّن يُتهمون بأنهم "معادون للسامية" في العالم.

غير أن السفير الإسرائيلي هاجم المعارضة في إسرائيل، وقال إنها "قد تكون أمرا فظيحا"، مضيفا: "إنهم يذهبون إلى أبعد مما ينبغي؛ لا يوجد ما هو أسوأ وأكثر ضرراً من توجيه مثل هذه الاتهامات إلى رئيس الحكومة. وأعرفه منذ أربعين عامًا، إنه رجل يهتم بالناس." وتابع لايتز متسائلا: "إطالة أمد الحرب؟ أي جنون هذا؟ كيف يجرؤون على قول هذا الكلام الشرير؟ إنه يريد أن تنتهي الحرب؛ لكنه يريد أن تنتهي بالنصر، لأنه يحمل على عاتقه عبء الشعب اليهودي" على حدّ قوله.

وحيثما سأله المحاور ما إذا كان اليسار يركّز على "إسقاط نتنياهو"، رغم تزايد المخاوف بشأن دوافع استمرار الحرب في أوساط مختلفة في إسرائيل، بما في ذلك عائلات الرهائن الإسرائيليين المحتجزين في غزة، قال لايتز إن الاتهامات الموجهة لتنتياهو تأتي فقط من "اليسار المتطرف، الذي يتمتع بنفوذ كبير في بعض وسائل الإعلام"، متّهما إياه بأنه "يستغل هذا النفوذ." وأضاف:

"هؤلاء هم المتطرفون، وليس هناك ما لا يفعلونه لإسقاط نتنياهو. هذه مؤامرة كاذبة لا بُدَّ من تسميتها باسمها"، لافتا إلى أنه "من المشروع معارضة الحكومة، ولكن لا تتجاوزوا الحدود، ولا تشوّهوا سمعة رئيس حكومتكم".

كما لفت لايتير إلى أن منتقدي نتنياهو يقولون إنه يُطيل أمد الحرب، للتهرب من التهم الموجّهة إليه، وهاجم نظام إنفاذ القانون بشدّة، قائلا بسخرية فيها إشارة إلى بعض الاتهامات الموجّهة لنتنياهو: "هذه اتهامات خطيرة للغاية. هل أحضر له أحدهم سيجارا، أم طلب من موقع إخباري نشر مقالات إيجابية عنه؟ هل هذه رشوة؟ إنها مجرد إهانة".

وفي الصّد ذاته، عدّ أن "كل شيء ينهار، واحداً تلو الآخر. التهم تنهار كبيوت من ورق، إنها قلاع في الرمال، لقد بنوا قلاعاً من الرمل، والفكرة كانت استنزافه (لنتنياهو) حتى ينهار؛ كانت هذه هي الخطة، ولم ينكسر".

خشية تلوّن السلك الدبلوماسي بإسرائيل "بصبغة سياسية"

وبحسب ما أوردت صحيفة "يديعوت أحرونوت" عبر موقعها الإلكتروني ("واينت")، فإنّ مسؤولين في وزارة الخارجية ودبلوماسيين إسرائيليين وصفتهم برفيعي المستوى، "قد صُدموا"، إثر التصريحات التي أدلى بها لايتير.

وقال دبلوماسي إسرائيلي، إن "الإجابة الوحيدة المتوقعة من دبلوماسي هي: أنا لا أتعامل مع القضايا السياسية الإسرائيلية الداخلية"، مشيراً إلى أن أي إجابة أخرى، "تدلّ على الجهل، وعدم المعرفة بالمهنة".

كما نقل "واينت" عن دبلوماسي آخر، قوله: "صُدمتُ لسماع كلماته. كما أن السفراء السياسيين في الماضي، امتنعوا عن تناول القضايا الإسرائيلية الداخلية التي تُشكّل جوهر النقاش السياسي الإسرائيلي". وتابع: "أمل أن يكون هذا مجرد عثرة عابرة، وليس توجّهًا جديدًا في التعيينات السياسية قد يُسيء إلى السلك الدبلوماسي، ويُلوّنه بصبغة سياسية".

* * *

تسريب صوتي يكشف تحريض رئيس "الشاباك" المعين ضد المسلمين..

كشفت القناة 12 العبرية، مساء الأحد، عن تسريب صوتي للواء ديفيد زيني، رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) المعين، يتضمن تصريحات تحريضية صريحة ضد المسلمين.

وبحسب القناة، أدلى زيني، بتصريحاته خلال اجتماع جمعه مؤخرا مع مستوطنين من منطقة محاذية لقطاع غزة، قال فيه: "لدينا إنذار استخباراتي دائم بنية مسلمين أشرار قتل يهود طبيين، منذ أن وُلد إسماعيل وحتى إشعار آخر"، على حد زعمه.

التسريب يأتي في سياق حديث زيني عن هجمات السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، وما تبعها من حرب إبادة على قطاع غزة، أسفرت عن استشهاد 53 ألفا و200 فلسطيني، وإصابة 122 ألفًا و797 آخرين.

وفي التصريحات ذاتها، قال زيني، إن "الجهود المكثفة لإعادة جميع الأسرى بسرعة تعيق الإنجاز الثاني"، في إشارة إلى القضاء على حركة "حماس". وأضاف: "الحرب على غزة لم تحقق أهدافها بعد. وإذا وعدكم أحد بعدم وجود تهديدات؛ خذوه إلى جهاز كشف الكذب".

كما أقرّ في التصريحات المسربة بأن إسرائيل لا تملك قوات كافية لتأمين حدودها أو مواطنيها من جميع الجهات. وقال زيني: "حتى لو جندتم كل قوات الاحتياط ونشرتموهم على طول الحدود، لن يكون ذلك كافياً".

والخميس، أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو عن نيته تعيين زيني رئيساً للشبابك بدلا من رونين بار، مخالفاً بذلك المستشار القانوني للحكومة، غالي بهازاف ميارا، التي أكدت أن نتنياهو لا يملك الصلاحية لإجراء التعيين قبل استكمال الفحص القانوني. وأضافت ميارا، أن هناك "خشية كبيرة من تضارب المصالح"، ووصفت إجراءات التعيين بأنها "معيبة".

وأثار قرار نتنياهو احتجاجات في الشارع واعتراضات من سياسيين، وصلت حد التهديد بعصيان مدني وتقديم التماس للمحكمة بوقف القرار. وفي 20 مارس/ آذار الماضي، قررت الحكومة إقالة الرئيس الحالي للشبابك رونين بار، على أن يدخل القرار حيز التنفيذ في 10 أبريل/ نيسان 2025، لكن المحكمة أوقفت تنفيذ القرار لحين النظر في التماسات تقدمت بها المعارضة. وبرر نتنياهو قرار إقالة بار، بـ"انعدام الثقة" به، وذلك ضمن تداعيات أحداث 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023.

وفي ذلك اليوم، هاجمت "حماس" 11 قاعدة عسكرية و22 مستوطنة بمحاذاة غزة، فقتلت وأسرت إسرائيليين؛ رداً على "جرائم الاحتلال الإسرائيلي اليومية بحق الشعب الفلسطيني ومقدساته، ولاسيما المسجد الأقصى"، حسب الحركة.

بينما ألح بار، إلى وجود دوافع سياسية وراء القرار، وأن السبب هو رفضه تلبية مطالب نتنياهو بـ"الولاء الشخصي"، قبل أن يعلن في 28 أبريل الماضي، أنه سيغادر منصبه في 15 يونيو/ حزيران المقبل.

وترتكب إسرائيل بدعم أمريكي مطلق منذ 7 أكتوبر 2023، إبادة جماعية بغزة خلفت عشرات آلاف من الضحايا الفلسطينيين بين شهيد وجريح معظمهم أطفال ونساء، وما يزيد على 11 ألف مفقود، بجانب مئات آلاف النازحين.

* * *

الوزارية للتشريع تصادق على إنشاء محكمة خاصة لمعتقلي 7 أكتوبر

صادقت اللجنة الوزارية الإسرائيلية للتشريع، الأحد، على مشروع قانون قدّمه عضو الكنيست سيمحا روتمان، ينصّ على إنشاء محكمة خاصة لمحاكمة المشاركين في أحداث السابع من تشرين الأول/ أكتوبر، بتهمة تتعلق بـ"الإبادة الجماعية". وينصّ المقترح على تشكيل هيئة قضائية جديدة تتولى النظر في القضايا المرتبطة بتهمة "الإبادة"، وتضم قضاة وممثلين عن وزارات القضاء والأمن والخارجية، ومنع محاكمتهم بالمسار القضائي الطبيعي رفضاً لربط هجوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر بمخالفات جنائية.

وقال رئيس لجنة الدستور في الكنيست، روتمان، إن "الأدوات القانونية المعمول بها حالياً غير مناسبة وغير كافية للتعامل مع حدث بهذا الحجم"، وأضاف "من يحاول التعامل مع هذه الأحداث في إطار القانون الجنائي العادي يدمر المنظومة القانونية". وأضاف: "حتى هذه اللحظة، لم يتم تقديم لائحة اتهام واحدة، وهذا يثبت الحاجة لتغيير جذري في البنية القانونية".

يأتي ذلك في إطار مساعي الائتلاف الحكومي لسن مجموعة من القوانين تتعلق باعتقال ومحاكمة آلاف الفلسطينيين من قطاع غزة الذين اعتقلوا منذ هجوم "طوفان الأقصى"، في 7 تشرين الأول/ أكتوبر، وخلال المناورة البرية الإسرائيلية. وتهدف هذه

القوانين إلى تغيير أنظمة الاعتقال والتحقيق والمحاكمة التي ينص عليها قانون الاعتقالات الحالي، وسن مجموعة قوانين جديدة بسبب "صعوبة جمع أدلة وتوثيقها على إثر الوضع الميداني".

وكانت الهيئة العامة للكنيست قد صادقت على مشروع قانون قدمه روتمان لتعديل قانون الدفاع العام، ويقضي بمنع وحدة الدفاع العام في وزارة القضاء من تمثيل المعتقلين الغزيين. ويهدف مشروع القانون أيضا منع محامين دوليين من تمثيل المعتقلين. وقد عارضت بهاراف ميارا ووحدة الدفاع الهام هذا التعديل.

* * *